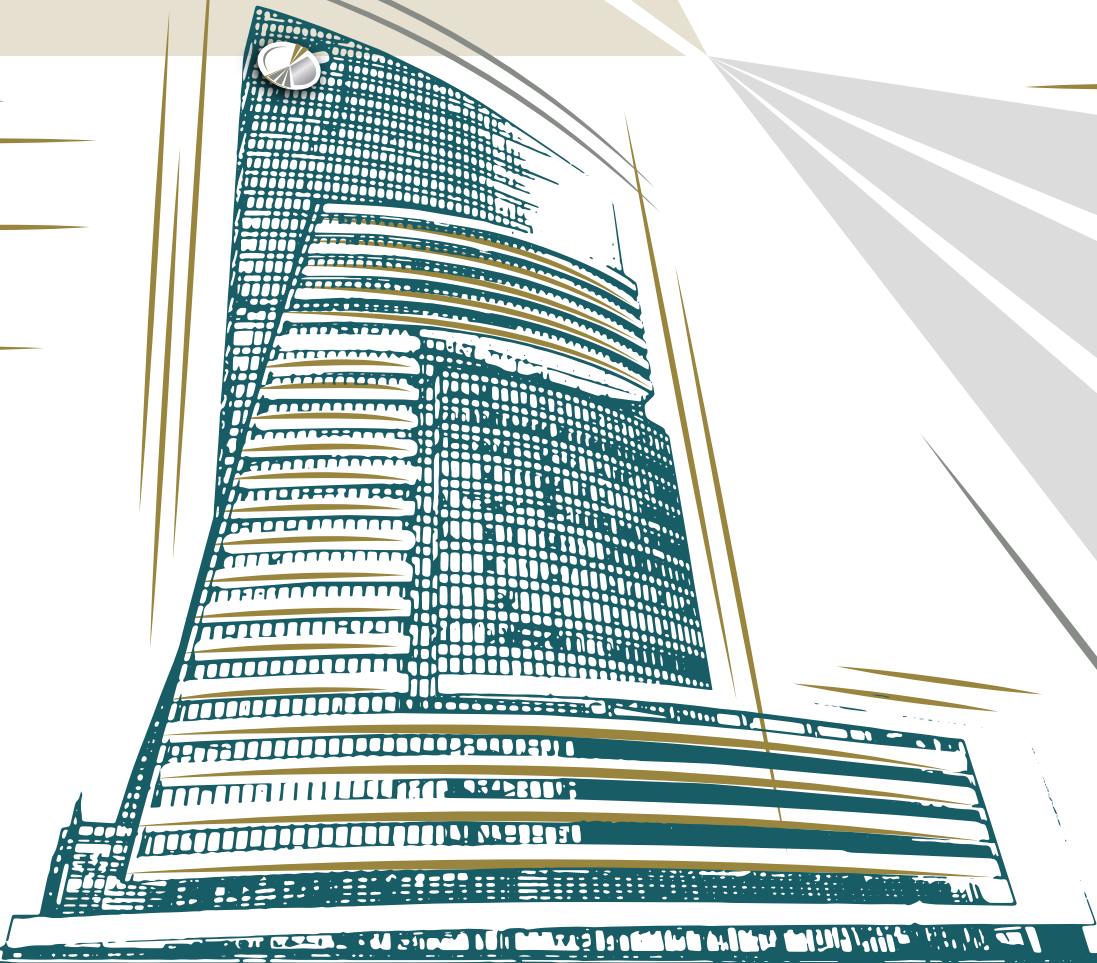




QATARI INVESTORS GROUP
مجموعة المستثمرين القطريين

ملتزمون ببناء قطر

التقرير السنوي ٢٠٢٥





حضرة صاحب السمو
الشيخ تميم بن حمد آل ثاني
أمير دولة قطر



صاحب السمو
الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني
الأمير الوالد

المحتويات

٥ - ٤	كلمة رئيس مجلس الإدارة وتقرير مجلس الإدارة
١٣ - ٦	أعضاء مجلس الإدارة
١٥ - ١٤	أعضاء الإدارة التنفيذية
٣٥ - ١٧	أنشطة مجموعة المستثمرين القطريين
٤٣ - ٣٧	تقارير التأكيدات ٢٠٢٥
٦٣ - ٤٥	تقرير الحوكمة ٢٠٢٥
٧١ - ٦٤	تقرير المسؤولية الاجتماعية ٢٠٢٥
٧٣	البيانات المالية ٢٠٢٥
٧٨ - ٧٤	تقرير مدقق الحسابات المستقل
٧٩	بيان المركز المالي الموحد
٨١	بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الموحد
٨٢	بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد
٨٣	بيان التدفقات النقدية الموحد
١٣٦ - ٨٥	إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة



حققت أنشطتنا
التشغيلية
تدفقاً نقدياً قدره

٢٢١
مليون ريال قطري

بلغ إجمالي الأصول

٤,٣
مليار ريال قطري
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

نتطلع في العام ٢٠٢٦ إلى تحقيق المزيد من الإنجازات النوعية التي من شأنها تعزيز الأداء التشغيلي والمالي للشركة، ودعم استدامة نموها على المدى المتوسط والطويل، بما ينعكس إيجاباً على قيمة الشركة وتعظيم العوائد للمساهمين.

وانطلاقاً من التزامنا الراسخ بتعزيز ثقة المستثمرين وتحقيق قيمة مضافة مستدامة لهم، وافق مجلس الإدارة على توزيع أرباح نقدية بنسبة ١٠% من القيمة الإسمية للسهم على المساهمين عن السنة المالية المقبلة، يتم صرفها على أساس أرباح مرحلية ربع سنوية. على أن يتم توزيع ٢٠% منها في كل ربع سنة، بينما يتم توزيع نسبة الـ ٤٠% المتبقية كأرباح نهائية عند نهاية السنة المالية. ويأتي هذا التوزيع مرهوناً بالأداء المالي الربحي للشركة، وبمراجعة واعتماد مجلس الإدارة، مع مراعاة الحصول على جميع الموافقات التنظيمية المطلوبة.

وفي الختام، لا يسعني إلا أن أعرب عن تقديري لكافة المساهمين وشركاء النجاح في المجموعة. إن رؤيتكم وثقتكم الدائمين يشكّلان ركيزة أساسية لنجاحنا وتطورنا المستمر، ونعدكم بتقديم أداء متميز والعمل بكل جدية لتحقيق تطلعاتكم وتوقعاتكم خلال العام القادم.

فلقد حققت المجموعة إيرادات بلغت ٥٥٢,٤٧٩,٢١١ ريال قطري و صافي أرباح بلغ ١٤٤,٤٢٦,٨٨٠ ريال قطري، مما نتج عنه هامش صافي أرباح بلغ ٢٦٪ خلال عام ٢٠٢٥ وكذلك وقبل خصم الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك حققت المجموعة أرباح قدرها ٢٥٦ مليون ريال قطري.

ولقد حققت أنشطتنا التشغيلية سيولة نقدية بلغت ٢٢١ مليون ريال قطري وبلغ إجمالي الأصول ٤,٣ مليار ريال قطري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

وقد تم إدراج نتائج المجموعة في البيانات المالية المدققة والإفصاحات المقابلة، كما تسعى المجموعة لتحقيق التوازن لتكون قادرة على تمويل نموها واستراتيجيتها - مع الحفاظ على مستويات السيولة اللازمة. بناء على ذلك يوصي مجلس الإدارة بتوزيع أرباح الأسهم بواقع ١٠٪ ريال قطري لكل سهم.

أن نجاح استراتيجية الشركة على مدار الأعوام السابقة هو الحافز الأساسي على الاستمرار في الالتزام ودعم التنوع في الاستثمار خلال العام ٢٠٢٦ لتحقيق المزيد من الإنجازات التي تعود بالنفع على الشركة والمساهمين على حد سواء.

كلمة رئيس مجلس الإدارة وتقرير مجلس الإدارة

بالأصالة عن نفسي ونيابة عن مجلس إدارة شركة مجموعة المستثمرين القطريين (ش.م.ع.ق)، يسرني أن أقدم تقريرنا السنوي والذي يسلط الضوء على الأداء المالي والتشغيلي للمجموعة والتقدم والإنجاز الذي تم تحقيقه. كما أضع بين أيديكم تقرير حوكمة الشركات للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، وخطة العمل خلال العام ٢٠٢٦.

مع نهاية عام آخر من التحديات والإنجازات، يسرني أن أشارك معكم ما حققته شركة مجموعة المستثمرين القطريين من تقدم ونجاح خلال هذا العام.

عبدالله بن ناصر المسند
رئيس مجلس الإدارة



أعضاء مجلس الإدارة



سعادة السيد / عبد الله بن ناصر المسند

رئيس مجلس إدارة مجموعة المستثمرين القطريين (ش.م.ع.ق.)

سعادة السيد / عبد الله بن ناصر المسند هو رئيس مجلس إدارة شركة المسند والتي تعد إحدى الشركات الرائدة في القطاع الخاص بدولة قطر منذ مطلع خمسينيات القرن الماضي والتي تمتلك وتدير العديد من الأصول والاستثمارات في السوق القطري. كما يعتبر سعادته من أبرز المستثمرين ورجال الأعمال القطريين الداعمين للاستثمار الوطني، وقد كان سعادته في طليعة المساهمين في سوق الأوراق المالية القطري منذ انشائها وشغل منصب عضو مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية. فرغ سعادته خلال هذه الفترة للعمل في تطوير منظومة القطاع الخاص والاستثمار كرجل أعمال قطري. ومن أهم إنجازاته تأسيس مجموعة المستثمرين القطريين كأحد الشركات المدرجة في بورصة قطر، ويحظى السيد المسند بثقة المساهمين والمستثمرين.

فيما يلي المناصب الذي يشغلها سعادة السيد / عبد الله بن ناصر المسند حالياً:

- رئيس مجلس إدارة فودافون قطر (ش.م.ع.ق.)
- رئيس مجلس إدارة شركة مجموعة المستثمرين القطريين (ش.م.ع.ق.)

سعادة الشيخ / حمد بن فيصل آل ثاني

نائب رئيس مجلس إدارة مجموعة المستثمرين القطريين (ش.م.ع.ق.)

سعادة الشيخ / حمد بن فيصل آل ثاني عضو فعال في مجتمع الأعمال القطري وشخصية بارزة في المنطقة. يتولى الشيخ حمد حالياً المناصب التالية:

- رئيس مجلس إدارة شركة قطر للتأمين ممثلاً الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية
 - نائب رئيس مجلس إدارة مجموعة المستثمرين القطريين (ش.م.ع.ق.) ممثلاً الشركة القطرية للوكالات التجارية
 - نائب رئيس مجلس إدارة مصرف الريان ممثلاً جهاز قطر للاستثمار (شركة قطر القابضة) ورئيس اللجنة التنفيذية للمجلس
 - عضو مجلس إدارة رابطة رجال الأعمال القطريين
- كما شغل سعادته في السابق عدداً من المناصب الهامة في قطر من ضمنها منصب وزير الاقتصاد والتجارة ونائب رئيس مجلس إدارة بنك قطر الوطني. بالإضافة الى ذلك شغل عدداً من المراكز الأخرى أبرزها رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة القطرية للمواصفات والتقييس وعضو المجلس الأعلى للشؤون الاقتصادية والاستثمار ومدير عام إدارة الجمارك وعضو مجلس إدارة هيئة المناطق الحرة. كما عمل في مكتب ولي العهد، بالديوان الأميري.

أعضاء مجلس الإدارة



السيد/ راشد فهد النعيمي

عضو مجلس إدارة مجموعة المستثمرين القطريين (ش.م.ع.ق)

يشغل السيد / راشد النعيمي حالياً منصب الرئيس التنفيذي لصندوق مؤسسة قطر الذي يتولى المسؤولية الكاملة عن المحافظ الاستثمارية والسياسات الاستثمارية طويلة الأجل لمؤسسة قطر، التي من بينها صندوق مؤسسة قطر بالإضافة إلى المشاريع والمبادرات المشتركة الأخرى للمؤسسة.

وفي عام ٢٠١٥، حظي السيد راشد بتكريم المنتدى الاقتصادي العربي بحصوله على جائزة « الريادة في الإنجاز». وفي منصبه السابق كنائب رئيس مؤسسة قطر للشؤون الإدارية، تولى السيد النعيمي مهمة إدارة قطاع الخدمات المشتركة في مؤسسة قطر والذي تضمن إدارات الشؤون المالية، والموارد البشرية، وتطوير العمليات التجارية، وتكنولوجيا المعلومات، والمشتريات وخدمات الدعم. وكان السيد النعيمي يشغل قبل انضمامه إلى مؤسسة قطر منصب مدير الموارد البشرية في شركة راس غاز المحدودة.

وفيما يلي بعض المناصب التي يشغلها السيد راشد فهد النعيمي حالياً:

- رئيس مجلس إدارة شركة قطر لتقنيات الطاقة الشمسية ومستشفى ماطر أولبيا
- عضو مجلس إدارة والعضو المنتدب لشركة فودافون قطر ممثلاً فودافون ومؤسسة قطر ذ.م.م
- عضو مجلس إدارة العديد من الشركات المحلية والعالمية
- عضو مجلس إدارة مجموعة المستثمرين القطريين (ش.م.ع.ق)

السيد/ داني مخابل شرابيه

عضو مجلس إدارة مجموعة المستثمرين القطريين (ش.م.ع.ق)

السيد / داني مخابل شرابيه قاض متقاعد شغل منصب رئيس محكمة الجنايات في محافظتي البقاع وبعلبك بالجمهورية اللبنانية، بالإضافة إلى رئاسته لعدة محاكم في النظام القضائي اللبناني على رأسها المناصب القضائية التالية

- القاضي المنفرد المدني في بيروت
- القاضي المنفرد الجزائي في بيروت
- المحامي العام الاستئنافي في جبل لبنان
- رئيس محكمة الجنايات في محافظتي البقاع وبعلبك، لبنان

كما عمل السيد / داني مخابل شرابيه كأستاذ محاضر بجامعة الروح القدس الكسليك كلية الحقوق والعلوم السياسية في لبنان من العام ٢٠١١ وحتى ٢٠٢٠ في مادتي قانون العقوبات والإجراءات الجنائية لطلبة الدراسات العليا للماجستير والدكتوراه

ويتولى حالياً منصب عضو مجلس إدارة مجموعة المستثمرين القطريين (ش.م.ع.ق) ممثلاً شركة المسند ذ.م.م

أعضاء مجلس الإدارة



السيد / ناصر بن عبد الله المسند

عضو مجلس إدارة مجموعة المستثمرين القطريين (ش.م.ع.ق)

السيد / ناصر بن عبد الله المسند، حاصل على بكالوريوس العلوم في إدارة الأعمال من جامعة لافرين بولاية كاليفورنيا في الولايات المتحدة الأميركية عام ٢٠١٩. إلى جانب ذلك فقد أنهى السيد ناصر العديد من الدورات أبرزها:

- المشارك المعتمد في إدارة المشاريع
- إدارة الوقت وضغوط العمل
- الأنماط الاجتماعية
- فريق العمل الفعال
- الذكاء العاطفي للخريجين
- ويشغل السيد / ناصر بن عبد الله المسند المناصب التالية حالياً
- عضو مجلس إدارة في مجموعة المستثمرين القطريين (ش.م.ع.ق) ممثلاً لشركة المسند ذ.م.م
- عضو مجلس إدارة فودافون قطر ممثلاً فودافون ومؤسسة قطر ذ.م.م
- عضو مجلس إدارة بنك لشا
- كما عمل السيد ناصر لمدة ست سنوات في شركة برزان القابضة في مجال المشتريات الإستراتيجية

السيد / محمد حسن السعدي

عضو مجلس إدارة مجموعة المستثمرين القطريين (ش.م.ع.ق)

يشغل السيد / محمد حسن محمد السعدي حالياً المناصب التالية :

- عضو مجلس إدارة مجموعة المستثمرين القطريين (ش.م.ع.ق)
- عضو مجلس إدارة مصرف الريان

كما شغل السعدي في السابق مناصب عدة، أبرزها، مدير مكتب سعادة وزير الاقتصاد والتجارة بالإنابة، عضو مجلس إدارة شركة بورصة قطر، عضو مجلس إدارة الهيئة القطرية للجمارك والموانئ، عضو مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية، عضو مجلس إدارة سوق الدوحة للأوراق المالية، عضو مجلس إدارة مصرف قطر المركزي، عضو مجلس إدارة بنك قطر للتنمية الصناعية.

وشغل السعدي عدد من المناصب الإدارية، منها وكيل وزارة مساعد بوزارة الاقتصاد والتجارة، مدير إدارة الشؤون التجارية، مدير إدارة الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع الحكومي بالإنابة، مساعد مدير إدارة الشؤون التجارية، مدير إدارة التسجيل التجاري، مدير إدارة مراقبة لشركات بالإنابة، رئيس قسم السجل التجاري، ومساعد رئيس قسم السجل التجاري.

عضو مجلس الإدارة



السيد / حمد بن عبد الله المسند

عضو مجلس إدارة مجموعة المستثمرين القطريين (ش.م.ع.ق)

السيد / حمد بن عبد الله المسند، حاصل على بكالوريوس العلوم في إدارة الأعمال من جامعة لا فرين بولاية كاليفورنيا في الولايات المتحدة الأميركية. إلى جانب ذلك فقد أنهى السيد حمد العديد من الدورات أبرزها:

- إدارة المشاريع
- إدارة الوقت والإنتاجية
- استدامة الأعمال
- فريق العمل الفعّال

ويشغل السيد / حمد بن عبد الله المسند حالياً منصب عضو مجلس إدارة في مجموعة المستثمرين القطريين (ش.م.ع.ق) ممثلاً لشركة المسند ذ.م.م.

أمين سر مجلس الإدارة



السيدة / تمارا فياض

أمين سر مجلس الإدارة

بناءً على شهاداتها وخبرتها في مجاليّ القانون ومجالس الإدارة منذ عام ٢٠١٠، تم تعيين السيدة تمارا فياض أمين سر مجلس الإدارة بموجب قرار صدر عام ٢٠٢٢، وهي ترفع تقاريرها لمجلس إدارة الشركة.

على الصعيد الأكاديمي، حصلت السيدة تمارا على بكالوريوس في القانون من جامعة الحكمة، لبنان. وقد حضرت وانتهت العديد من البرامج والدورات منها برنامج المتعلق بالقانون والمحاكم الدولية والامثال التنظيمي والضريبي والحكمة

الإدارة التنفيذية



أجيث كومار

مدير – الموارد البشرية والإدارة

محمود عليبة

رئيس قسم الشؤون القانونية

ناجي صفير

الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي



فادي الخوري

رئيس الشؤون المالية

حسام عرابي

مدير تطوير الأعمال

حسام الكردي

الرئيس التنفيذي



يوسف جوني

مدير المشاريع وإدارة العمليات – مجموعة المستثمرين القطريين العقارية

عماد غصوب

مدير الأعمال – الشركة القطرية للأنظمة والاستشارات الأمنية



راغيش فيجاي كومار

مدير – يوروبكار قطر

شان ماثيوس

المدير التنفيذي – مجموعة المستثمرين القطريين للخدمات البحرية

محمد متولي

مدير – أسمنت الخليج



مجموعة المستثمرين القطريين

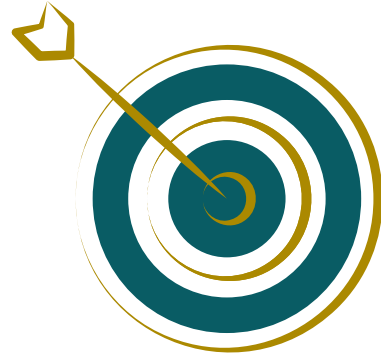
مجموعة المستثمرين القطريين هي شركة ذات أنشطة متنوعة مدرجة في بورصة قطر. تمتلك المجموعة وتدير عدداً من الشركات التابعة التي تعمل في قطاعات مختلفة، ويتركز عمل الشركة منذ نشأتها في الأنشطة التجارية مع الشركات.

تشكل الشركات التابعة للمجموعة مزيجاً من المشاريع المتنامية والشركات الدولية. كما تتميز علامتنا التجارية بحضور قوي وسجل حافل بالإنجازات في السوق القطري، بالإضافة إلى خدمة المشاريع الرائدة والمرافق والعملاء في القطاعين العام والخاص.

نعمل من خلال هذه الشركات على إضافة قيمة مستدامة لمساهميننا بفضل الإدارة الحكيمة والتنويع والمرونة، كما نعمل بلا كلل للحفاظ على ثقة ورضا عملائنا وشركائنا.

تسهم أنشطتنا في تحقيق التطور والنمو طويل الأجل لشركاتنا التابعة، مع حرصنا وسعينا الدائمين في البحث عن فرص جديدة داخل قطر وخارجها.

فلسفتنا



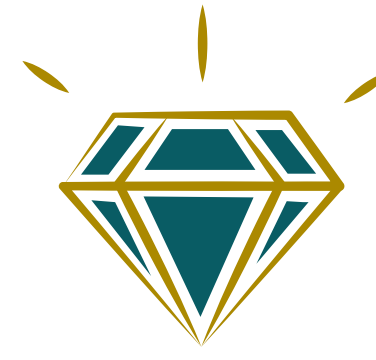
التزامنا

- نلتزم تجاه مساهميننا بالسعي المستمر لتعزيز القيمة العائدة على مساهميننا.
- نلتزم تجاه موظفينا بالسعي الدائم لتوفير أفضل بيئة عمل مما يشجع على المبادرة الفردية ويعزز التطور الشخصي ويضمن معاملة جميع الموظفين بكرامة واحترام.
- نلتزم تجاه مجتمعنا بالتشجيع على تأسيس أعمال نزيهة ومثمرة والسعي نحو الاستفادة من نقاط قوتنا لإحداث الفارق في دولة قطر.



مهمتنا

- **التطلع لتحقيق أسمى الأهداف:** نطمح بأن نصبح مجموعة استثمارية ذكية ورائدة من خلال المراجعة المتواصلة لعمليات الاستحواذ والمشاريع المشتركة والتوسع في المنتجات والنفاذ إلى الأسواق المحتملة والاستراتيجية.
- **الموارد البشرية:** الاستمرار في توظيف الخبراء المؤهلين في هذه الصناعة ورعاية المهارات الموجودة عن طريق توفير فرص التدريب وفرص العمل المتميزة.
- **الجودة:** الإلتقان في المنتج الذي نقدمه وتوفير الخدمات المتسقة والمكرسة لصالح العملاء كعقيدة راسخة في الشركة.
- **القيمة:** السعي المستمر لتعزيز القيمة للمساهمين والعملاء والموظفين حيث يدفعنا تميز الأداء وإعلاء وتمييز أنفسنا عن منافسينا.
- **الحدثة في التفكير:** لخلق بيئة تتسم بالتنافس الحاد، ستكون تطلعاتنا مستقبلية فيما تتسم إدارتنا بالفاعلية.



قيمنا الجوهرية

- **ممارسات العمل الأخلاقية:** تتبنى مؤسستنا أعلى مستوى من المعايير الأخلاقية في أداء أعمالنا.
- **الشفافية:** نمارس الشفافية الكاملة والانفتاح التام في كافة أوجه الأعمال التي نباشرها بما فيها سير العمل والسياسات الداخلية والعلاقات الاستثمارية التي تمثل الركائز التي يقوم عليها عملنا.
- **حوكمة الشركة:** تشكل الحوكمة السليمة جزءاً لا يتجزأ من ثقافتنا إذ تتأسس على الالتزام اليومي لتجسيد قيمنا ومبادئنا



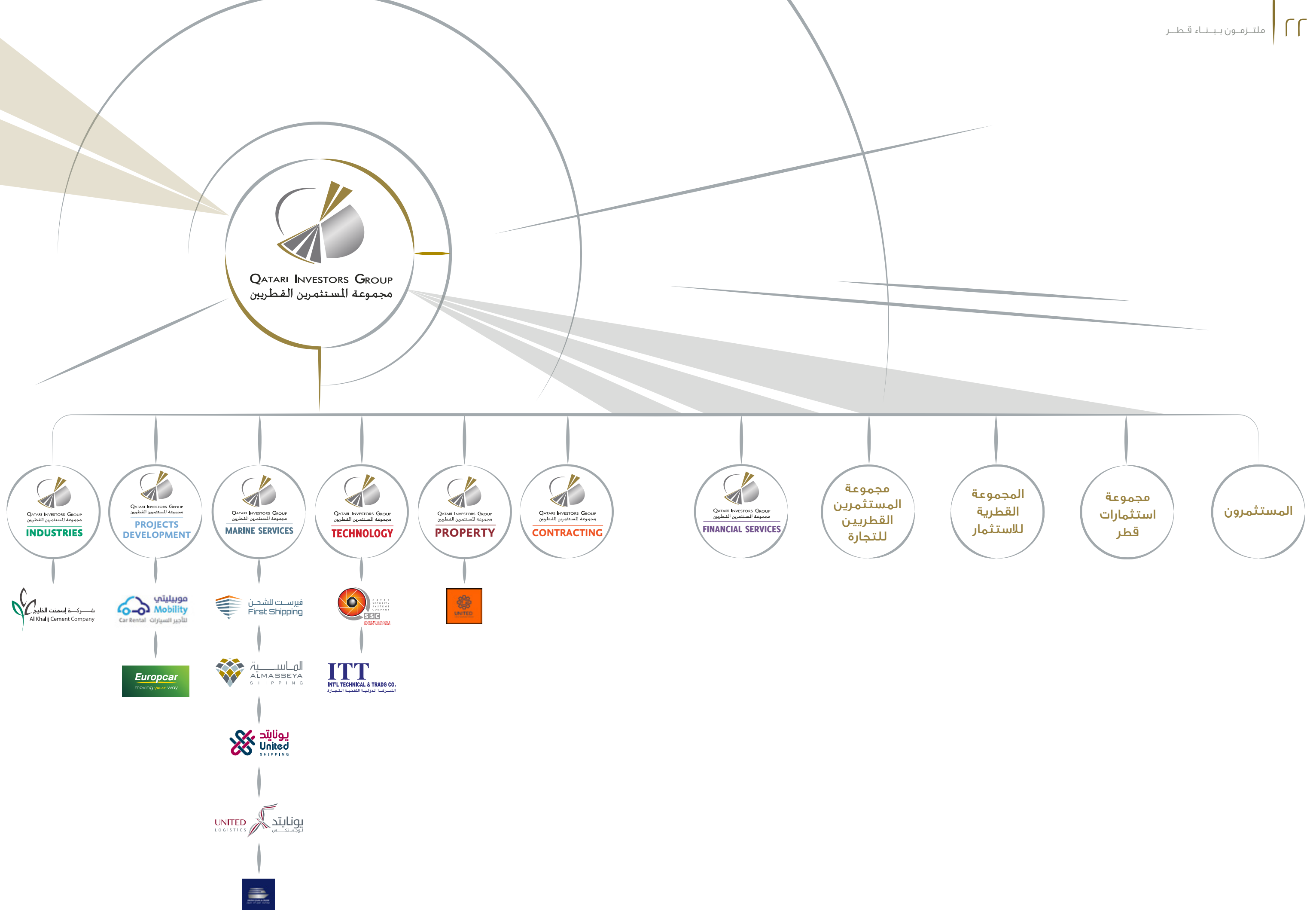
رؤيتنا

- بناء علامات تجارية قوية تلبى احتياجات المستهلكين وتطلعاتهم.
- خلق قيمة مستدامة لمساهميننا وكافة الأطراف ذات الصلة على حد سواء.
- الاستفادة من أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا بما يتوافق مع المعايير الدولية.
- تبني استراتيجيات حماية صديقة للبيئة.
- البرهنة على التزامنا تجاه الشعب والوطن على أكمل وجه.
- أن نصبح مجموعة عالمية مرموقة تتسم بالدقة العالية.

أنشطتنا

تتنوع أنشطة مجموعة المستثمرين
القطريين لتشمل قطاعات متزايدة.

وتستفيد المجموعة، من خلال شركاتها التابعة والزميلة، من حضور قوي في السوق ومعرفة متعمقة بقطاعات متعددة. وتندرج أنشطة مجموعة المستثمرين القطريين الرئيسية ضمن الفئات التالية.



تتولى المجموعة مسؤولية تشغيل شركة إسمنت الخليج، أحد مصنعين لا ثالث لهما من مصانع الإسمنت المتكاملة بدولة قطر؛ والذي ينتج مجموعة من المنتجات التي تشمل الكلنكر والإسمنت البورتلاندي العادي والإسمنت المقاوم للكبريتات وخبث أفران الصهر المحبب المطحون وإسمنت آبار النفط .

وبينما تواصل مسيرتها الريادية، تتبنى الشركة منهج الاستدامة من خلال تنفيذ مبادرات الإسمنت الأخضر التي تهدف إلى الحد من انبعاثات الكربون ودمج حلول متقدمة لمعالجة النفايات من أجل دعم الأهداف البيئية وتعزيز الاقتصاد الدائري.

نبذة عن شركة إسمنت الخليج:

: ٢٠١٣ لإدارة أمن المعلومات. تم اعتماد الإسمنت البورتلاندي العادي والإسمنت البورتلاندي المقاوم للكبريتات الذي تنتجه الشركة من الهيئة العامة القطرية للمواصفات والتقييس (٢٠١٤ QCS). علاوة على ذلك، فإن شركة إسمنت الخليج هي شركة تصنيع الإسمنت الوحيدة في قطر المعتمدة من المعهد الأمريكي للبترول لإنتاج وتوريد الفئة G من إسمنت آبار النفط عالي المقاومة للكبريت.

وبفضل امتلاكها احتياطات من الحجر الجيري تكفي لأكثر من ٥٠ عامًا ومصنع للإسمنت على أحدث طراز، تتمتع شركة إسمنت الخليج بالقدرة الفائقة على تلبية احتياجات سوق البناء والتشييد بدولة قطر واحتياجات الإسمنت في قطاع النفط والغاز لعقود قادمة. كما يؤكد تركيز الشركة على الإسمنت الأخضر ومعالجة النفايات التزامها بالإشراف البيئي والتنمية المستدامة.

تأسست شركة إسمنت الخليج عام ٢٠٠٦، كشركة تابعة لمجموعة المستثمرين القطريين للصناعات وهي شركة رائدة في السوق في قطاع تصنيع الإسمنت بدولة قطر. تقع شركة إسمنت الخليج في أم باب، على بعد ٨٠ كيلومتر غرب الدوحة. كما تدعم الشركة رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ عبر تقديم منتجات عالية الجودة مع إعطاء الأولوية للاستدامة والابتكار. وفي الوقت الراهن، تبلغ الطاقة الإنتاجية للشركة من الكلنكر ٤ ملايين طن سنويًا فيما تبلغ طاقتها الإنتاجية من الإسمنت ٥.٥ مليون طن سنويًا، مما يجعلها حجر الزاوية في مشهد البناء والصناعة في قطر.

جدير بالذكر أن شركة إسمنت الخليج هي شركة تصنيع الإسمنت الوحيدة في دولة قطر التي تمتلك نظام مراقبة جودة آليًا بالكامل لأخذ العينات وضمان الجودة. وبرهانًا على تميزها، حصلت شركة إسمنت الخليج على شهادات الجودة الأيزو ٩٠٠١ والأيزو ١٤٠٠١ والأيزو ٤٥٠٠١ والأيزو ٥٠٠٠١ : ٢٠١٨ لإدارة الطاقة والأيزو ٢٧٠٠١

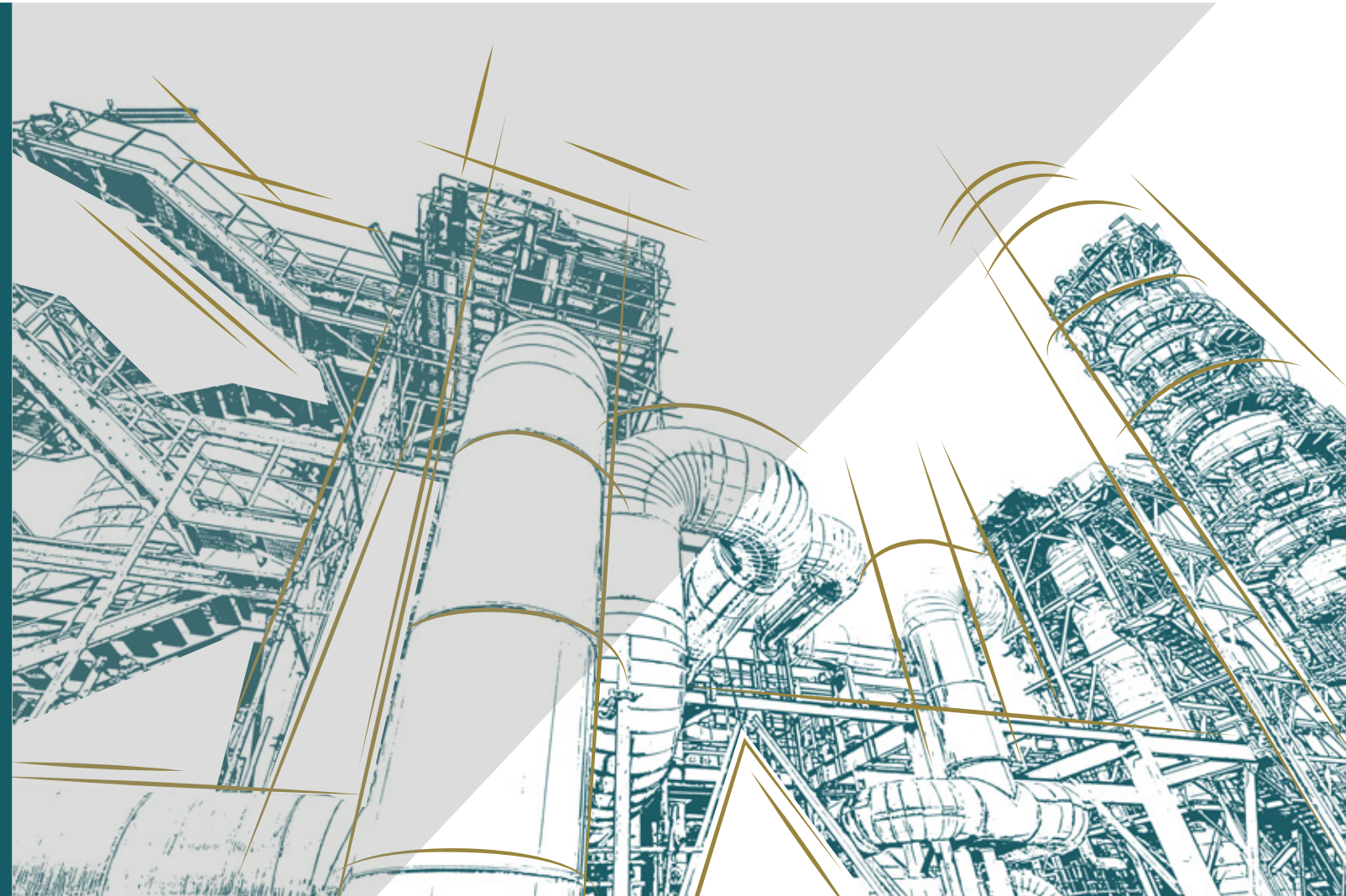
بالإضافة إلى ذلك، تمتلك مجموعة المستثمرين القطريين للصناعات حصصًا في شركات متخصصة في توفير أنظمة صب الخرسانة والسقالات وتصنيع منتجات حديد التسليح وخزانات المياه والكيماويات علاوة على حواجز السلامة على الطرق، مما يوفر حلولًا شاملة لقطاعات البناء والبنية التحتية في قطر.



QATARI INVESTORS GROUP
مجموعة المستثمرين القطريين

INDUSTRIES

تعد مجموعة المستثمرين القطريين للصناعات من الشركات الرائدة في مجال توريد مواد البناء والخدمات، حيث تساهم بدور محوري في أبرز وأهم المشاريع في دولة قطر، سواء تلك التي اكتملت أو تلك التي لا تزال في مرحلة التطوير.





QATARI INVESTORS GROUP
مجموعة المستثمرين القطريين

MARINE SERVICES

مجموعة المستثمرين القطريين للخدمات البحرية، الذراع البحري للمجموعة، من الشركات الرائدة في توفير حلول متكاملة للشحن والخدمات اللوجستية التي تلبي تطلعات العملاء، وذلك من خلال الجمع بين تغطية شبكتها المحلية الواسعة وانتشارها العالمي الذي يعطيها قدرة فريدة على تقديم خدمات لا مثيل لها لتلبية تطلعات السوق المتغيرة بشكل مستمر.

توفر مجموعة المستثمرين القطريين للخدمات البحرية من خلال شركاتها التابعة مجموعة متكاملة من خدمات الشحن بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر:



- تمثيل وكالة الخطوط الملاحية المنتظمة لأفضل خطوط الشحن العالمية، سواء لشركات الشحن المالكة للسفن أو شركات النقل البحري غير المشغلة للسفن
- الشحن الجوي والشحن البحري
- التخليص الجمركي (جواً، بحراً، وبرااً)
- تخليص البضائع في المشاريع
- النقل الثقيل
- ناقلات البضائع السائبة والجافة
- شحن البضائع
- لوجستيات المشاريع
- التخزين والتوزيع

وبفضل ما تستند إليه من رصيد خبرة كبير يمتد لأكثر من ٢٠ عامًا في هذا المجال، تشتهر مجموعة المستثمرين القطريين للخدمات البحرية بمعاييرها العالية وامتثالها لأفضل الممارسات في الصناعة. تمكننا خبرتنا العميقة وشبكتنا الشاملة وشراكاتنا الاستراتيجية من تقديم حلول سلسلة التوريد الفعالة من حيث التكلفة والكفاءة، مع الالتزام التام بأعلى المعايير الدولية. نحن فخورون بأصولنا الرئيسية التي تشمل:

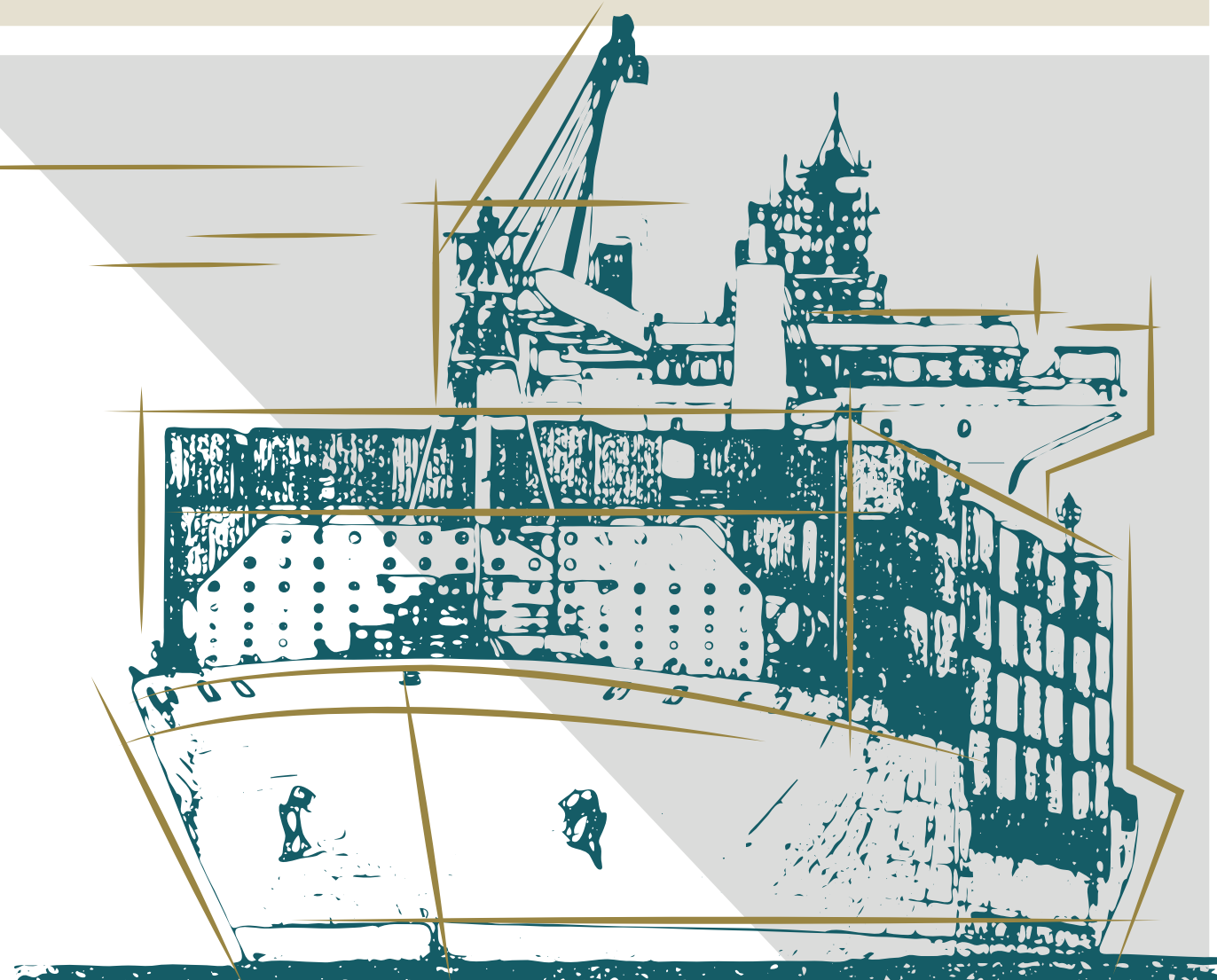
- فريق واسع المعرفة والخبرة.
- شبكة واسعة من الموارد والقدرات لتوفير حلول إدارة الشحن عالية التنافسية.
- التواجد في كافة موانئ قطر والمطار .
- أسطول من الشاحنات المخصصة لتسهيل حركة الحاويات الداخلية.
- علاقات طويلة الأمد مع الشركاء الاستراتيجيين وشركات النقل.

نستثمر باستمرار في أحدث المعدات والتكنولوجيا والمرافق لتقديم حلول مبتكرة وشاملة مصممة خصيصًا لتلبية احتياجات عملائنا. تدير مجموعة المستثمرين القطريين للخدمات البحرية العديد من الشركات التابعة، التي تشمل:

- وكالة فيرست للشحن
- وكالة الملاحة الماسية
- يوناييتد شيبينج
- يوناييتد لوجيستكس
- يوناييتد للملاحة (كيو إف سي)
- يوناييتد تورز آند كروز (الوكيل الحصري لخدمة إم إس سي كروزيز في قطر)
- ناشونال شيبينج

وجميع تلك الوكالات حاصلة على شهادة الجودة الأيزو ٩٠٠١ في جودة أنظمة الإدارة، بالإضافة إلى شهادة الجودة الأيزو ٢٧٠٠١:٢٠١٣ لنظام إدارة أمن المعلومات.

علاوة على ذلك، أبرمت مجموعة المستثمرين القطريين للخدمات البحرية اتفاقيات مع كل من: شركة البحر المتوسط للشحن البحري (إم إس سي) وشركة ميدلوج للخدمات اللوجستية، بالإضافة إلى اتفاقية خدمات وكالة بحرية مع شركة (إم إس سي كروزيز).





QATARI INVESTORS GROUP
مجموعة المستثمرين القطريين

TECHNOLOGY

مجموعة المستثمرين القطريين للتكنولوجيا هي مجموعة متخصصة في أنظمة الأمن المتكاملة، والكشف والتحري، والسلامة الحياتية وغيرها من الأنظمة الرقمية المبتكرة.

وتقوم هذه المجموعة بتركيب المعدات والخدمات وتوفير حلولاً متكاملة بداية من مرحلة التصميم وصولاً إلى التشغيل والصيانة وذلك من خلال شبكة من الشركاء العالميين وفريق عمل ماهر ومدرّب على أعلى مستوى. وقد حصلت مجموعة المستثمرين القطريين للتكنولوجيا على شهادات الجودة الأيزو ٩٠٠١ والأيزو ١٤٠٠١ والأيزو ٤٥٠٠١



ITT
INT'L TECHNICAL & TRADG CO.
الشركة الدولية التقنية التجارة

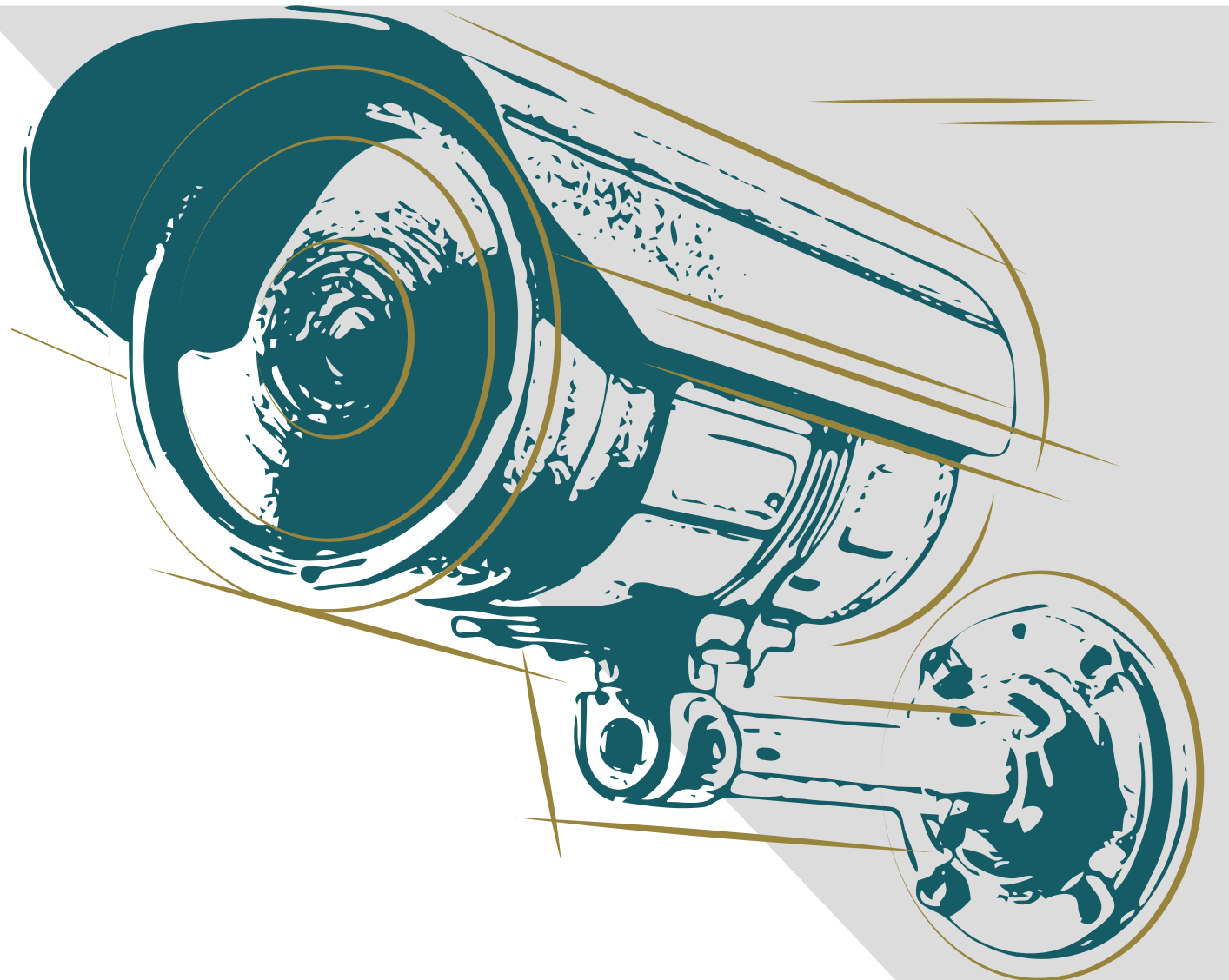
تلتزم الشركة بتوفير الهندسة والتصميم والتوريد والتركيب والتشغيل والصيانة لأنظمة المراقبة الأمنية وكشف الدخلاء والسلامة الحياتية بهدف خلق قيمة لعملائنا وتحسين تجربتهم والوصول بالوقت الضائع بسبب الإصابات إلى صفر.

وبفضل تبنيها لأحدث معايير الأيزو الدولية التي تدمج جودة نظام الإدارة المتكاملة وفقاً لمتطلبات الأيزو ٩٠٠١ و ١٤٠٠١ و ٤٥٠٠١، وشهادة الأيزو ٢٧٠٠١ : ٢٠١٣ لنظام إدارة أمن المعلومات وبمساعدة ذوي الخبرة من فرق العمليات والمشروعات والتنفيذ بالموقع وفرق ما بعد البيع، تعتبر "كيو إس إس سي" شركة رائدة في مجال تكامل الأنظمة وقادرة على تنفيذ أحدث عقود التكنولوجيا الجاهزة ووفقاً لأعلى المعايير.

وبالتعاون مع شركائنا المتميزين في مجال التكنولوجيا، نقدم لعملائنا أحدث الحلول المبتكرة لتلبية متطلباتهم.

الشركة القطرية للأنظمة والاستشارات الأمنية (كيو إس إس سي) هي شركة تابعة لمجموعة المستثمرين القطريين للتكنولوجيا متخصصة في أنظمة الأمن المتكاملة، وكشف الدخلاء، والسلامة الحياتية وغيرها من الأنظمة الرقمية المبتكرة.

وبفضل شبكة واسعة من الشركاء العالميين وفريق عمل ماهر ومدرّب على أعلى مستوى، تقوم مجموعة المستثمرين القطريين للتكنولوجيا بتركيب المعدات والخدمات وتوفير حلولاً متكاملة بداية من مرحلة التصميم وصولاً إلى التشغيل والصيانة. تأسست شركة كيو إس إس سي عام ١٩٩٥، لتنطلق كشركة عالمية الطراز تنشط في مجال توفير خدمات التكنولوجيا للأمن المتكامل وأنظمة التركيبات الكهربائية ذات الجهد شديد الانخفاض (ELV) وأنظمة السلامة من الحرائق وكشف الدخلاء.





QATARI INVESTORS GROUP
مجموعة المستثمرين القطريين

PROPERTY

تمتلك مجموعة المستثمرين القطريين العقارية وتطور وتدير عددًا من العقارات التجارية والسكنية الرائدة بمدينة الدوحة وضواحيها. وتتضمن المحفظة العقارية للمجموعة برجاً تجارياً يضم أكثر من ٢٦,٠٠٠ متراً مربعاً من المساحات المخصصة للمكاتب ومتاجر التسوق، وعدد من الوحدات السكنية الفاخرة في أرقى المناطق بدولة قطر، علاوة على الأراضي المخصصة للتطوير في المستقبل.

كما تدير المجموعة شركتها التابعة “المتحدة لإدارة المرافق”، وهي شركة رائدة في إدارة المرافق تعمل في قطر، وتقدم مجموعة شاملة من خدمات إدارة المرافق لتلبية الاحتياجات المحددة في القطاع.

تُشرف مجموعة المستثمرين القطريين لتطوير المشاريع على حق امتياز يوروبكار في دولة قطر، تدير كلا من شركتي يوروبكار و جولد كار في قطر، اللتين تعملان تحت شعار امتياز "موبيليتي لتأجير السيارات". تجدر الإشارة إلى أن "موبيليتي لتأجير السيارات" هي الوكيل العام المعتمد لشبكة يوروبكار العالمية في قطر.

مجموعة المستثمرين القطريين لتطوير المشاريع هي الشركة الحاضنة والمطورة للأعمال والمشاريع الجديدة في المجموعة. وتتجسد مهمة الشركة في أن تكون رأس حربة المجموعة في جهودها الرامية إلى التنوع، والاستفادة من نقاط قوتها في رصد وتحديد الفرص الجديدة، والعمل على تطويرها ودمجها بشكل سلس في هيكل الشركة.

تأسست الشركة عام ٢٠٠٣ لتصبح اليوم واحدة من كبرى شركات تأجير السيارات في قطر. وانطلاقاً من التزام لا مثيل له بالمعايير الدولية لخدمة التنقل، تمتد قاعدة عملاء يوروبكار قطر لتشمل الفنادق الخمس نجوم وشركات البترول وشركات الشحن والبنوك وشركات السفر والسياحة وشركات الطيران والمؤسسات الحكومية والمدارس والمستشفيات والسفارات والقنصليات.

جدير بالذكر أن شركة يوروبكار قطر هي جزء من الشبكة العالمية للشركة الأوروبية الرائدة "يوروبكار" التي تأسست عام ١٩٤٩ في باريس وهي الآن أكبر مجموعة لتأجير السيارات في أوروبا، حيث تقدم خدماتها وأعمالها في ١٣٠ دولة.



QATARI INVESTORS GROUP
مجموعة المستثمرين القطريين

PROJECTS DEVELOPMENT



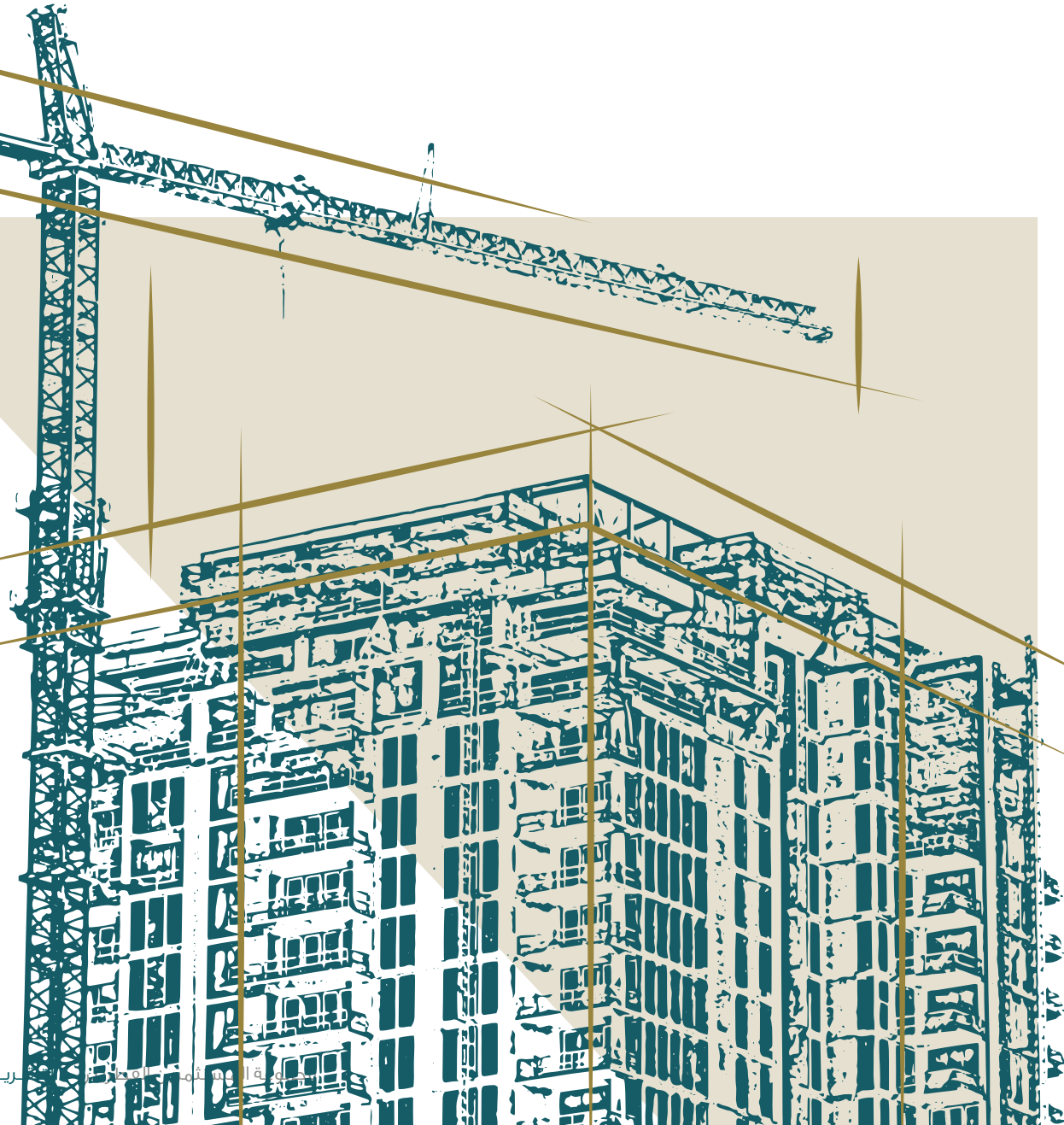
كما نسعى جاهدين لتقديم أداء مالي وتشغيلي قوي تحقيقاً
لهدفنا الدائم المتمثل في تحقيق أفضل وأقصى قيمة
لمساهميننا من خلال تعزيز أوجه التعاون بين شركات
المجموعة والسعي بلا كلل أو ملل إلى فرص استثمارية
جديدة.



QATARI INVESTORS GROUP
مجموعة المستثمرين القطريين

CONTRACTING

تهدف مجموعة المستثمرين القطريين
للمقاولات بفضل الكفاءة والاحترافية التي
تتمتع بهما إلى أن تصبح لاعباً رئيسياً في
جميع مشاريع للمقاولات والتطوير مهما كان
نوعها في قطر. ويظل هدف عملنا الرئيسي
أن نضمن لمساهميننا قيمة مستدامة
ومتنامية.



تقارير التأكدات ٢٠٢٥



تقرير التأكيد المستقل إلى مساهمي شركة مجموعة المستثمرين القطريين ش.م.ع.ق («الشركة») حول بيان مجلس الإدارة حول الامتثال للوائح هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة ، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية، كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

وفقاً للمادة ٢٤ من نظام حوكمة الشركات والمنشآت القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقا رر مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية («QFMA») بموجب القرار رقم (٥) لسنة ٢٠١٦ «النظام»)، فقد قمنا بتنفيذ مهمة تأكيد محدود حول بيان مجلس الإدارة («بيان مجلس الإدارة حول الامتثال») حول إمتثال الشركة مع لوائح هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة بما في ذلك نظام الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية («النظام») المدرج في الأقسام ذات الصلة في الفصل رقم ١ من التقرير السنوي لحوكمة الشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ ، وفقاً لخطاب التعيين المؤرخ بتاريخ ١٥ سبتمبر ٢٠٢٥ ،

مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة

يتعين على مجلس الإدارة تقديم تقرير حوكمة الشركة كجزء من التقرير السنوي للشركة بما في ذلك إفصاح الشركة عن إمتثالها للوائح هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة بما في ذلك أحكام النظام وفقاً لمتطلبات المادة ٤ من النظام والمدرجة في هذه اللوائح.

تقع مسؤولية الامتثال للنظام، بما في ذلك كفاية الإفصاح وإعداد تقرير حوكمة الشركة وبيان مجلس الإدارة حول الامتثال، على عاتق مجلس الإدارة، وعند الاقتضاء، القائمين على الحوكمة. تشمل هذه المسؤولية تصميم وتنفيذ إجراءات الرقابة الداخلية ذات الصلة ببيان مجلس الإدارة حول الامتثال الخالي من الخطأ، سواء كان ذلك بسبب الاحتيال أو الخطأ. مجلس الإدارة، والقائمون على الحوكمة، عند الإقتضاء، هم المسؤولون الوحيدون عن توفير المعلومات الدقيقة والكاملة التي نطلبها. لا تتحمل ديلويت آند توش - فرع قطر أي مسؤولية عن دقة أو إكتمال المعلومات المقدمة من الشركة أو بالنيابة عنها .

تشمل مسؤوليات مجلس الإدارة ما يلي :

أ- قبول المسؤولية عن إجراءات الرقابة الداخلية؛

ب - تقييم فعالية إجراءات الرقابة للشركة باستخدام معايير مناسبة، ودعم تقييمهم بالأدلة الكافية ، بما في ذلك التوثيق؛ و

ج- تقديم تقرير مكتوب عن فعالية الضوابط الداخلية للشركة للفترات ذات الصلة .

قدم مجلس الإدارة تقرير عن الامتثال للوائح هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة بما في ذلك النظام في الفصل رقم ١ من تقرير حوكمة الشركة السنوي.

معلومات أخرى

تقع مسؤولية المعلومات الأخرى على عاتق مجلس الإدارة. وتشمل المعلومات الأخرى المعلومات التي ستدرج في تقرير حوكمة الشركة السنوي للسنة ٢٠٢٥ ، والذي من المتوقع أن يكون متاح لنا بعد تاريخ هذا التقرير. وسيكون بيان مجلس الإدارة حول الامتثال وتقرير تأكيدنا المحدود بشأنه مدرجين في تقرير حوكمة الشركة السنوي. ولا يشمل استنتاجنا بشأن بيان مجلس الإدارة حول الامتثال لمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة، المعلومات الأخرى، ولن نبدي أي شكل من أشكال التأكيد بشأنها.

وفيما يتعلق بتكليفنا بتقديم تأكيد محدود حول بيان مجلس الإدارة حول الامتثال، فإن مسؤوليتنا تكمن في قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، والنظر فيما إذا كانت هذه المعلومات تتعارض جوهر ياً مع بيان مجلس الإدارة حول الامتثال أو مع معلوماتنا التي حصلنا عليها خلال هذه المهمة، أو ما إذا كانت تبدو أنها تحمل أخطاء جوهرية.

إذا استنتجنا، بناء على العمل الذي قمنا به والمعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، وجود خطأ جوهرى في هذه المعلومات الأخرى، فنحن ملزمون بالإبلاغ عن ذلك، وليس لدينا ما نبلغ عنه في هذا الشأن.

مسؤولياتنا

إن مسؤولياتنا هي ابداء إستنتاج تأكيد محدود فيما إذا ورد إلى حد علمنا ما يجعلنا نعتقد أن بيان مجلس الإدارة حول الامتثال، لا يظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، امتثال الشركة للوائح هيئة قطر الأسواق المالية ذات الصلة بما فيها النظام.

لقد قمنا بتنفيذ مهمة إرتباطنا المحدود وفقاً للمعيار الدولي لإرتباطات التأكيد ٣٠٠٠ (المعدل) «ارتباطات التأكيد الأخرى بخلاف عمليات التدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية» الصادرة عن مجلس معايير التدقيق والتأمين الدولي («IAASB»).

يتطلب هذا المعيار تخطيط وتنفيذ إجراءاتنا للحصول على تأكيد محدود حول ما إذا كان هنالك أي شيء قد لفت انتباهنا مما يجعلنا نعتقد أن بيان مجلس الإدارة حول الامتثال ككل، لم يظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، امتثال الشركة للوائح هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة بما فيها النظام.

إن لوائح هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة بما فيها النظام تتضمن معايير يتم من خلالها تقييم مدى امتثال الشركة بهدف الوصول لإستنتاجنا المحدود.

تختلف الإجراءات التي يتم تنفيذها في مهام التأكيد المحدود من حيث طبيعتها وتوقيتها عن مهام التأكيد المعقول بحيث تكون أقل منها. وبالتالي، فإن مستوى التأكيد الذي تم الحصول عليه في مهام التأكيد المحدود هو أقل بكثير من التأكيد الذي كان من الممكن الحصول عليه في حال قمنا بمهمة تأكيد معقول.

تشتمل إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها، بشكل أساسي على استفسارات من الإدارة ومراجعة السياسات والإجراءات والوثائق الأخرى لفهم الإجراءات المتبعة لتحديد متطلبات لوائح هيئة قطر للأسواق المالية المعمول بها بما فيها النظام («المتطلبات»)، الإجراءات التي تعتمدھا الإدارة للامتثال لهذه المتطلبات؛ والمنهجية التي اعتمدتها الإدارة لتقييم الامتثال لهذه المتطلبات. قمنا بفحص الأدلة التي جمعتها الإدارة، على أساس العينة، لتقييم الامتثال للمتطلبات، والتي اعتبرناها ضرورية كأدلة كافية مناسبة لغرض ابداء إستنتاجنا.

القيود الكامنة

تخضع معلومات الأداء غير المالي لقيود كامنة أكثر من المعلومات المالية، بالنظر إلى خصائص الموضوع والطرق المستخدمة لتحديد هذه المعلومات.

نظراً للقيود الكامنة في نظام الرقابة الداخلية، قد لا يتم منع أو ردع الأخطاء أو الاحتيال، وقد لا تكتشف مهمة التأكيد المحدود المصممة والمنفذة، بشكل صحيح جميع المخالفات .

تخضع إجراءات الرقابة المصممة لمعالجة أهداف رقابة محددة، لقيود كامنة، وبناء عليه، قد تحدث أخطاء أو مخالفات لا يتم اكتشافها. لا يمكن أن تضمن إجراءات الرقابة هذه الحماية (من بين أمور أخرى) التواطؤ بقصد الاحتيال وخاصة من جانب أولئك الذين يشغلون مناصب تخولهم ذلك. علاوة على ذلك، فإن استنتاجنا يستند إلى معلومات تاريخية ولن يكون من المناسب إسقاط أي معلومات أو استنتاجات في تقريرنا على أي فترات أخرى .

جودة الرقابة واستقلاليتنا

خلال قيامنا بعملنا، امتثلنا لمتطلبات الاستقلالية وفقاً لمعايير السلوك الدولية ووفقاً لمتطلبات السلوك الأخرى الصادرة عن المجلس الدولي للمعايير الأخلاقية للمحاسبين، والتي تقوم على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني. هذا، وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وقواعد السلوك الصادرة عن المجلس الدولي للمعايير الاخلاقية للمحاسبين.

تطبق شركتنا المعيار الدولي بشأن مراقبة الجودة (١)، وبالتالي تحتفظ بنظام شامل لمراقبة الجودة بما في ذلك السياسات والإجراءات الموثقة المتعلقة بالامتثال للمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

الإستنتاج

بناء على إجراءات التأكيد المحدود التي تم إجراؤها والأدلة التي تم الحصول عليها، لم يلفت انتباهنا أي شيء يجعلنا نعتقد أن بيان مجلس الإدارة حول الامتثال للوائح هيئة قطر للأسواق المالية المعمول بها بما في ذلك النظام، لم يتم الإفصاح عنه بصورة عادلة من جميع النواحي الجوهرية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

تقرير التأكيد المستقل إلى مساهمي شركة مجموعة المستثمرين القطريين ش.م.ع.ق («الشركة») حول بيان مجلس الإدارة حول الامتثال للوائح هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة ، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية، كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (تتمة)

القيود المفروضة على إستخدام التقرير

تم إعداد تقرير التأكيد المحدود هذا للشركة فقط وفقا لشروط خطاب التعيين المبرم بيننا. لقد قمنا بتنفيذ عملنا، لكي نتمكن من تقديم تقرير عن تلك الأمور للشركة التي يتعين علينا أن نوضحها لهم في تقرير تأكيد محدود ومستقل وليس لأي غرض آخر. دون تحمل أو قبول أي مسؤولية أو إلتزام فيما يتعلق بهذا التقرير إلى أي طرف آخر غير الشركة، فإننا نقر بأنه فيما يتعلق بامتثال الشركة للنظام، فإن الشركة مطالبة بنشر هذا التقرير، والذي لن يؤثر أو يوسع مسؤولياتنا لأي غرض أو على أي أساس. إلى أقصى حد يسمح به القانون، لا نقبل أو نتحمل أي مسؤولية تجاه أي شخص آخر بخلاف الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية عن أعمال التأكيد المحدود الخاصة بنا أو عن تقرير التأكيد المحدود هذا أو الاستنتاج الذي توصلنا إليه.

أمور تأكيدية

١- نلفت الانتباه إلى بيان مجلس الإدارة حول الامتثال، والذي ينص على أنه في ١٧ أغسطس ٢٠٢٥ ، أصدرت هيئة قطر للأسواق المالية

نظام حوكمة جديد عملا بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٥) لسنة ٢٠٢٥ («النظام الجديد»). ليحل محل إطا ر العمل السابق الصادر سنة ٢٠١٦ . وقد منحت الهيئة فترة انتقالية مدتها عام

واحد، تنتهي في ١٦ أغسطس ٢٠٢٦ ، للامتثال الكامل لأحكام النظام الجديد. وفي هذا الصدد، تعمل الشركة حالياً على إجراء التغييرات اللازمة لمواءمة إطار حوكمتها وسياساتها وممارساتها بشكل كامل مع متطلبات النظام الجديد.ان إستنتاجنا غير معدل فيما يتعلق بهذا الأمر.

٢- نلفت الإنتباه إلى حقيقة أن تقرير التأكيد هذا يتعلق بالشركة الأم مجموعة المستثمرين القطريين (ش.م.ع.ق.) على أساس مستقل فقط وليس للمجموعة ككل. ان إستنتاجنا غير معدل فيما يتعلق بهذا الأمر .

الدوحة – قطر

٣ فبراير ٢٠٢٦

عن ديلويت اند توش

فرع قطر

جوزف خليفة

شريك

(سجل مراقبي الحسابات (رقم ٤٣٣)

سجل مدققي الحسابات لدى هيئة قطر للأسواق المالية

رقم (١٢.١٥٦)

السادة / المساهمين المحترمين

مجموعة المستثمرين القطريين

الدوحة – قطر

تقرير التأكيد المستقل، لمساهمي مجموعة المستثمرين القطريين (ش.م.ع.ق) («المجموعة») وشركاتها التابعة ويشار إليها معاً ب («المجموعة»)، حول تقرير مجلس الإدارة عن تصميم وتطبيق وفعالية تشغيل أنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية .

وفقاً للمادة ٢٤ من قانون الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية («QFMA») رقم (٥) لسنة ٢٠١٦ ، قمنا بتنفيذ مهمة تأكيد معقول حول تقرير مجلس الإدارة عن تقييم تصميم وتطبيق وفعالية تشغيل أنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية («تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية») كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ .

مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة والقائمين على الحوكمة

إن مجلس إدارة مجموعة المستثمرين القطريين (ش.م.ع.ق) («الشركة») والشركات التابعة لها (يشار إليها معاً ب «المجموعة») هو المسؤول عن تصميم وتطبيق والإحتفاظ بأنظمة رقابة داخلية فعالة متعلقة بالتقارير المالية. تتضمن هذه المسؤولية التالي: تصميم وتطبيق والإحتفاظ بأنظمة رقابة داخلية متعلقة بالإعداد والعرض العادل لبيانات مالية خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناتجة عن إحتيال أو خطأ وكذلك إختيار وتطبيق سياسات محاسبية مناسبة، وإجراء تقديرات وأحكام محاسبية معقولة في مختلف الظروف.

قامت المجموعة بتقييم تصميم وتطبيق وفعالية تشغيل أنظمة الرقابة الداخلية لديها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ ، بناءً على معايير محددة في الرقابة الداخلية – الإطار المتكامل الصادر سنة ٢٠١٣ عن لجنة رعاية المنظمات (COSO Framework) يقدم مجلس الإدارة تقييم المجموعة لنظام الرقابة الداخلية على هيئة تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية على التقارير المالية، والذي يتضمن:

– وصف النطاق الذي يغطي العمليات الجوهرية لأعمال الشركة والكيانات في تقييم أنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية؛

– تحديد المخاطر التي تهدد تحقيق أهداف الرقابة ؛

– تقييم لتصميم وتطبيق وفعالية تشغيل أنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية؛ و

– بيان أوجه القصور غير المعالجة في تصميم وتطبيق وفعالية التشغيل في أنظمة الرقابة، إن وجدت، كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

مسؤولياتنا

تتمثل مسؤوليتنا في إبداء رأي تأكيد معقول عن عدالة عرض («تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية على البيانات المالية») المعروضة في القسم رقم (٢) من تقرير الحوكمة السنوي بناءً على المعايير الواردة في الإطار الصادر عن لجنة

رعاية المنظمات (COSO Framework)، والتي تتضمن الإستنتاج عن فعالية تصميم وتطبيق وفعالية التشغيل لأنظمة الرقابة الداخلية على البيانات المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

قد قمنا بتنفيذ مهمتنا وفقاً للمعيار الدولي لإرتباطات التأكيد ٣٠٠٠ (المعدّل) إرتباطات التأكيد بخلاف عمليات التدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية» الصادرة عن مجلس معايير التدقيق والتأكد الدولي («IAASB»). يتطلب هذا المعيار أن نخطط وننفذ إجراءاتنا للحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كان تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية على البيانات المالية تم عرضه بصورة عادلة. يتضمن الإطار الصادر عن لجنة رعاية المنظمات (COSO Framework) على المعايير التي قامت المجموعة بموجيها تقييم الرقابة الداخلية حول التقارير المالية للمجموعة لأغراض إبداء رأي تأكيد معقول.

تتطلب مهمة التأكيد لإصدار رأي ضمان معقول حول تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية على البيانات المالية، على تنفيذ إجراءات للحصول على أدلة حول عدالة عرض التقرير. تضمنت إجراءاتنا المتعلقة بتقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية على البيانات المالية ما يلي:

– الحصول على فهم لعناصر المجموعة للرقابة الداخلية على النحو المحدد في الإطار الصادر عن لجنة رعاية المنظمات (COSO Framework) ومقارنة ذلك بالتقييم الذي قامت به الإدارة؛

– الحصول على فهم لنطاق العمليات والشركات الجوهرية، ومقارنة ذلك بالتقييم الذي قامت به الإدارة؛

– إجراء تقييم المخاطر لجميع أرصدة الحسابات الجوهرية وفئات المعاملات والإفصاحات ضمن المجموعة للعمليات والكيانات الهامة ومقارنتها بالتقييم الذي قامت به الإدارة؛

– الحصول على اختبارات الإدارة لتصميم وتطبيق وفعالية التشغيل لنظام الرقابة الداخلي حول التقارير المالية، وتقييم مدى كفاية إجراءات الاختيار التي تقوم بها الإدارة ودقة استنتاجات الإدارة التي تم التوصل إليها حول كل نظام رقابة داخلي تم إختباره؛

تقرير التأكيد المستقل، لمساهمي مجموعة المستثمرين القطريين (ش.م.ع.ق) («المجموعة) وشركاتها التابعة (ويشار إليها معاً ب «المجموعة»)، حول تقرير مجلس الإدارة عن تصميم وتطبيق وفعالية تشغيل أنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية. (تتمة)

– القيام باختبار مستقل لتصميم وتطبيق وفعالية التشغيل لأنظمة الرقابة الداخلية التي تعالج المخاطر الجوهرية للأخطاء المادية والقيام بإعادة تقييم نسبة من اختبارات الإدارة للمخاطر الطبيعية للأخطاء المادية.

– تقييم شدة أوجه القصور في الرقابة الداخلية غير المعالجة كما ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ ، ومقارنتها بالتقييم الذي قامت به الإدارة، حسب الإقتضاء.

كجزء من هذه المهمة، حصلنا على أدلة تدقيق مناسبة وكافية فيما يتعلق بتصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط الداخلية للكيانات الهامة أو أنشطة الأعمال داخل المجموعة لإبداء استنتاج حول تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية على التقارير المالية. نبقى مسؤولين وحدنا عن تقييمنا واستنتاجنا.

تعتبر العملية جوهرية إذا كان من المتوقع بشكل معقول أن تؤثر أي أخطاء ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ في سير المعاملات أو مبلغ البيانات المالية، على قرارات مستخدمي البيانات المالية. لخرض هذه المهمة، فقد تم تحديد عمليات مختلفة على أنها ذات مخاطر جوهرية كالإيرادات والذمم المدينة، المشتريات والذمم الدائنة، المخزون، الممتلكات والمعدات، إدارة الخزينة، إدارة الإستثمار، الرواتب والتقارير المالية.

تعتمد إجراءات اختبار تصميم وتطبيق وفعالية التشغيل للرقابة الداخلية على حُكمنا بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية التي تم تحديدها والتي تتضمن مزيج من الإستفسارات والمراقبة وإعادة التقييم وفحص الأدلة.

في إعتقادنا أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية وملاءمة لتوفير أساس لإستنتاجنا بشأن عدالة عرض تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية على البيانات المالية.

معنى الرقابة الداخلية حول التقارير المالية

الرقابة الداخلية للمنشأة حول التقارير المالية هي عملية مصممة لتقديم تأكيد معقول فيما يتعلق بموثوقية التقارير المالية وإعداد البيانات المالية للأغراض الخارجية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية. تتضمن الرقابة الداخلية للمنشأة على التقارير المالية تلك السياسات والإجراءات التي:

- ١- تتعلق بحفظ السجلات، وبتفصيل معقول، لتعكس دقة وعدالة المعاملات والتصرف في موجودات المنشأة ؛
- ٢- تقديم تأكيد معقول بأن المعاملات يتم تسجيلها بالشكل المطلوب الذي يسمح بإعداد البيانات المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية وأن المبالغ المستلمة ومصاريف أو نفقات المنشأة تتم فقط وفقاً لصلاحيات إدارة المنشأة؛
- ٣- تقديم تأكيد معقول فيما يتعلق بمنع أو إكتشاف حيازة الموجودات أو التصرف غير المصرح به بموجودات المنشأة في الوقت المناسب والذي يمكن أن يكون له تأثير مادي على البيانات المالية الموحدة، والذي من المتوقع أن يؤثر بشكل معقول على قرارات مستخدمي البيانات المالية الموحدة.

القيود الكامنة

نظراً للقيود الكامنة في الرقابة الداخلية حول التقارير المالية، بما في ذلك إحتمال التواطؤ أو تجاوز الإدارة بشكل غير صحيح للضوابط الداخلية، قد تحدث أخطاء جوهرية بسبب خطأ أو احتيال ولا يمكن إكتشافها. لذلك، قد لا تمنع الرقابة الداخلية حول التقارير المالية أو تكشف عن جميع الأخطاء أو الإهمال في سير المعاملات أو الإبلاغ عنها، وبالتالي لا يمكن أن توفر تأكيداً مطلقاً بتحقيق أهداف الرقابة. بالإضافة إلى ذلك، فإن توقعات أي تقييم للرقابة الداخلية حول التقارير المالية للفترات المستقبلية عرضة لخطر أن الرقابة الداخلية حول التقارير المالية قد تصبح غير كافية بسبب التغيرات في الظروف، أو أن درجة الامتثال للسياسات أو الإجراءات قد تكون عرضة للتدهور.

إستقلاليتنا والرقابة على الجودة

خلال قيامنا بعملنا، لقد إلتزمنا بالاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى وفقاً لمعايير السلوك الدولية لمجلس المحاسبين «قواعد السلوك للمحاسبين المهنيين» الصادرة عن مجلس معايير السلوك الدولي للمحاسبين، والتي تستند إلى المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة في دولة قطر. لقد إلتزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات ومعايير السلوك الدولية لمجلس المحاسبين.

تطبق شركتنا المعيار الدولي على رقابة الجودة (١)، وإدارة الجودة للشركات التي تقوم بعمليات تدقيق، أو مراجعة للبيانات المالية، أو عمليات التأكيد الأخرى أو ارتباطات الخدمات ذات الصلة.

بناءً على ذلك، نقوم بالحفاظ على نظام شامل لمراقبة الجودة بما في ذلك السياسات والإجراءات الموثّقة المتعلقة بالامتثال للمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

الرأي

في رأينا أن تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية في القسم (٢) من تقرير الحوكمة السنوي، تم عرضه بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، بناءً على المعايير الواردة في الإطار الصادر عن لجنة رعاية المنظمات (COSO Framework) والمتضمن لإستنتاج مجلس الإدارة عن فعالية تصميم وتطبيق وفعالية تشغيل الرقابة الداخلية حول البيانات المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

الدوحة – قطر

٣ فبراير ٢٠٢٦

عن ديلويت اند توش

فرع قطر

جوزف خليفة

شريك

(سجل مراقبي الحسابات (رقم ٤٣٣)

سجل مدققي الحسابات لدى هيئة قطر للأسواق المالية

رقم (١٢٠١٥٦)

تقرير
الحوكمة ٢٠٢٥

ملتزمون ببناء قطر

المقدمة

إن حوكمة الشركات هي أحد ركائز الرقابة التي من شأنها أن تدعم إقامة وإنجاز العمل بالفعالية المطلوبة، كما تبرز أهم التفاعلات بين إدارات الشركة والمساهمين على النحو الذي يضمن توافر رقابة قوية ضمن إطار محدد من الشفافية، إن تطبيق الشركة لمبادئ الحوكمة الرشيدة قد انعكس على الأداء الاقتصادي والمالي والوصول الي نماذج متعددة لتعزيز ثقة المستثمرين وإرساء دعائم النمو المستدام على المدى البعيد في ظل السياسات التي ارستها مبادئ الحوكمة وتطبيقها مجموعة المستثمرين القطريين.

وعلى الصعيد المالي والإداري، فإن الشركة ستظل ملتزمة بالإفصاح للسادة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح عن أي معلومات مالية أو إدارية من شأنها التأثير على وضع الشركة في السوق، كما تواصل الشركة الوفاء بالتزاماتها بتوفير قنوات اتصال بين الشركة وشركاتها التابعة وأعضاء الإدارة التنفيذية من جهة والمستثمرين وأصحاب المصالح.

تعمل الشركة بشكل دائم على مواكبة التطورات في التشريعات التي تصدرها الدولة والمؤسسات الرقابية، بما يضمن الالتزام بكافة معايير الرقابة والتنظيم، وذلك من خلال تطبيق المتطلبات القانونية في نظامها الأساسي، وذلك بعد عرضها على الجمعية العامة غير العادية للمساهمين بما يضمن علمهم بها وتفسير ما يجب منها لتهيئة المساهم والمستثمر للاستفادة من التعديلات والقرارات على النحو المستهدف.

إن إيمان الشركة بأهمية تطبيق قواعد الحوكمة في كافة قطاعات الشركة، يشكل الحافز الأساسي لتوفير مناخ عام يتناسب مع متطلبات تفعيل نظام الحوكمة ودعم قواعد الالتزام بالسلوك القويم بما يحقق الفائدة للشركة والعاملين بها، والوصول الى أفضل معدلات الإنتاجية والربحية للمساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح.

١- تقرير مجلس الإدارة حول الحوكمة والامتثال لقانون هيئة قطر للأسواق المالية (QFMA) والتشريعات ذات الصلة

تُعد الحوكمة المؤسسية ركيزة أساسية في العمليات التنظيمية للشركة، حيث تضمن الفاعلية والكفاءة في إدارة أعمال الشركة. وتحدد الحوكمة العلاقات والتفاعلات الرئيسية بين مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، والمساهمين، وأصحاب المصلحة الآخرين، ضمن إطار مُنظم يقوم على الشفافية والمساءلة والرقابة. ويُعد هذا التقرير أحد نتائج التزام مجموعة المستثمرين القطريين (QIG) المستمر بتطبيق حوكمة سليمة وفق أفضل الممارسات. ونرى أن التدابير الموضحة أدناه لا تضمن فقط امتثال مجموعة المستثمرين القطريين (يُشار إليها لاحقاً بـ «الشركة») لأحكام القانون، بل تعكس أيضاً مسؤولياتها تجاه المساهمين وأصحاب المصلحة.

مسؤوليات مجلس الإدارة

يلتزم مجلس إدارة مجموعة المستثمرين القطريين بتطبيق مبادئ الحوكمة وفق مدونة الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية (ويُشار إليها فيما يلي بـ«المدونة»). بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، العدالة والمساواة بين المساهمين وأصحاب المصلحة دون تمييز على أساس العرق أو الجنس أو الدين. كما يتم توفير معلومات واضحة وشفافة، والإفصاح عن المستلزمات المطلوبة إلى هيئة قطر للأسواق المالية (QFMA) والمساهمين وأصحاب المصلحة ضمن الإطار الزمني المحدد وبما يتوافق مع القوانين والأنظمة ذات الصلة. وتشمل المبادئ أيضاً الالتزام بقيم المسؤولية الاجتماعية للشركات، وضمان أولوية المصلحة العامة للشركة والمساهمين وأصحاب المصلحة على أي مصالح شخصية. ويسترشد عمل الشركة بهذه المبادئ. بالإضافة إلى ذلك، يمثل مجلس الإدارة جميع المساهمين، ويُطبق العناية الواجبة والحرص في إدارة الشركة بطريقة فعّالة ومنّجة، لتحقيق مصالح الشركة والشركاء والمساهمين وأصحاب المصلحة، وتعزيز المصلحة العامة، وتطوير الاستثمار في الدولة، ودعم تنمية المجتمع. كما يتحمل المجلس مسؤولية حماية المساهمين من أي ممارسات أو أعمال غير قانونية أو مسيئة، أو أي قرارات قد تلحق بهم الضرر، أو تمييز بينهم، أو تمكين مجموعة من السيطرة على أخرى.

تقييم الإدارة للامتثال للوائح هيئة قطر للأسواق المالية، بما في ذلك مدونة الحوكمة، حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

وفقاً للمادة الثانية من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (٥) لسنة ٢٠١٦ والمنصوص عليها في المادة الحادية عشر من نظام حوكمة الشركات المدرجة الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (٥) لسنة ٢٠٢٥ (والذي سيتم تطبيقه تدريجياً خلال هذه السنة تبعاً للكتاب الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية الذي توجهت به الى الشركات المدرجة بوجوب توفيق أوضاعها وفقاً لأحكامه قبل ١٧ أغسطس ٢٠٢٦)، أجرت الإدارة تقييمًا لمدى الامتثال للوائح هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة المطبقة على الشركة. وأسفر التقرير عن تحقيق عناصر الامتثال للمتطلبات القانونية. حاليًا، تقوم مجموعة المستثمرين القطريين بتوثيق سياساتها وإجراءاتها لضمان الامتثال الدائم لقوانين وأنظمة هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة.

وخلال عام ٢٠٢٥، لم تُفرض أي عقوبات مالية أو جزاءات على مجموعة المستثمرين القطريين من قِبل هيئة قطر للأسواق المالية نتيجة عدم الامتثال لأي من أحكام قوانين الهيئة والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام الحوكمة المؤسسية للشركة.

المدققين الخارجيين

سوف يُصدر المُدقق الخارجي للشركة ديلويت – فرع قطر، تقرير تأكيد محدود عن تقييم مدى امتثال الإدارة بلوائح هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة والتي تشمل القانون كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

٢- تقرير الإدارة بشأن الرقابة الداخلية على التقارير المالية (ICOFR)

وفقاً لأحكام القواعد المعتمدة، يتحمل مجلس إدارة مجموعة المستثمرين القطريين ش.م.ع.ق مسؤولية إنشاء والحفاظ على نظام ملائم وفعال للرقابة الداخلية على التقارير المالية («ICOFR»).

ويُعد نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية في المجموعة عملية تم تصميمها تحت إشراف الرئيس التنفيذي والمدير المالي،

بهدف توفير مستوى معقول من التأكيد بشأن موثوقية التقارير المالية وإعداد البيانات المالية الموحدة للمجموعة لأغراض الإفصاح الخارجي، وذلك وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) ويشمل هذا النظام إعداد التقارير المالية، إلى جانب ضوابط وإجراءات الإفصاح المُصممة لمنع حدوث الأخطاء أو التحريفات الجوهرية.

ولضمان موثوقية نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية بصورة مستمرة، تلتزم الإدارة بتقييم فعالية هذه الضوابط بشكل دوري، وإدراج تقرير عن نتائج هذا التقييم ضمن التقرير السنوي، ليتم اعتماده من قبل المدققين الخارجيين للشركة. وفي حال اكتشاف أي قصور في تصميم أو تشغيل نظام الرقابة الداخلية من شأنه أن يؤثر سلبًا على قدرة الشركة على تسجيل ومعالجة وتلخيص وإعداد التقارير المالية بما يتوافق مع إفادات الإدارة الواردة في البيانات المالية، يتعين على الإدارة الإفصاح عن هذا القصور – إن وُجد – في تقريرها.

وعلاوةً على ذلك، ومن أجل تحديد ما إذا كانت هناك أي نقاط ضعف في نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، قمنا بإجراء تقييم شامل لتصميم النظام وتطبيقه وفعاليتـه التشغيلية، استنادًا إلى إطار «الرقابة الداخلية – الإطار المتكامل» (إصدار ٢٠١٣) الصادر عن لجنة المنظمات الراعية للجنة تريڨواي («COSO»).

وقد شمل تقييم نظام الرقابة الداخلية جميع الشركات التشغيلية والأنشطة الرئيسية ذات الأهمية النسبية ضمن المجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

مخاطر التقارير المالية

تتمثل المخاطر الرئيسية المتعلقة بالتقارير المالية في احتمال عدم عرض البيانات المالية بصورة عادلة وصحيحة نتيجة أخطاء غير مقصودة، أو أخطاء متعمدة (احتيال)، أو التأخير في إصدار البيانات المالية. وقد تؤدي هذه المخاطر إلى زعزعة ثقة المستثمرين أو الإضرار بسمعة الشركة، فضلًا عن ما قد يترتب عليها من آثار سلبية أخرى. ويحدث القصور في العرض العادل عندما تتضمن البيانات المالية أو إفصاحاتها مبالغ أو معلومات تحتوي على أخطاء جوهرية أو حالات إغفال مؤثرة. وتُعد الأخطاء جوهرية إذا كان من شأنها، سواء بصورة فردية أو مجتمعة، التأثير في القرارات الاقتصادية التي يتخذها مستخدمو البيانات المالية استنادًا إليها.

وللحد من هذه المخاطر، قامت الشركة بإنشاء نظام للرقابة الداخلية على التقارير المالية وفقًا لإطار الرقابة الداخلية المتكامل (٢٠١٣) الصادر عن لجنة COSO، والذي يوصي بوضع أهداف محددة لتسهيل تصميم نظام الرقابة وتقييم مدى كفايته وفعاليتـه.

يتضمن إطار لجنة المنظمات الراعية للجنة تريڨوي (COSO) سبعة عشر (١٧) مبدأً أساسيًا، وخمسة (٥) مكونات رئيسية، ألا وهي:

١- بيئة الرقابة

٢- تقييم المخاطر

٣- أنشطة الرقابة

٤- المعلومات والاتصال

٥- المتابعة والمراقبة

وقد تم تحديد وتوثيق الضوابط التي تغطي كلًا من المبادئ السبعة عشر والمكونات الخمسة عبر جميع وحدات وأنشطة مجموعة المستثمرين القطريين.

وعند إنشاء نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية (ICOFR)، اعتمدت الإدارة الأهداف التالية المتعلقة بالبيانات المالية:

- الوجود/الحدث: وجود الأصول والالتزامات، وحدث العمليات المالية فعلاً.

- الاكتمال: تسجيل جميع العمليات المالية، وإدراج أرصدة الحسابات بالكامل في البيانات المالية.

- التقييم/القياس: تسجيل الأصول والالتزامات والعمليات بالقيم المناسبة في التقارير المالية.

- الحقوق والالتزامات والملكية: إثبات الحقوق والالتزامات بشكل صحيح كأصول والتزامات.

- العرض والإفصاح: تصنيف البيانات المالية ووصفها والإفصاح عنها بصورة سليمة وملائمة.

ومع ذلك، فإن أي نظام للرقابة الداخلية، بما في ذلك نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية، مهما بلغ مستوى تصميمه وكفاءته التشغيلية، لا يمكنه أن يوفر سوى درجة معقولة من التأكيد، وليس تأكيدًا مطلقًا، على تحقيق أهدافه. وعليه، قد لا تتمكن ضوابط وإجراءات الإفصاح أو أنظمة الرقابة الداخلية من منع جميع الأخطاء أو حالات الاحتيال. كما يجب أن يراعي تصميم نظام الرقابة الداخلية وجود قيود على الموارد، وأن يتم تقييم منافع الضوابط مقارنة بتكاليفها، مع الأخذ في الاعتبار تأثيرها على كفاءة الأداء المؤسسي والفعالية التشغيلية.

تشغيل ضوابط نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية

الوظائف المشاركة في نظام الرقابة الداخلية

يتم تنفيذ ضوابط نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية عبر مختلف الوظائف التشغيلية في الشركة، بما في ذلك المشاركة في مراجعة موثوقية السجلات التي تستند إليها البيانات المالية. وبناءً عليه، يشمل تشغيل هذا النظام موظفين من عدة إدارات ووحدات تنظيمية داخل الشركة.

وتتمثل العمليات الرئيسية ذات الأهمية في الآتي: تقنية المعلومات، وضوابط الإيرادات، وضوابط مستوى المنشأة، والمزمم المدنية، والمشتريات والمخزون، وتتبع الأصول الثابتة، وإدارة الخزينة والنقد، وإدارة الاستثمارات، والرواتب والأجور، والتقارير المالية، والإقفال الدوري للسجلات المالية.

وفي سبيل تحديد أهمية العمليات المذكورة أعلاه، مارست الإدارة حكمها المهني، وأخذت في الاعتبار الأهمية النسبية للأرصدة وعدد العمليات، التي قد يؤثر تحريفها الجوهري في القرارات الاقتصادية التي يتخذها مستخدمو البيانات المالية استنادًا إليها.

الضوابط الهادفة إلى الحد من مخاطر التحريف في التقارير المالية

يتكون نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية (ICOFR) من عدد كبير من الضوابط والإجراءات الداخلية التي تهدف إلى الحد من مخاطر التحريف في البيانات المالية. وتُدمج هذه الضوابط ضمن العمليات التشغيلية، وتشمل ما يلي:

- ضوابط مستمرة أو دائمة بطبيعتها، مثل الإشراف وفق السياسات والإجراءات المكتوبة أو الفصل بين المهام.

- ضوابط تُمارس بشكل دوري، مثل تلك التي تُنفذ ضمن عملية إعداد البيانات المالية السنوية.

- ضوابط وقائية أو كشفية.

• ضوابط ذات تأثير مباشر أو غير مباشر على البيانات المالية. وتشمل الضوابط ذات التأثير غير المباشر ضوابط مستوى المنشأة والضوابط العامة لتقنية المعلومات، مثل ضوابط صلاحيات الدخول وضوابط تشغيل الأنظمة، في حين تشمل الضوابط ذات التأثير المباشر، على سبيل المثال، عمليات المطابقة التي تدعم مباشرة أحد بنود الميزانية العمومية.

• ضوابط تتضمن مكونات آلية و/أو يدوية؛ حيث تتمثل الضوابط الآلية في الوظائف الرقابية المدمجة داخل أنظمة التشغيل، مثل الفصل الآلي بين الصلاحيات وضوابط التحقق من اكتمال ودقة المدخلات، بينما تتمثل الضوابط اليدوية في الإجراءات التي ينفذها فرد أو مجموعة من الأفراد، مثل اعتماد العمليات المالية.

قياس كفاءة تصميم وتشغيل نظام الرقابة الداخلية

قامت مجموعة المستثمرين القطريين بإجراء تقييم رسمي لمدى كفاية تصميم نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية. ويشمل هذا التقييم دراسة تصميم بيئة الرقابة، وكذلك الضوابط الفردية التي يتكون منها النظام، مع الأخذ في الاعتبار ما يلي:

- مخاطر تحريف بنود البيانات المالية، مع مراعاة عوامل مثل الأهمية النسبية وقابلية كل بند للتعرض للتحريف.
- مدى تعرض الضوابط المحددة للفشل، مع الأخذ في الاعتبار درجة الأتمة، ومستوى التعقيد، ومخاطر تجاوز الإدارة للضوابط، وكفاءة الموظفين، ومستوى الحكم المهني المطلوب.

وتُحدد هذه العوامل مجتمعةً طبيعة وحجم الأدلة التي تحتاجها الإدارة لتقييم مدى فعالية تصميم نظام الرقابة الداخلية. ويتم توليد هذه الأدلة من خلال إجراءات مدمجة ضمن المسؤوليات اليومية للموظفين، أو من خلال إجراءات خاصة تُنفذ لأغراض تقييم نظام الرقابة الداخلية. كما تُعد المعلومات المستمدة من مصادر أخرى عنصرًا مهمًا في عملية التقييم، إذ قد تسهم في لفت انتباه الإدارة إلى قضايا رقابية إضافية أو في تأكيد النتائج المتوصل إليها.

الخلاصة

ترى الإدارة، استنادًا إلى اختبارات تصميم وتطبيق وفعالية تشغيل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية، والإجراءات التصحيحية التي تم اتخاذها، أنه لا توجد أوجه قصور جوهرية من شأنها أن تؤدي إلى نقاط ضعف مادية في النظام، وأن نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية مُصمم ومُطبق ويعمل بفعالية مناسبة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

رئيس مجلس الإدارة

٣- إطار الحوكمة

يعد تحديد إطار الحوكمة وتفعيل نطاق العمل به هو الأساس لإنجاح قواعد الحوكمة وخلق أجواء مناسبة لعملية التغيير بما يتماشى مع المبادئ الأساسية للحوكمة الرشيدة. ومن ثم فقد اعتمدت الشركة إعداد إطار من وقابل للتطبيق العملي بما يتماشى مع ما أقرته التشريعات ذات الصلة ضماناً لنجاح مبادئ الحوكمة وإرساء دعائم الالتزام بما تتطلبه الحوكمة بما لها من مردود يعمل على معالجة وسد الفجوات الرئيسية بين إدارة الشركة وجموع المساهمين، وقد كان للتعديلات التشريعية الأخيرة أثر كبير على دعم رؤية الشركة في أهمية تحديد إطار الحوكمة والمبادئ ذات الصلة والمستمدة من أفضل الممارسات الدولية الصادرة عن الشبكة الدولية للحوكمة (ICGN) وغرفة التجارة الدولية (ICC)، إضافة إلى المؤسسات الدولية الأخرى.

يوضح إطار الحوكمة داخل الشركة حدود سلطات ومسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية وإدارة التدقيق ودور اللجان التنفيذية ولجان المجلس وتحديد سياسات الإفصاح ومتطلباته وحقوق المساهمين وأصحاب المصلحة.

٣.١ الالتزام بمبادئ الحوكمة:

تطبيقاً لأحكام المادة (٣) من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية، الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (٥) لسنة ٢٠١٦ مع الأخذ بعين الاعتبار قرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (٥) لسنة ٢٠٢٥ وأحكامه والذي سيتم تطبيقه تدريجيا خلال هذه السنة تبعاً لما تم الإشارة اليه سابقاً ، تهدف مبادئ حوكمة الشركات إلى مساعدة مجالس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية في الشركات المدرجة في تحقيق أفضل معايير الحوكمة الرشيدة، وإيماناً من الشركة بأهمية تطبيق قواعد الحوكمة بشكل فعال يتناسب مع الواقع العملي وظروف الشركة فقد تبيننا المبادئ التالية:

- يعمل مجلس الإدارة بالتعاون مع الإدارة التنفيذية على بناء استراتيجية دائمة وفعالة لإدارة الشركة، كما يعين مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي بناء على توصيات اللجنة المختصة ويشرف على عمله وعمل الإدارة التنفيذية ومتابعة النتائج والأداء التشغيلي ودعم الإدارة للوصول الى أعلى مستويات السلوك الأخلاقي والمهني.

- يعمل الرئيس التنفيذي والإدارة التنفيذية على تنفيذ وتطوير استراتيجية الشركة تحت اشراف ورقابة مجلس الإدارة من أجل الوصول الى أفضل معدلات الأداء الفعال والمستدام.

- تقوم الإدارة التنفيذية تحت اشراف مجلس الإدارة ولجنة التدقيق، بإصدار البيانات المالية التي تعرض بشكل عادل الوضع المالي للشركة ونتائجها المالية، والإفصاح عنها للمستثمرين خلال النطاق الزمني المحدد من قبل هيئة قطر للأسواق المالية ليتمكن المساهمين من الاطلاع عليها وتقييم المركز المالي للشركة والمخاطر المحتملة.

- لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة مسؤولة عن ترشيح المدقق الخارجي والإشراف على أعمال التدقيق. كذلك الإشراف على التقارير المالية السنوية والضوابط الداخلية، بالإضافة إلى الإشراف على إدارة التدقيق الداخلي ومتابعة إجراءات التدقيق بالشركة.

- لجنة الترشيحات والمكافآت، هي المناطة بوضع المعايير التي يتم على أساسها اختيار أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا بما يتلاءم مع مصالح الشركة ونشاطها التشغيلي، كما تقوم بالإشراف على سياسات المكافآت داخل الشركة، سواء لأعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية، كما تتولى الإشراف على خطط التعاقب الوظيفي بالشركة.

- مجلس الإدارة مسؤول عن القرارات التي يتخذها خلال فترة عمله، ويجب أن يراعي مصالح جميع المساهمين والعملاء والموردين وبيئة العمل المحيطة.

٣.٢ منهجية الحوكمة الفعالة:

تتبع الشركة منهجية دائمة ومثمرة في الحوكمة الرشيدة، فقد كانت الشركة من أوائل الشركات التي أرست دعائم الحوكمة والامتثال ضمن منهجها الإداري لضمان التقيد بأفضل المعايير الدولية في الشفافية والانضباط، كما كانت الشركة سباقة في تنفيذ خطط الحوكمة ومتطلباتها خلال الأعوام الأولى، وقد تمثل ذلك في تعيين أعضاء مستقلين وممثل للعاملين في الشركة وفق ما تطلبه نظام حوكمة الشركات المدرجة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

٣.٣ تطبيق الحوكمة:

لدى مجلس إدارة الشركة وإدارتها التنفيذية إيماناً راسخاً بأن أهمية وتأثير الحوكمة الرشيدة كان وراء تطوير وإرساء العديد من السياسات الصارمة لضمان الوصول إلى مراحل متقدمة في تطبيق الحوكمة، الأمر الذي عزز مصداقية الشركة ومجلس إدارتها على مدار الأعوام الماضية، وقد أشرف مجلس الإدارة ولجانه على تحديث السياسات والإجراءات بما يتناسب مع كل مرحلة من مراحل تطبيق النظام، حتى وصلنا مستوى الالتزام الكامل بتطبيق معايير الحوكمة الرشيدة ودعم ثقة المساهمين.

الجهات الرئيسية القائمة على تفعيل إطار الحوكمة:

٤- مجلس الإدارة

٤.١ أدوار ومسؤوليات مجلس الإدارة

مجلس الإدارة هو الجهة المنتخبة من قبل الجمعية العامة للمساهمين لإدارة الشركة وفق نطاق السلطات المتفق عليها في النظام الأساسي للشركة، ويتولى مجلس الإدارة المنتخب مسؤولية القيادة والإشراف والرقابة بالإضافة إلى وضع آليات التطوير الممكنة لأداء الشركة، ويعتبر المجلس أيضاً هو الجهة المسؤولة عن وضع الضوابط الحازمة والفعالة لتقييم وإدارة المخاطر. ومناقشة الأنظمة المعتمدة لمناقشة التغييرات الجذرية او غير المتوقعة في السوق وقد تم تحديد نطاق عمل مجلس الإدارة ومهامه الرئيسية وحدود مسؤولياته بموجب بنود «ميثاق مجلس الادارة» والذي تم اعداده وفقاً لأحكام النظام الأساسي للشركة وقانون الشركات التجارية رقم (١١) لسنة ٢٠١٥ ونظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، وعلى وجه الخصوص المواد رقم (٨) و(٩) ويعد ميثاق المجلس جزء من سياسات الشركة التي تم اعتمادها من الجمعية العامة للمساهمين ومتاح على الموقع الالكتروني للشركة.

يحرص مجلس الإدارة بشكل دائم على الاضطلاع بالمسؤوليات التي حددها ميثاق المجلس وعلى رأسها ما يلي:

١) اعتماد الخطة الاستراتيجية للشركة وأهدافها الرئيسية؛

- منذ تولى مجلس الإدارة عمله كمجلس منتخب، تولى أعضاء المجلس من خلال أعمال اللجان مشاركة الإدارة التنفيذية في دراسة أوضاع الشركة وشركاتها التابعة، وبمجرد الوقوف على الحقائق والمستجدات تم تحديد آلية للتعامل مع الصعوبات التي تواجه الشركة وتم التشاور مع أعضاء الإدارة التنفيذية العليا والاطلاع على التقارير المقدمة حتى تم التوصل إلى

وضع الاستراتيجية الشاملة للشركة، وخطط العمل الرئيسية وسياسة إدارة المخاطر؛ و منذ ذلك الحين يعمل المجلس على الاضطلاع بشكل دوري على مراحل الإشراف والتنفيذ بشكل دوري وفعال ويتم مطابقة نتائج المراجعة مع النتائج المتوقعة بشكل دوري.

- عمل مجلس إدارة الشركة على تحديد هيكل رأس المال الأكثر ملاءمة وفق خطة التشغيل المقترحة، وفي إطار الاستراتيجية المالية المستهدفة والتي يتم اعتمادها ضمن ميزانية الشركة السنوية؛ بما في ذلك الإفصاح عن البيانات المطلوب إطلاع المساهمين عليها، مع ضمان توضيح كامل وشامل لكافة البنود التي اشتملت عليها الحسابات الختامية، ومنح المساهمين حق مناقشة تلك البنود والرد على استفساراتهم وأخذ الاقتراحات.

- كما عمل مجلس الإدارة على تنفيذ خطة العمل ومتابعة السياسة المالية للشركة عبر الإشراف على النفقات الرأسمالية الرئيسية، والتزم مجلس الإدارة في هذا الصدد بتطبيق أحكام النظام الأساسي في تحديد صلاحيات تملك الأصول والتصرف فيها؛ بما يتناسب مع مصالح الشركة والمساهمين.

- وقد اعتمد المجلس تأسيس لجان خاصة من أعضائه عملت على وضع وتحديث ومتابعة سياسات تعيين الإدارة التنفيذية، وسياسات تعاقب الوظائف والاشراف على تنفيذها، وعرض التقارير النهائية على المجلس لاعتمادها وتقييم أداء الإدارة التنفيذية وأعمال الرقابة وإدارة المخاطر. بالإضافة إلى وضع السياسة الخاصة بترشح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة.

- كما عمل مجلس الإدارة على وضع الأهداف الرئيسية المناسبة للشركة والإشراف على تنفيذها وتفعيل آليات الرقابة على أداء الشركة والإدارة التنفيذية؛ من خلال تفعيل وحدات الرقابة الداخلية وفتح قنوات الاتصال بينها وبين لجان مجلس الإدارة وعرض تقارير الرقابة على أعضاء المجلس أولاً بأول ومناقشة تلك التقارير ومعالجتها وفق الآليات المفعله في هذا الإطار.

- مراجعة واعتماد الهياكل التنظيمية للشركة وشركاتها التابعة بشكل دوري، حيث عمل مجلس الإدارة على بحث وإيجاد أفضل المعايير والسبل لضمان التوزيع المحكم للوظائف والمهام والمسؤوليات بجميع قطاعات الشركة ووحدات العمل المستقلة، وعلى رأسها وحدة الرقابة الداخلية.

- اعتمد مجلس الإدارة الاستراتيجية وأهداف الشركة؛ بناء على خطة الاعداد المقدمة من الإدارة التنفيذية العليا، متضمناً تحديد سبل وأدوات الاتصال السريع مع الهيئة وغيرها من الجهات الرقابية وسائر الأطراف المعنية بالحوكمة، ومن بينها تسمية مسؤول اتصال بدرجة مدير ليكون حلقة التواصل مع الجهات المعنية.

- اعتمد مجلس الإدارة العديد من البرامج وخطط التدريب خلال العام الحالي؛ وقد تضمنت الخطط المقدمة التعريف بالشركة وأنشطتها وأهمية تطبيق الحوكمة الرشيدة وفقاً لأحكام نظام الحوكمة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

٢٢ وضع قواعد وإجراءات الشركة المتعلقة بالضوابط الداخلية والتي تشمل ما يلي:

• قام مجلس الإدارة بوضع سياسة فعالة لتنظيم تعارض المصالح ومعالجة أي حالات محتملة من التعارض قد يكون أحد أطرافها أعضاء مجلس الإدارة، أو أصحاب المصالح، أو الإدارة التنفيذية، أو المساهمين؛ كما قام المجلس بتفعيل آليات عمل مناسبة للكشف عن أي تصرف من شأنه مخالفة سياسة الشركة في التعامل مع تعارض المصالح.

• وضع مجلس إدارة الشركة نظام متكامل للإفصاح المالي يهدف إلى تحقيق الشفافية ومنع تسريب المعلومات للحد من تعارض المصالح أو استخدام المعلومات من قبل الأشخاص المطلعين؛

• وضع مجلس الإدارة نظام للإشراف على السلامة المالية والمحاسبية يحقق العدالة والشفافية بشكل متزامن ويمنع استغلال المعلومات قبل اتاحتها للجمهور. وقد تضمن النظام الأسس الواجب اتباعها عند التعامل في الأوراق المالية من قبل الأشخاص المطلعين، وتحديد فترات حظر التداول في أسهم الشركة من الافراد اصحاب العلاقة، فضلاً عن اعداد قائمة بالأشخاص المطلعين وضمان تحديثها بشكل دائم وتزويد الهيئة والسوق بنسخة منها فور اعتماد أي تحديث.

• يعمل مجلس الإدارة بشكل مستمر على التأكد من سلامة الأنظمة المالية والمحاسبية، بما فيها الأنظمة ذات الصلة بإعداد التقارير المالية ومراقبة تنفيذ أنظمة الرقابة المناسبة لإدارة المخاطر.

• يعمل مجلس الإدارة بشكل سنوي على مراجعة فعالية نظام الرقابة الداخلية للشركة.

٣) وضع مجلس الإدارة نظام حوكمة خاص بالشركة يتفق مع أحكام هذا النظام والاشراف العام عليه، كما يحرص مجلس الإدارة على مراقبة مدى فاعلية هذا النظام وكيفية تعديله إذا لزم الأمر ليظل متناسقاً مع أحكام نظام الحوكمة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية

٤) التزم مجلس الإدارة بأحكام نظام حوكمة الشركات المدرجة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية لوضع معايير وإجراءات مُحددة وواضحة لعضوية مجلس الإدارة وقد قام مجلس الإدارة بعرض تلك السياسة على الجمعية العامة للمساهمين والتي قامت بدورها باعتمادها ومن ثم دخلت حيز التنفيذ.

٥) اعتمد مجلس الإدارة سياسة مكتوبة لتنظيم العلاقة بين أصحاب المصالح من أجل حمايتهم وحفظ حقوقهم، وقد تضمنت تلك السياسة ما يلي:

أ) آلية كشف أي حالة انتهاك وطريقة تقدير ومنح تعويض أصحاب المصالح في حال وقوع أي انتهاك لحقوقهم التي تقرها الأنظمة وتحميها.

ب) آلية تقديم الشكاوى والتحقيق فيها وإجراءات تسوية أي خلاف ينشأ بين أصحاب المصالح.

ج) قواعد السلوك المهني للإدارة التنفيذية والعاملين بالشركة بحيث تتوافق مع المعايير المهنية والأخلاقية السليمة وتنظم العلاقة بينهم وبين أصحاب المصالح، وآليات مراقبة تطبيق هذه القواعد والالتزام بها.

د) مساهمات الشركة الاجتماعية.

٦) وضع مجلس الادارة تحت تصرف الجمعية العامة للمساهمين جميع السياسات والإجراءات اللازمة لضمان امتثال الشركة بالقوانين واللوائح وخاصة الإفصاح المطلوب للمساهمين وأصحاب المصالح الآخرين؛

٧) يحرص مجلس الإدارة بشكل دائم ودقيق على توجيه الدعوة إلى جميع المساهمين لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية وغير العادية ؛ بالطريق التي رسمها القانون مع مراعاة متطلبات الإفصاح، وبما يشمل الدعوة والإعلان عن ملخص واف عن جدول أعمال الجمعية العامة متضمناً البند الخاص بمناقشة تقرير الحوكمة واعتماده.

٨) يقوم مجلس الإدارة ضمن نطاق عمله باعتماد ترشيح أو تعيين الإدارة التنفيذية؛ في الوظائف التنفيذية العليا بالشركة وشركاتها التابعة وخطة التعاقب على تلك الوظائف بناء على التوصيات الصادرة عن لجنة الترشيحات.

٩) قام مجلس الإدارة بإقرار آلية فعالة للتعامل مع أفضل مقدمي الخدمات المالية، والتحليل المالي، والتصنيف الائتماني وجهات تحديد معايير ومؤشرات الأسواق المالية لتقديم خدماتهم بسرعة وأمانة وشفافية لكافة المساهمين.

١٠) عمل مجلس الإدارة على مراجعة واعتماد أفضل السياسات الممكنة والمقدمة من لجنة المكافآت والتي يتم عرضها سنوياً على الجمعية العامة للمساهمين وقد تضمنت تلك السياسة تحديد أساس ومنهجية منح المكافآت لأعضاء مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية وموظفي الشركة؛ وفقاً لأحكام النظام الأساسي ونظام حوكمة الشركات المدرجة، مع مراعاة عدم التمييز بين أي منهم على أساس العرق أو الجنس أو الدين.

١١) وضع مجلس الإدارة سياسة التعاقد مع الأطراف ذات العلاقة والتي تحول دون استغلال أي من أصحاب المصالح أو الاطراف ذات العلاقة لوضعه في التعاقد مع الشركة أو أي من شركاتها التابعة، كما تم عرض وإقرار تلك السياسة من قبل الجمعية العامة للمساهمين؛

١٢) وضعت لجنة المكافآت والترشيحات مواصفات ومعايير فعالة لتقييم أداء أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للوصول إلى أفضل معدلات الأداء.

٤.٢ صلاحيات مجلس الإدارة:

لدى مجلس الإدارة أوسع السلطات لإدارة الشركة وله مباشرة جميع الأعمال التي تفتضيها هذه الإدارة وفقاً لغرضها، ولا يحد من هذه السلطة إلا ما نص عليه القانون أو النظام الأساسي للشركة أو قرارات الجمعية العامة ويجوز للمجلس التوقيع على الكفالات البنكية ورهن أصول وموجودات الشركة بغرض عقد القروض مع البنوك أو المؤسسات المالية المحلية والعالمية.

لمزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى النظام الأساسي لمجلس إدارة مجموعة المستثمرين القطريين، المنشور على الموقع الإلكتروني للشركة.

يعمل مجلس الإدارة لمصلحة كافة المساهمين وببذل في ذلك العناية اللازمة لتحقيق معدلات الكفاءة المطلوبة وقد روعي ذلك في تشكيل مجلس الإدارة ودور الأعضاء المستقلين في دعم منظومة المجلس، بما يحقق النفع العام وضمان حقوق أصحاب المصالح ودعم المجتمع من خلال تنمية قطاع الاستثمار بالدولة.

كما يلتزم مجلس الإدارة بتحمل مسؤولية تحقيق مصالح المساهمين وحمايتهم من الأعمال والممارسات غير القانونية أو التعسفية، وأي من أعمال أو قرارات قد تلحق بهم أو تعمل على التمييز بينهم أو تمكن فئة من أخرى. وقد راعى المجلس في إطار مسؤولياته ما يلي:

١) التزم أعضاء المجلس في أداء أعمالهم بأعلى معايير الشفافية وحسن النية والجدية والانضباط، وعدم اصدار أي قرارات مالم تكن مدعومة بالمعلومات والدراسات اللازمة من الإدارة التنفيذية أو بمشاركة جهات موثوقة.

٢) اعتمدت منهجية عمل المجلس على وضع المصلحة العامة للمساهمين دون النظر إلى مصالح فئة معينة، أو من يمثله أي من أعضاء المجلس، وقد تم مراعاة ذلك في تقييم عمل المجلس.

٣) يقوم مجلس الإدارة بالتأكد من حصول الأعضاء الجدد على كافة المعلومات الاساسية الهامة لأداء دورهم بفعالية ومنها تعريف الأعضاء بمهامهم وواجباتهم وبخاصة الجوانب المالية والقانونية فضلا عن تدريبهم إن لزم الأمر.

٤) يعمل مجلس إدارة الشركة ضمن إطار متوازن ومستمر من الشفافية وتبادل المعلومات ما بين الإدارة التنفيذية وأعضاء مجلس الإدارة من خلال أمين سر المجلس، والذي يعمل كحلقة الوصل بين جميع أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية بما يضمن تدفق المعلومات اللازمة بشكل فعال، كما يوجد آلية للتنسيق بين أعضاء الإدارة التنفيذية وأعضاء مجلس الإدارة يتم إشراك معظمهم في أعمال اللجان المشتركة لضمان دقة المعلومات وسرعة اتخاذ القرار.

٥) يلتزم مجلس الإدارة بحدود سلطاته الواردة في القانون والنظام الأساسي، وبالتالي لم يتم إبرام عقود قروض طويلة الاجل، أو بيع عقارات أو رهنها، كما لم يتخذ المجلس أي قرارات بالإبراء لأي من مديني الشركة. وتخضع جميع هذه الاعمال لسلطة الجمعية العامة للمساهمين

٤.٣ حظر الجمع بين المناصب:

تم اعتماد تقارير الالتزام بحظر الجمع بين المناصب، ووضعها ضمن إطار تقييم أداء أعضاء مجلس الإدارة لتخضع للمراجعة المستمرة خلال السنوات القادمة وتم تمييز الالتزام الي فرعين:

١) الالتزام بعدم الجمع بين منصب الرئيس ونائب الرئيس (شخصي أو بصفته) في أكثر من شركتين يقع مقرهما الرئيسسي في الدولة، وعدم الجمع بين عضوية مجلس إدارة أكثر من ثلاث شركات مساهمة تقع مراكزها الرئيسية في الدولة، بالإضافة الي التأكد من عدم الجمع بين عضوية مجلسي إدارة شركتين تمارسان نشاطاً متجانساً.

٢) الالتزام بعدم الجمع بين منصب رئاسة المجلس وأي منصب تنفيذي بالشركة، إضافة الى الالتزام بعدم الجمع بين رئاسة المجلس ورئاسة أي من اللجان المنصوص عليها في نظام حوكمة الشركات المدرجة في السوق المالي. وقد التزم أعضاء مجلس الإدارة بكافة التوضيحات اللازمة والتوقيع على إقرارات خاصة تفيد عدم الجمع بين المناصب وفقاً لأحكام القانون ونظام حوكمة الشركات.

٤.٤ تشكيل مجلس الإدارة:

تنفيذاً لأحكام النظام الأساسي، يتم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة من قبل الجمعية العامة على أن يكون ثلث أعضاء مجلس الإدارة على الأقل مستقلين وأغلبية أعضاء مجلس الإدارة غير تنفيذيين. الأمر الذي يتفق وقواعد القانون ونظام حوكمة الشركات، وتكون فترة العضوية مدتها ثلاثة سنوات قابلة للتجديد بموجب الانتخاب من قبل الجمعية العامة للمساهمين، والجدول أدناه يوضح التشكيل الحالي لأعضاء مجلس إدارة مجموعة المستثمرين القطريين كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

اسم العضو	المنصب	% الملكية المباشرة	تاريخ الانتخاب/التعيين	% الملكية المباشرة	تاريخ الانتخاب/التعيين	% الملكية المباشرة	المنصب	عدد الأسهم المملوكة (بشكل مباشر وغير مباشر)
سعادة السيد / عبد الله ناصر عبد الله المسند	رئيس مجلس إدارة	٨,٠٠٠%	٢٠٢٣/١٢/١٩	٨,٠٠٠%	٢٠٢٣/١٢/١٩	٨,٠٠٠%	رئيس مجلس إدارة	٧,٤٧٥,٠٠٠
سعادة الشيخ/حمد بن فيصل آل ثاني	نائب رئيس مجلس إدارة	٨,٠٠٠%	٢٠٢٣/١٢/١٩	٨,٠٠٠%	٢٠٢٣/١٢/١٩	٨,٠٠٠%	نائب رئيس مجلس إدارة	٨,٨٨٨,٠٦٤
السيد / راشد فهد النعيمي	عضو مجلس الإدارة	٨,٠٠٠%	٢٠٢٣/١٢/١٩	٨,٠٠٠%	٢٠٢٣/١٢/١٩	٨,٠٠٠%	عضو مجلس الإدارة	١٠,٠٠٠
السيد / داني مخايل شرابييه	عضو مجلس الإدارة	٨,٠٠٠%	٢٠٢٣/١٢/١٩	٨,٠٠٠%	٢٠٢٣/١٢/١٩	٨,٠٠٠%	عضو مجلس الإدارة	١٠,٠٠٠
السيد / ناصر عبد الله ناصر	عضو مجلس الإدارة	٨,٠٠٠%	٢٠٢٣/١٢/١٩	٨,٠٠٠%	٢٠٢٣/١٢/١٩	٨,٠٠٠%	عضو مجلس الإدارة	١٤٣,١٩٠,٥٠٠
السيد / أحمد عبد الله ناصر	عضو مجلس الإدارة	٨,٠٠٠%	٢٠٢٣/١٢/١٩	٨,٠٠٠%	٢٠٢٣/١٢/١٩	٨,٠٠٠%	عضو مجلس الإدارة	١٤٣,١٩٠,٥٠٠
السيد / محمد حسن محمد السعدي	عضو مجلس الإدارة	٨,٠٠٠%	٢٠٢٣/١٢/١٩	٨,٠٠٠%	٢٠٢٣/١٢/١٩	٨,٠٠٠%	عضو مجلس الإدارة	١٠,٠٠٠

٤.٥ عضويات في مجالس إدارة شركات مدرجة أخرى

اسم العضو	الشركة	تاريخ الانتخاب/التعيين	المنصب	ممثل عن	تصنيف
سعادة السيد / عبد الله ناصر عبد الله المسند	فودافون قطر	انضم لمجلس إدارة فودافون قطر في عام ٢٠١٦ وأعيد انتخابه في ٢٠٢٥/٠٢/٢٤	رئيس مجلس الإدارة	لايوجد	غير تنفيذي – مستقل
سعادة الشيخ/ حمد بن فيصل آل ثاني	بنك الريان	انضم الى مجلس إدارة البنك الخليجي (بنك الريان حالياً) في عام ٢٠٠٩ وأعيد انتخابه في ٢٠٢٣/٠٣/١٥	نائب رئيس مجلس الإدارة	جهاز قطر للاستثمار (شركة قطر القابضة)	تنفيذي غير مستقل
	مجموعة قطر للتأمين	انضم الى مجلس إدارة شركة قطر للتأمين في عام ٢٠٠٩ وأعيد انتخابه في عام ٢٠٢٣	رئيس مجلس الإدارة	الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية	مستقل غير تنفيذي
السيد / راشد فهد النعيمي	فودافون قطر	انضم لمجلس إدارة فودافون قطر في عام ٢٠٠٨ وأعيد تعيينه في ٢٠٢٥/٢/٢٤	عضو مجلس إدارة (عضو منتدب)	فودافون ومؤسسة قطر ذ.م.م	تنفيذي غير مستقل
السيد / محمد حسن محمد السعدي	بنك الريان	انتخب بتاريخ ٢٠٢٣/٠٣/١٥	عضو مجلس إدارة	لايوجد	غير تنفيذي – مستقل
السيد / داني مخايل شرابييه	لايوجد	لايوجد	لايوجد	لايوجد	لايوجد
السيد / ناصر عبد الله ناصر عبد الله المسند	فودافون قطر	تم تعيينه من قبل فودافون قطر ومؤسسة قطر ذ.م.م بتاريخ ٢٠٢٥/٠٢/٢٤	عضو مجلس إدارة	فودافون ومؤسسة قطر ذ.م.م	غير تنفيذي – غير مستقل
	بنك لشا	انتخب بتاريخ ٢٠٢٥/٠٢/٢٤	عضو مجلس إدارة	لايوجد	غير تنفيذي – مستقل
السيد / حمد عبد الله ناصر عبد الله المسند	لايوجد	لايوجد	لايوجد	لايوجد	لايوجد

٤.٦ اجتماعات مجلس الإدارة

اجتمع مجلس الإدارة ما يزيد عن ستة اجتماعات خلال عام ٢٠٢٥. يتم مداولة جدول أعمال اجتماعات مجلس الإدارة بطريقة تسمح بإجراء مناقشات مفتوحة وتسهيل مشاركة جميع الأعضاء والتصويت على كل بند على حدا ورصد عدد الأعضاء الموافقين والمعتريضين، وتسجيل ذلك في محضر الاجتماع للرجوع إليه متى ما تطلب الأمر. يتم اتخاذ جميع القرارات بأغلبية الحضور أو من يمثلهم، حسب الاقتضاء. أي عضو لم يتمكن من الحضور في أحد الاجتماعات، سيتم تزويده بنفس المعلومات التي يتم توفيرها للحاضرين في هذا الاجتماع لتنفيذ عملية عادلة لاتخاذ القرارات. لذلك، يجوز لأعضاء مجلس الإدارة التصويت بالوكالة، إذا كان جدول الأعمال ذات الصلة بهم لا يسمح لهم بالحضور شخصياً في الاجتماع. ومع ذلك، فإن استخدام وسائل التواصل الحديثة ساهمت في الحد من غياب أعضاء مجلس الإدارة عن الاجتماعات، حيث أصبح من السهل الحضور والتحاور ومناقشة كافة النقاط على نحو يسمح باتخاذ القرار المناسب والتصويت عليه.

رقم الاجتماع	تاريخ الاجتماع	الحضور	الغياب
١٢١	٢٠٢٥/١/٣٠	٦	١
١٢٢	٢٠٢٥/٠٣/٢٥	٧	-
١٢٣	٢٠٢٥/٠٤/٢٢	٧	-
١٢٤	٢٠٢٥/٠٦/١٧	٧	-
١٢٥	٢٠٢٥/٠٨/٠٤	٧	-
١٢٦	٢٠٢٥/١٠/٢١	٦	١
١٢٧	٢٠٢٥/١٢/١٦	٧	-

- تجدر الإشارة الى أن غياب أحد أعضاء مجلس الإدارة في الاجتماع رقم ١٢١ والاجتماع رقم ١٢٦ المشار اليهما أعلاه كان يعذر مقبول وقد تم تفويض أحد الأعضاء بالحضور عن العضو الغائب وفق القانون.

٤.٧ مكافأة أعضاء مجلس الإدارة

يتم احتساب مكافآت المجلس سنوياً للعرض على الجمعية العامة للمساهمين لمناقشتها والتصويت عليها وفق أحكام النظام الأساسي والقانون، وقد وضع النظام الأساسي في المادة (٤٦) حداً أعلى لقيمة تلك المكافآت بحيث لا تتجاوز المكافأة المخصصة لأعضاء مجلس الإدارة خمسة في المائة (٥%) من صافي أرباح الشركة، وفق المادة (١١٩) من قانون الشركات والمادة (١٨) من نظام هيئة قطر للأسواق المالية.

وفقاً لما ينص عليه نظام هيئة قطر للأسواق المالية، يتم الإفصاح عن مكافأة أعضاء مجلس الإدارة خلال اجتماع الجمعية العمومية السنوي التالي.

وضعت مجموعة المستثمرين القطريين سياسة مكافآت تنص على الإجراءات والمعايير التي تحدد مكافأة أعضاء مجلس الإدارة.

٤.٨ مؤهلات مجلس الإدارة

يتكون مجلس إدارة مجموعة المستثمرين القطريين من أعضاء أصحاب خبرة ومؤهلين لقيادة الشركة وإضافة القيمة اللازمة، ويتمتع أعضاء مجلس الإدارة بسجل حافل من الإنجازات في قطاع أو أكثر من أنشطة الأعمال التي تفيد الشركة. يغطي أعضاء مجلس الإدارة مجموعة من الخبرات القائمة على مساراتهم المهنية ودرجاتهم العلمية وخبراتهم ذات الصلة.

٤.٩ تقييم أداء مجلس الإدارة لسنة ٢٠٢٥

يعتمد مجلس إدارة مجموعة المستثمرين القطريين على نظام تقييم ذاتي يقيم أداء أعضاء مجلس الإدارة بشكل سنوي، وقد اعتمد تقييم المجلس خلال العام ٢٠٢٥ م على عدة محاور، منها التقييم الذاتي لأعضاء المجلس وآخر من خلال لجان مجلس الإدارة المنصوص عليها في نظام حوكمة الشركات المدرجة، ومن جانب آخر تحقيق النتائج المتوقعة خلال السنة المالية بالإضافة إلى ممارسة صلاحيات ومسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة بحيث أخذت عملية التقييم لهذه المحاور الرئيسية كمعيار أساسي لتقييم أداء المجلس، كما تم الأخذ بعين الاعتبار العلاقة مع الإدارة التنفيذية وقد تم مراجعة هذه التقييمات من قبل لجنة الترشيحات والمكافآت.

وقد ارتكز تقرير المراجعة على قياس مدى التزام أعضاء مجلس الإدارة بتحقيق مصالح الشركة والقيام بأعمال اللجان وحضور اجتماعات المجلس ولجانه. كما حرص المجلس على تطبيق مبادئ الحوكمة كالعدالة والمساواة بين أصحاب المصالح والالتزام بالشفافية والإفصاحات للهيئة وأصحاب المصالح في الوقت عينه. كما سعى المجلس من خلال إدارته التنفيذية على تحقيق التوازن الذي يضمن الاستمرارية وتحقيق الأهداف الاستراتيجية للشركة والالتزام بتطبيق نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر.

٤.١٠ رئيس مجلس الإدارة

يمثل السيد/ عبدالله بن ناصر المسند الشركة بصفته رئيس مجلس إدارة الشركة من تاريخ ٢٠٢٥/٣/٢٥ م حيث تم إعادة هيكلة مجلس الإدارة.

يتراش رئيس مجلس الإدارة اجتماعات المجلس وهو المسؤول بشكل أساسي عن ضمان عملية الإدارة الصحيحة للشركة بطريقة فعالة ومثمرة بما يضمن تحقيق مصالح الشركة، ومساهمتها وأصحاب المصالح لديها.

يهدف رئيس مجلس الإدارة إلى تنفيذ عملية اتخاذ قرارات شفافة، وبناء وعادلة داخل مجلس الإدارة. في نفس الوقت، يتوقع رئيس مجلس الإدارة دائماً إتباع معايير ومتطلبات أخلاقية عالية من قبل أعضاء مجلس الإدارة.

وقد حدد ميثاق المجلس مسؤوليات رئيس مجلس الإدارة الأساسية فيما يلي:

- التأكد من قيام المجلس بمناقشة جميع المسائل الأساسية بشكل فعال وفي الوقت المناسب، والتعامل مع كل مسألة بما يتناسب مع عنصر السرعة والضرورة لضمان مواكبة الحدث أي كان نوعه.
- الموافقة على جدول الأعمال، مع مراعاة إدراج أية مسألة يطرحها أعضاء مجلس الإدارة.
- تشجيع أعضاء مجلس الإدارة على المشاركة بشكل جماعي وفعال في تصريف شؤون المجلس لضمان قيام المجلس بمسؤولياته بما يحقق مصلحة الشركة.
- توفير البيانات، والمعلومات، والوثائق والسجلات ذات الصلة الخاصة بالشركة ولجانها لأعضاء مجلس الإدارة.
- إنشاء قنوات اتصالات فعالة مع المساهمين وجعل آرائهم مسموعة من قبل مجلس الإدارة.
- السماح بالمشاركة الفعالة لأعضاء مجلس الإدارة وبخاصة غير التنفيذيين وتشجيع العلاقات البناءة بين أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين وغير التنفيذيين.
- إبقاء الأعضاء على اطلاع دائم بشأن تنفيذ أحكام نظام حوكمة الشركات المدرجة، وضمان اطلاع الأعضاء على مدى الالتزام بأحكام نظام الحوكمة وتحديث النظام الأساسي على النحو الذي يضمن التقيد بأحكام هذا النظام.
- الحفاظ على تكوين وعي قانوني لدى أعضاء مجلس الإدارة لضمان تنفيذ أحكام النظام الأساسي ونظام حوكمة الشركات.
- اعتماد المستندات، أو البيانات أو المعلومات المعمول بها التي يعدها مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية قبل الإفصاح عنها.

وفقاً للمادة رقم ١٢ (٨) من قانون حوكمة هيئة قطر للأسواق المالية والمادة رقم ٤-١ (أ-٢) من سياسة الإفصاح الخاصة بالشركة، يكون سعادة رئيس مجلس الإدارة هو المتحدث الرسمي للشركة.

٤.١١ أمين سر مجلس الإدارة

يلعب أمين سر مجلس الإدارة دورًا حيويًا للشركة وذلك من خلال دعم فعالية مجلس الإدارة وتسهيل عملية الاتصال والتنسيق بين أعضاء المجلس ولجانه. كما يوفر الدعم اللازم لمجلس الإدارة من خلال توفير المشورة القانونية لضمان تكوين وعي قانوني لدى الأعضاء الجدد عند البدء في ممارسة مسؤولياتهم في مجلس الإدارة، وحرصاً على تحقيق أعلى معايير الامتثال فقد قامت مجموعة المستثمرين القطريين بتعيين السيد/ة تمارا فياض في منصب أمين سر مجلس الإدارة وهي من الحاصلين على شهادة جامعية في القانون من إحدى الجامعات في لبنان.

وفقاً لقانون هيئة قطر للأسواق المالية، يحتفظ أمين سر مجلس الإدارة بسجل لإقرارات الأعضاء عن أي مناصب يشغلونها في شركات أخرى. يتم القيام بهذا للتأكد من أن أعضاء مجلس الإدارة لا ينتهكون القواعد الخاصة بمنع الجمع بين مناصب معينة. كما يحتفظ بسجلات لإقرارات خطية سنوية لأعضاء مجلس الإدارة بعدم تعارض المصالح.

تم تنفيذ صلاحيات أمين مجلس الإدارة للامتثال لأحكام نظام الحوكمة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية والمتطلبات التنظيمية الأخرى.

٤.١٢ حظر الجمع بين المناصب

تضمن الشركة التزام رئيس مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة بالمادة السابعة (٧) من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

كما تضمن الشركة الالتزام بمتطلبات حظر الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة وأي مناصب تنفيذية أخرى في الشركة. بالإضافة إلى ذلك، رئيس مجلس إدارة مجموعة المستثمرين القطريين ليس عضوًا في أي لجنة من لجان مجلس الإدارة تنفيذاً لأحكام نظام حوكمة الشركات المدرجة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

ويقوم أمين سر مجلس الإدارة بالتأكد على توقيع كل من الرئيس وأعضاء مجلس الإدارة على إقرار سنوي يؤكد عدم الجمع بين المناصب المحظورة.

٥- لجان مجلس الإدارة

لزيادة فعالية سيطرة مجلس الإدارة بما يحقق أعلى معايير الاستقلالية والمهنية على أنشطة الشركة المختلفة والحد من المخاطر التي تتعرض لها قام مجلس الإدارة بتشكيل لجان، مفوض لها مسؤوليات وصلاحيات محددة للعمل نيابة عنه. ووفقاً للالتزامها بتنفيذ مبادئ الحوكمة الرشيدة، تنفذ لجان مجلس الإدارة الحد الأدنى من المتطلبات التي تنص عليها لوائح حوكمة الشركة المعمول بها.

قام مجلس الإدارة بتشكيل لجنتين فرعيتين

١- لجنة التدقيق

٢- لجنة الترشيحات والمكافآت

لكل لجنة أدوار وواجبات وصلاحيات على النحو المحدد من قبل مجلس الإدارة ويتم تحديدها وفقاً لكل اختصاص من اختصاصات اللجان، واعتمادها من مجلس الإدارة. تم وضع اختصاصات لجان مجلس الإدارة مع مراعاة المتطلبات التنظيمية المنصوص عليها في المواد رقم (١٨) و (١٩) من نظام الحوكمة. وفقاً للمادة رقم (١٩) من قانون حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، لا يسمح بتراش أكثر من لجنة من لجان مجلس الإدارة ولا يسمح بالجمع بين رئاسة لجنة التدقيق وعضوية أي لجنة أخرى.

١.٥ لجنة التدقيق

- تم إنشاء لجنة التدقيق، وفقاً للمادة رقم (١٨) من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية. يتأسس لجنة التدقيق بمجموعة المستثمرين القطريين عضو مستقل من مجلس الإدارة وتتكون غالبيتها من أعضاء مستقلين.
- تشمل مسؤوليات لجنة التدقيق، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:
- وضع إجراءات تقييم واختيار المدققين الخارجيين وضمان استقلاليتهم أثناء أداء واجباتهم؛
 - الإشراف على الضوابط الداخلية للشركة، ومراقبة وظائف المدققين الخارجيين، والتنسيق مع المدققين الخارجيين، وضمان امتثالهم بتنفيذ المعايير الدولية؛
 - الإشراف على ومراجعة دقة وصحة البيانات المالية والتقارير السنوية وربيع السنوية؛
 - النظر في ومراجعة ومتابعة تقارير المدققين الخارجيين والإيضاحات الخاصة بالبيانات المالية للشركة؛
 - مراجعة الضوابط المالية والداخلية وأنظمة إدارة المخاطر؛
 - وضع سياسات إدارة مخاطر الشركة ومراجعتها بانتظام، مع مراعاة أعمال الشركة، وتغيرات السوق، واتجاهات الاستثمار وخطط توسع الشركة؛
 - تنفيذ مهام مجلس الإدارة المتعلقة بالضوابط الداخلية للشركة؛
 - تنسيق المناقشات بين المدقق الخارجي والإدارة التنفيذية بخصوص عمليات تدقيق المخاطر؛ وعلى وجه الخصوص، مدى ملاءمة السياسات والتقديرات المحاسبية، وتقديمها إلى مجلس الإدارة لتضمينها في التقرير السنوي؛ و التنسيق بين وحدة التدقيق الداخلي بالشركة ومراقب الحسابات
- تتكون لجنة التدقيق من الأعضاء التاليين:

الحضور	المنصب	نوع العضوية في مجلس الإدارة
السيد / راشد فهد النعيمي	رئيس لجنة التدقيق	مستقل
السيد / محمد حسن محمد السعدي	عضو لجنة التدقيق	مستقل
السيد / حمد عبدالله المسند	عضو لجنة التدقيق	غير مستقل

اعتمدت لجنة التدقيق بمجموعة المستثمرين القطريين ميثاق اللجنة الرسمي والذي تم نشره وإتاحته على الموقع الإلكتروني لمجموعة المستثمرين القطريين التالي: <https://www.qatariinvestors.com/arabic/media-centre/reports/>

علاوة على ذلك، خلال الاجتماع الأخير المنعقد في عام ٢٠٢٥، صاغت لجنة التدقيق أيضاً تقريرها السنوي ومراجعة الأداء الذي تم مشاركته مع أعضاء مجلس الإدارة.

المادة (١٩) من نظام حوكمة الشركات تنص على أنه يجب أن تجتمع لجنة التدقيق ستة (٦) مرات على الأقل في السنة. واجتمعت لجنة التدقيق ٦ مرات خلال عام ٢٠٢٥ على النحو التالي:

رقم الاجتماع	تاريخ الاجتماع	عدد الحضور	عدد الغياب	التوصيات
٢٠٢٥/٥٧	٢٠٢٥/٠١/٢٨	٣	–	توصية إلى المجلس بالموافقة على القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ توصية إلى المجلس بالموافقة على المدقق الخارجي للسنة ٢٠٢٥
٢٠٢٥/٥٨	٢٠٢٥/٠٤/١٧	٢	١	توصية إلى المجلس بالموافقة على القوائم المالية الموحدة للفترة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٥
٢٠٢٥/٥٩	٢٠٢٥/٠٧/٢٩	٣		توصية إلى المجلس بالموافقة على القوائم المالية الموحدة للفترة المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥
٢٠٢٥/٦٠	٢٠٢٥/١٠/٢١	٣	–	توصية إلى المجلس بالموافقة على القوائم المالية الموحدة للفترة المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥
٢٠٢٥/٦١	٢٠٢٥/١١/٣٠	٣	–	توصية إلى المجلس بالموافقة على خطة التدقيق الداخلي لعام ٢٠٢٦
٢٠٢٥/٦٢	٢٠٢٥/١٢/١٤	٣	–	توصية إلى مجلس الإدارة للموافقة على تقارير لجنة التدقيق لعام ٢٠٢٥

٥.٢ لجنة الترشيحات والمكافآت

- وفقاً للمادة رقم (١٩) من قانون حوكمة الشركة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، تم دمج لجنة الترشيحات والمكافآت في لجنة واحدة. تشمل مسؤوليات لجنة الترشيحات والمكافآت على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:
- مساعدة مجلس الإدارة في إعداد سياسة المكافآت، التي تحدد وتضع إطار المكافآت وكذلك حوافز رئيس مجلس الإدارة، وأعضاء مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية والموظفين.
 - تتحمل مسؤولية:
- ١) مساعدة مجلس الإدارة في إعداد وتعديل (عند الحاجة) سياسة الترشيحات.
- ٢) استلام طلبات الترشح لعضوية مجلس الإدارة وتحديد وترشيح المرشحين لشغل المناصب الشاغرة في مجلس الإدارة، وتقديمها إلى الجمعية العمومية لاعتمادها.
- ٣) التأكد من أن معايير الترشح تشمل المهارات، والتوافر، والخبرة علاوة على المؤهلات الفنية والأكاديمية والصفات الشخصية وفقاً لمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية.
- ٤) ترشيح من تراه مناسباً لشغل أي من وظائف الإدارة والإدارة التنفيذية العليا.
- ٥) وضع سياسة خطط التعاقب وتقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة فيما يخص خطط تعاقب الأعضاء والإدارة التنفيذية، مع مراعاة تحديات وفرص الشركة، والمهارات والخبرات المطلوبة. يتم مراجعة هذه السياسة بانتظام.
- ٦) تقييم أداء مجلس الإدارة ولجانه وإعداد التقارير في هذا الشأن وتقديمها إلى مجلس الإدارة.
- ٧) للوفاء بمسؤولياتها، عقدت لجنة الترشيحات والمكافآت ست اجتماعات خلال السنة المالية ٢٠٢٥

رقم الاجتماع	تاريخ الاجتماع	الحضور	الغياب
٢٠٢٥/١	٢٠٢٥/٠١/٢٧	٤	–
٢٠٢٥/٢	٢٠٢٥/٠١/٣٠	٤	–
٢٠٢٥/٣	٢٠٢٥/٠٤/١٤	٤	–
٢٠٢٥/٤	٢٠٢٥/٠٧/١٥	٤	–
٢٠٢٥/٥	٢٠٢٥/٠٨/١٥	٤	–
٢٠٢٥/٦	٢٠٢٥/١٢/٣١	٤	–

أسماء أعضاء لجنة الترشيحات والمكافآت

الحضور	المنصب	نوع العضوية في مجلس الإدارة
السيد / محمد حسن محمد السعدي	رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت	مستقل
السيد / ناصر عبدالله المسند	عضو لجنة الترشيحات والمكافآت	غير مستقل
السيد / حمد عبدالله المسند	عضو لجنة الترشيحات والمكافآت	غير مستقل
السيد / داني ماخليل شرابيه	عضو لجنة الترشيحات والمكافآت	غير مستقل

٦- الإدارة التنفيذية

٦.١ الرئيس التنفيذي:

الرئيس التنفيذي مسؤول عن تقديم التوصيات الاستراتيجية إلى مجلس الإدارة وتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات علاوة على توجيهات مجلس الإدارة. يتحمل المسؤولية التنفيذية للإدارة اليومية للشركة بدعم من الإدارة التنفيذية. وبناءً على الصلاحيات الموكلة إليه من قبل مجلس الإدارة

يشغل هذا المنصب السيد / حسام الكردي .

٦.٢ الرئيس التنفيذي للشؤون المالية:

يحدد ويدير الاستراتيجية والسياسة المالية ويصدر تقارير عن أطر أعمال مجموعة المستثمرين القطريين. يشرف أيضا على وظائف المحاسبة المالية والتكاليف بهدف أن يُقيم ويستفيد المساهمين على الوجه الأمثل من الموارد المالية. بالإضافة إلى ذلك، يتأكد هذا المنصب أن الأعمال سليمة/ وممثلة تجارياً وتدعم تحقيق الأهداف الاستراتيجية الشاملة للشركة.

يشغل هذا المنصب السيد / فادي الخوري .

٦.٣ مدير تطوير الأعمال:

يتولى الرئيس التنفيذي لتطوير الأعمال والتسليم مسؤولية قيادة مبادرات تطوير الأعمال في مجموعة المستثمرين القطريين والشركات التابعة لها، مع التركيز على نمو الإيرادات من خلال التحالفات الاستراتيجية والمشاريع المشتركة، بالإضافة إلى توسيع نطاق الأعمال الحالية والمشاريع الجديدة. كما يلعب الرئيس التنفيذي لتطوير الأعمال والتسليم دورًا رئيسيًا في تعزيز علاقات قوية مع الجهات المعنية الداخلية والخارجية والحفاظ عليها، واكتشاف الفرص الجديدة التي تتماشى مع الأهداف والغايات الاستراتيجية الشاملة للمجموعة.

فضلاً عن ذلك، يشرف الرئيس التنفيذي لتطوير الأعمال والتسليم على تطوير وتنفيذ الهياكل التنظيمية المثلّى، مما يضمن تطبيق استراتيجيات قوية لإدارة المخاطر ووضع خطط طوارئ فعالة لحماية الأعمال ودفع عجلة النمو المستدام.

يشغل منصب مدير تطوير الأعمال لمجموعة المستثمرين القطريين السيد / حسام عرابي.

٦.٤ رئيس قسم الشؤون القانونية

مسؤول بشكل أساسي عن إدارة العقود والحد من المخاطر القانونية المتعلقة بالإجراءات التي تيرمها الشركة والشركات التابعة لها. كما يقوم ببحث المشاكل والنزاعات ذات الصلة بأنشطة شركات الشركة والتعامل معها في حدود صلاحيات الإدارة التنفيذية أو رفعها الى إدارة الاستشارات القانونية التابعة لمجلس الإدارة إن لزم الأمر، كما يقدم المساعدة القانونية المستمرة لرؤساء الإدارات والشركات التابعة للشركة، مع الامتثال للقوانين واللوائح والسياسات الداخلية المعمول بها.

يشغل هذا المنصب: السيد / محمود عليه

٦.٥ مدير الموارد البشرية والإدارة

يقود، ويوجه ويدير وظائف الموارد البشرية، والشؤون الإدارية وتكنولوجيا المعلومات لمجموعة المستثمرين القطريين. كما يشرف على وضع وتنفيذ الاستراتيجيات، والعمليات، والسياسات، والإجراءات والخدمات بشكل فعال لدعم تحقيق أهداف الأعمال وفقاً لرؤية ومهمة الشركة.

يشغل هذا المنصب السيد / أجيت كومار.

٦.٦ الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي:

الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي للشركة مسؤول عن مساعدة مجلس الإدارة و/أو لجنة التدقيق التابع لها في تنفيذ مسؤولياتها المتعلقة بحوكمة الشركة عن طريق تقديم خدمات التدقيق المتكاملة لتوفير تأكيد عن كفاية وفعالية نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر وعملية الحوكمة في مختلف أقسام الشركة. في هذا الشأن، يقوم رئيس التدقيق الداخلي بإبلاغهم بفعالية وكفاءة العمليات وموثوقية إعداد التقارير المالية والامتثال بالقوانين واللوائح المعمول بها.

يقوم الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي بوضع خطط التدقيق القائمة على المخاطر لتنفيذ مسؤوليات نشاط التدقيق الداخلي. يشمل العمل، إدارة برنامج التدقيق الشامل الذي يوفر الخدمات التطمينية والاستشارية المصممة لإضافة القيمة وتحسين عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة بالمنظمة.

يشغل هذا المنصب السيد / ناجي صفي

٦.٧ اللجنة التنفيذية:

تتكون اللجنة التنفيذية من الأفراد المذكورين أعلاه، وتجتمع اللجنة التنفيذية بشكل دوري وعند الحاجة.

٦.٨ أداء ومكافأة الإدارة التنفيذية العليا للعام ٢٠٢٥

يرأس اللجنة التنفيذية الرئيس التنفيذي السيد/ حسام الكردي .

تقوم الشركة بتقييم أداء الإدارة التنفيذية العليا من خلال نظام تقييم الأداء المتبع في الشركة الذي يهدف إلى تطوير وتمكين أداء عال في الإدارة الحالية والمستقبلية.

لم يتم توزيع مكافآت مالية على الإدارة التنفيذية خلال عام ٢٠٢٥

٦.٩ أسهم الإدارة التنفيذية الرئيسية في الشركة

وفقاً لإقرارات التعهدات الموقعة من كل منهم للعام ٢٠٢٥، لم يمتلك المدراء التنفيذيين الرئيسيين أي أسهم في الشركة سوى الرئيس التنفيذي للشركة الذي يمتلك ١٥٠ سهم من رأسمال الشركة.

٧- نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر

٧.١ نظام الرقابة الداخلية

مسؤولية الرقابة الداخلية متضمنة في سياسات الشركة. يجب على جميع الكيانات داخل مجموعة المستثمرين القطريين الحفاظ على وجود ضوابط داخلية كافية. كحد أدنى، يجب أن تتعامل أنشطة الرقابة مع المخاطر الرئيسية المحددة في الشركة وأن تكون ممثلة للقانون. تتحمل إدارة الشركة المسؤولية الكاملة عن تطبيق الضوابط الداخلية ضمن نطاقات مسؤوليتها.

وضع مجلس إدارة مجموعة المستثمرين القطريين أهداف على مستوى كل كيان تتوافق مع رؤية، ومهمة واستراتيجيات هذا الكيان. عند السعي لتحقيق هذه الأهداف، تواجه المنظمة أحداث وظروف قد تهدد تحقيق أهداف الشركة. للتخفيف من هذه المخاطر، تم تصميم وتنفيذ نظام رقابة داخلية فعال.

لتصميم نظام رقابة داخلية يتسم بالفعالية والكفاءة، اعتمد مجلس إدارة مجموعة المستثمرين القطريين إطار عمل

الرقابة الداخلية الصادر عن لجنة رعاية المؤسسات التابعة لهيئة تريد واي (COSO)). تم دمج إطار عمل لجنة رعاية المؤسسات المعتمد مع نموذج الخطوط الثلاثة الموصى به من معهد المدققين الداخليين (IIA) لتحديد المسؤولية عن الواجبات المحددة في إطار العمل. باستخدام نموذج الخطوط الثلاثة، تم تحديد الواجبات والمسؤوليات المتعلقة بالمخاطر والرقابة للمجموعات الثلاث التالية في مجموعة المستثمرين القطريين:

(١) نموذج الخط الأول – الإدارة التشغيلية

إن الإدارة التشغيلية هي المسؤول بشكل رئيسي للتعامل مع المخاطر والاساليب المتبعة لإدارتها.

(٢) نموذج الخط الثاني – وظائف الرقابة الداخلية والإشراف

تشمل وظائف الرقابة الداخلية والإشراف في مجموعة المستثمرين القطريين، على سبيل المثال لا الحصر، اللجنة التنفيذية ورؤساء الأقسام المستقلين، وما إلى ذلك. تكون إدارة المخاطر في مجموعة المستثمرين القطريين مبنية على أساس مستقل لكل إدارة بحيث تكون كل إدارة مسؤولة عن الاشراف ومراقبة عمليات المخاطر المرتبطة بها.

(٣) نموذج الخط الثالث – التدقيق الداخلي

يوفر التدقيق الداخلي ضمان مستقل وموضوعي عن فعالية إدارة ورقابة المخاطر لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

٧.٢ إدارة المخاطر

إدارة المخاطر هي من الأمور المركزية في الإدارة الاستراتيجية لمجموعة المستثمرين القطريين. إنها توفر عملية نظامية لتحديد المخاطر المرتبطة بأنشطة الأعمال الجديدة والحالية. اعتمدت مجموعة المستثمرين القطريين إطار العمل المتكامل لإدارة المخاطر المؤسسية (ERM) الصادر عن لجنة رعاية المؤسسات(COSO) لتلبية أهداف الشركة المتعلقة بإدارة المخاطر. وفقاً لإطار عمل إدارة المخاطر المؤسسية الصادر عن لجنة رعاية المؤسسات، تم وضع سياسة لإدارة المخاطر واعتمادها من مجلس إدارة مجموعة المستثمرين القطريين.

يحفظ كل مسؤول عن أي من الملفات التابعة للمخاطر بسجل يحدد المخاطر المهمة التي تواجه الشركة مع وجود ضوابط داخلية لإدارة أو تخفيف هذه المخاطر. يقوم المسؤول عن المخاطر بمراجعة وتحديث سجلات المخاطر بانتظام. ويتم مراجعة سجل المخاطر سنوياً من قبل لجنة التدقيق ومجلس الإدارة. كما تقوم الإدارة التنفيذية وإدارة التدقيق الداخلي بمراجعة النهج المستخدم في تحديد وتقييم المخاطر والضوابط الداخلية في سجل المخاطر.

في مجموعة المستثمرين القطريين، تتبع إدارة المخاطر نهج تصاعدي من الأسفل إلى الأعلى، بمعنى، يكون كل مدي/ مسؤول عن مخاطر مسؤولاً عن تحديد، وتجميع، والإبلاغ عن المخاطر والتي يتم دمجها وتقييمها والتعامل معها على مستوى الشركة. إدارة المخاطر هي مسؤولية الجميع، بدءاً من مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي إلى كل موظف في كل إدارة/ قسم. يقوم كل مسؤول عن المخاطر في مجموعة المستثمرين القطريين بتحديد، وتحليل، وتقييم، وقبول، وقياس ورصد جميع المخاطر المالية وغير المالية التي قد يكون لها تأثير

سلبى على أداء وسمعة الشركة. وظيفة إدارة المخاطر في مجموعة المستثمرين القطريين تضمن أيضاً تطبيق سياسات، ةإجراءات ومنهجيات المخاطر بطريقة متسقة للتعامل مع المخاطر المختلفة، وخاصة مخاطر الاستثمار، ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة.

٧.٣ التدقيق الداخلي

وظيفة التدقيق الداخلي هي جزء لا يتجزأ من بيئة الرقابة في مجموعة المستثمرين القطريين. حيث إنها تستمد صلاحياتها وتفويضاتها المخولة لها من ميثاقها المعتمد من لجنة التدقيق المنبثقة من مجلس الإدارة. وتتبع وظيفيًا إلى لجنة التدقيق وإداريًا للرئيس التنفيذي.

إدارة التدقيق الداخلي في مجموعة المستثمرين القطريين هي إدارة مستقلة توفر تأكيدات موضوعية وأنشطة استشارية تهدف لإضافة القيمة والتحسين لعمليات الشركة. كما إنها تساعد الشركة على تحقيق أهدافها من خلال استخدام طريقة منهجية ومنظمة قائمة على تقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر، والرقابة والحوكمة. في هذا الشأن، تقوم إدارة التدقيق بإجراء تقييمات منتظمة وتقديم تأكيد موضوعي ومستقل وخدمات استشارية.

خلال عام ٢٠١٨، حصلت إدارة التدقيق الداخلي بمجموعة المستثمرين القطريين على أعلى تصنيف «تقييم مطابق بشكل عام» في التقييم الخارجي للجودة لإدارة التدقيق الداخلي الذي أجرته شركة برايس ووترهاوس كوبرز (PWC).

إدارة التدقيق مسؤولة عن الوظائف المحددة التالية، على سبيل المثال لا الحصر:

- مراجعة ومراقبة إجراءات الرقابة المتعلقة بالشؤون المالية والاستثمارات وإدارة المخاطر
- مراجعة تأثير الخطر على الشركة ومدى فعالية وملائمة النظم داخل الشركة في مواجهة أي تغييرات حاسمة و/أو غير متوقعة في السوق؛
- تقييم أي خطر تواجهه مجموعة المستثمرين القطريين أو أي مخاطر محتملة قد تواجهها؛ و
- تقديم أي اقتراح أو توصية لتخفيف هذه المخاطر.

٧.٤ التدقيق الخارجي

وفقاً لقانون الشركات ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية، تعين الجمعية العمومية لمجموعة المستثمرين القطريين مدقق خارجي وفقاً لتوصية لجنة التدقيق المقدمة إلى مجلس الإدارة. وبناء على توصيات مجلس الإدارة، تم تعيين ديلويت كمدققين خارجيين خلال الجمعية العمومية السنوية العادية لمجموعة المستثمرين القطريين المنعقدة في ٢٠٢٥/٠٣/١٨ م.

تم تعيين المدقق الخارجي لمدة سنة واحدة، قابلة للتجديد لمدة ماثلة بحد أقصى خمس سنوات متتالية.

يجب أن يكون المدقق الخارجي المعين مسجلاً في قائمة المدققين الخارجيين لدى هيئة قطر للأسواق المالية ويجب أن يمثل لأعلى المعايير المهنية. يجب أن يكون المدقق الخارجي مستقل تماماً عن الشركة وأعضاء مجلس إدارتها وليس له أي تعارض في المصالح في علاقته مع الشركة.

يجب على المدقق الخارجي قراءة التقرير أمام الجمعية العمومية وتوضيح أي استفسارات من المساهمين.

يقدم المدقق الخارجي تأكيد معقول بأن البيانات المالية تمثل بشكل عادل المركز المالي وأداء الشركة. للتأكد من تحقيق ما ذكر أعلاه، يقوم المدقق الخارجي بإجراء عمليات التدقيق بشكل مستقل عن الشركة. كما يقدم المدقق الخارجي تأكيد معقول عن مدى ملائمة تصميم، وتنفيذ والفعالية التشغيلية للرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية وضمان محدود عن الامتثال بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، وتشمل نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

يقدم المدقق الخارجي إلى أعضاء مجلس الإدارة معلومات تتعلق بأي مخاطر تتعرض لها مجموعة المستثمرين القطريين وكذلك عن أي انتهاكات محددة. في حالة أي انتهاك، سيقومون على الفور بإبلاغ السلطات ذات الصلة مثل هيئة قطر للأسواق المالية.

٨- تعارض المصالح

تلتزم الشركة التزامًا تامًا بممارسة أعمالها بعدالة ونزاهة لضمان أن مصالح مساهميها وأصحاب المصالح لديها يتم خدمتهم وحمايتهم بطريقة سليمة. تُقر مجموعة المستثمرين القطريين بأهمية الحفاظ على أعلى مستويات الثقة بين مساهميها. تبذل الشركة قصارى جهودها لإدارة أعمالها باحترام، ونزاهة ومسؤولية. تقوم مجموعة المستثمرين القطريين بمراقبة تعارض المصالح المحتمل على مستوى المعاملات والشركات. كما تقوم الشركة برفع الوعي بين موظفيها وأصحاب المصالح لديها لتجنب حدوث أي حالات تعارض في المصالح. ويمتد هذا المجهود ليعغطي جميع الإدارات والفروع التابعة للشركة. تم وضع إجراءات للتعامل مع حالات التعارض في المصالح بطريقة عادلة وشفافة.

تلتزم الشركة بالقواعد ذات الصلة الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية وكذلك القوانين واللوائح التي تحكم أعمال الشركة. بخصوص المواقف التي قد تؤدي إلى حدوث تعارض في المصالح، تنفذ الشركة سياسة لتعارض المصالح يتم مراجعتها عند الضرورة لمعالجة الثغرات المحتملة.

علاوة على ذلك، من الجدير ذكره أنه خلال العام ٢٠٢٥ واصلت الشركة تطبيق إجراءات بدلا من اتخذت الشركة إجراءات جديدة لتجنب حدوث أي مواقف تعارض في المصالح/ التداول من الداخل. لذلك، وقعت الإدارة التنفيذية إقرارًا وتعهدًا ذات صلة بالإفصاح عن (١) ما إذا كانوا هم أو أفراد عائلاتهم (على النحو المحدد في نظام هيئة قطر للأسواق المالية) يمتلكون أي أوراق مالية في الشركة من عدمه؛ و(٢) ما إذا كانوا قد قاموا بشراء أو باعوا أسهمهم في الشركة على الرغم من علمهم بوجود معلومات حساسة وغير مفصح عنها قد تؤثر على سعر الأسهم. يهدف هذا الإجراء إلى منع حدوث أي مواقف تعارض في المصالح/تداول المطلعين في الشركة وفرض شروط عالية الشفافية.

٩- حماية المساهمين

تعتبر العدالة والمساواة بين مساهمي الشركة من المبادئ الرئيسية لحوكمة شركات فعالة، وتعتبر الشركة أن هذا المبدأ ذا أولوية وتلتزم بمعاملة مساهميها بأعلى مستوى من النزاهة والشفافية والمساواة.

من الأهداف الأساسية للشركة زيادة القيمة للمساهمين من خلال استراتيجيات رشيدة ومستدامة. تتفهم الشركة

أن حوكمة الشركة السليمة تضيف قيمة إلى أنشطتها وعلاقاتها مع أصحاب المصالح. تُعد المحافظة على ثقة المساهمين وأصحاب المصالح واحدة من الركائز الأساسية لأنشطة أعمال الشركة.

يبدل أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية دائمًا قصارى جهودهم لتنفيذ مبادئ الحوكمة السليمة والالتزام بمبدأ المعاملة العادلة والمنصفة للمساهمين.

تم وضع سياسة حماية المساهمين امتثالًا لنظام هيئة قطر للأسواق المالية وبنود تأسيس الشركة والقوانين واللوائح ذات الصلة. وتطمح مجموعة المستثمرين القطريين للوصول إلى ما هو أبعد من المعايير التي تحددها المعايير التنظيمية.

٩.١ حقوق المساهمين في اجتماعات الجمعية العمومية

يتم دعوة المساهمين وتشجيعهم على حضور اجتماع الجمعية العمومية السنوية للشركة. الجمعية العمومية السنوية هي بمثابة منتدى يتيح فرصة للمساهمين للاستماع إلى ومشاركة مجلس الإدارة في الأمور المتضمنة في جدول الأعمال.

وفقًا للمادة رقم ٣٨ من قانون الشركات، والمادة رقم ٣٢ من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية والمادة رقم ٥٧ من النظام الأساسي، يحق للمساهمين الذين يمثلون ٢٥٪ على الأقل من رأس مال الشركة الدعوة إلى عقد اجتماع الجمعية العمومية غير العادية. ووفقًا للإجراءات التي ينص عليها القانون وخاصة المادة رقم ٣٢ من نظام حوكمة الشركة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، يحق للمساهمين الذين يمتلكون ١٠٪ على الأقل من رأس مال الشركة طلب عقد اجتماع الجمعية العمومية شرط أن تبرر الأمور التي تم طرحها لعقد هذا الاجتماع.

تضمن الشركة مراعاة حقوق المساهمين فيما يتعلق باجتماعات وإجراءات الجمعية العمومية، التي تشمل، على سبيل المثال لا الحصر:

- الإخطار بتاريخ ومكان اجتماعات الجمعية العمومية واستلام جدول أعمال الاجتماعات بمدة لا تقل عن ٢١ يومًا على الأقل قبل تاريخ اجتماع الجمعية العمومية. بالإضافة إلى ذلك، يتم نشر التقارير المالية للشركة وتقارير مجلس الإدارة في اثنين من الصحف المحلية اليومية (واحدة منهما باللغة العربية)؛

- حضور اجتماعات الجمعية العمومية والمشاركة في مناقشاتها؛

- مناقشة الأمور المدرجة في جدول الأعمال؛

- إذا كان القانون يسمح بذلك، طلب إدراج في جدول اجتماع الجمعية العمومية أمور معينة ليتم مناقشتها خلال اجتماع الجمعية العمومية.

- طرح أسئلة على أعضاء مجلس الإدارة والحصول على إجاباتها؛

- يحق للمساهمين التظلم للجمعية العمومية إذا اعتبروا الإجابات غير كافية؛

- التصويت على القرارات العامة؛ وتلقي معلومات عن القواعد والإجراءات التي تحكم عملية التصويت؛

- الحق في الاعتراض على أي قرار يخدم أو يضر مصالح مجموعة معينة من المساهمين؛ أو يقدم منفعة خاصة لأعضاء مجلس الإدارة و/أو أعضاء الشركة ضد مصالح؛ و

- الاطلاع على محضر اجتماع الجمعية العمومية في الوقت المحدد.

يحق لأحد المساهمين تعيين (خطياً وبتوكيل) مساهم آخر ليس عضواً في مجلس الإدارة لحضور الجمعية العمومية نيابة عنه؛ شريطة ألا يحوز هذا المساهم عن طريق الوكيل على أكثر من نسبة (٥٪) من أسهم رأس مال الشركة. يحق للمساهم الموكل المشاركة في التصويت وفقاً للقوانين واللوائح ذات الصلة وبموجب التعليمات المعطاة له من المساهم.

يحق للمساهمين القصر والمحجور عليهم في اجتماع الجمعية العامة. ويمثلهم في الحضور النائبون عنهم بالقانون.

٩.٢ حقوق المساهمين المتعلقة بتوزيع الأرباح

توزيع الأرباح هو أحد الخيارات المتاحة للشركة كقيمة عائدة إلى مساهميها. خلال اجتماع الجمعية العمومية، يقدم مجلس الإدارة توصيته بشأن توزيع الأرباح على مساهمي الشركة. يستند هذا التوزيع على عدة عوامل مثل الأداء العام للشركة خلال العام، والنتائج المالية، والمتطلبات النقدية المستقبلية والسيولة، وكذلك الظروف العامة للسوق وغيرها من العوامل التي يراها مجلس الإدارة أنها ذات صلة. وفقاً لسياسة توزيع الأرباح بالشركة، يتم تسليم الأرباح المعتمدة للتوزيع من الجمعية العمومية، سواء كانت أسهم نقدية أو أسهم منحة، كحق، للمساهمين المدرجين في السجل المحتفظ به في شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية (EDAA)

٩.٣ حقوق المساهمين الأقلية

تضمن الشركة معاملة جميع المساهمين، بما في ذلك الأقلية، بالتساوي دون أي تمييز. يحصل جميع المساهمين على نفس المعلومات بغض النظر عن عدد الأسهم التي في حوزتهم.

تضمن الشركة إعطاء المساهمين الأقلية حقوقهم المستحقة في الوصول إلى المعلومات وسماع آرائهم.

وفقًا للإجراء المذكور في المادة رقم ٣٢ من قانون حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، يحق للمساهمين الأقلية ممارسة حقوقهم الكاملة فيما يتعلق بمشاركتهم وتصويتهم في اجتماعات الجمعية العمومية. تتبنى الشركة طريقة التصويت التراكمي في انتخابات أعضاء مجلس الإدارة (لمزيد من المعلومات، راجع القسم ٥-٣ من سياسة حماية المساهمين)، الذي يعطي الفرص للتمثيل العادل للمساهمين الأقلية في مجلس الإدارة. علاوة على ذلك، قامت الشركة بتنفيذ آلية لتقديم الشكاوى والإبلاغ عن أي انتهاكات أو مخاطر قد تهدد الشركة.

١٠- حقوق أصحاب المصالح

تبذل الشركة كل جهد ممكن للاعتراف بها كشريك أعمال جدير بالثقة يعمل وفقاً لقيمتها الأساسية ووفقاً للقوانين واللوائح ذات الصلة.

الشركة ملتزمة بمباشرة أعمالها بمسؤولية وشفافية، لحماية حقوق جميع أصحاب المصالح، وإنشاء قيمة واستدامة من خلال تطبيق الممارسات السليمة.

تحمي الشركة حقوق أصحاب المصالح من خلال ضمان:

- معاملة جميع أصحاب المصالح معاملة عادلة دون أي تمييز؛

- منح أصحاب المصالح حق الوصول إلى المعلومات والبيانات المتعلقة بأنشطتهم في الوقت المحدد وبشكل منتظم؛

- حماية أصحاب المصالح وفقاً لجميع القوانين واللوائح ذات الصلة.

- معالجة مخاوف أصحاب المصالح في الوقت المحدد.

وضعت مجموعة المستثمرين القطريين سياسة إبلاغ عن المخالفات لتصميم وإنشاء وعي عن أي حوادث تحتاج إلى الإبلاغ بشكل مجهول إلى الإدارة التنفيذية. تهدف السياسة إلى حماية الشركة، ومساهميها وأصحاب المصالح لديها.

تشمل هذه السياسة المذكورة سلفاً على سبيل المثال لا الحصر، الحق لأي موظف في الكشف عن أي سوء تصرف داخل الشركة مثل سوء الاستخدام أو الاستخدام غير الملائم لأموال وموارد مجموعة المستثمرين القطريين و/أو أي مخالفات جنائية دون خوف من العقاب.

١١- علاقات المستثمرين

تقدر الشركة مساهميها وتقر بأهمية الإفصاح الهادف وفي الوقت المناسب عن المعلومات.

مسؤول علاقات المستثمرين بالشركة مسؤول عن الحفاظ على ثقة المستثمرين في الشركة من خلال إجراء اتصالات واضحة ومتسقة بين الإدارة، والمساهمين ومجتمع الاستثمار. ينظم مسؤول علاقات المستثمرين عقد اجتماعات المساهمين، والتعامل مع البيانات الصحفية، وبالتعاون مع المتحدث الرسمي للشركة.

يدير الاتصالات الخارجية للشركة في حالة الأزمات. كما أن مسؤول علاقات المستثمرين مسؤول عن التعامل مع الشائعات بعد التنسيق مع مجلس الإدارة عن طريق أمين سر المجلس وقد بنيت سياسة خاصة بالشائعات وكيفية التعامل معها.

تقر الشركة بأن قاعدة مساهميها مختلفة، وبالتالي قد تكون التوقعات مختلفة. يتم نشر المعلومات الكمية والنوعية طوال السنة، وفقاً للوائح ذات الصلة. يتم تنظيم مؤتمر علاقات المستثمرين بشكل ربع سنوي عبر الهاتف مع المديرين التنفيذيين بالشركة لتقديم تحديثات عن أداء الشركة والرد على الأسئلة. كما أن اجتماع الجمعية العمومية السنوي هو فرصة قيمة للمساهمين للاجتماع مع مجلس الإدارة وإدارة الشركة، والاستماع إلى مراجعة مجلس الإدارة لأنشطة الشركة، ومعرفة خطط التطوير وطرح أي أسئلة.

توجد المعلومات الحالية والسابقة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، البيانات الصحفية، والنتائج المالية وعروض المستثمرين على الموقع الإلكتروني للشركة:

www.qatariinvestors.com/arabic/investor-relations

مكتب علاقات المستثمرين بمجموعة المستثمرين القطريين يدعو إلى تقديم ويرحب بأي ملاحظات من المساهمين وكذلك من أي عضو من مجتمع الاستثمار. لأي استفسارات يرجى إرسال رسالة بريد إلكتروني إلى العنوان: t.fayad@qatariinvestors.com

١٢- اجتماعات الجمعية العمومية

اجتمع مساهمي مجموعة المستثمرين القطريين في اجتماع جمعية عمومية عادية عقد يوم الثلاثاء الموافق ١٨ مارس ٢٠٢٥ تم عقد هذا الاجتماع تحت إشراف ممثلي وزارة التجارة والصناعة وبحضور المدققين الخارجيين للشركة، ديلويت اند توش تم عقد هذا الاجتماع وفقاً لمتطلبات نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية وقانون الشركات. خلال الاجتماع، قدم مجلس الإدارة إلى المساهمين التقرير السنوي لعام ٢٠٢٤، الذي تضمن أداء الشركة في عام ٢٠٢٤ وكذلك استراتيجية الأعمال للسنة القادمة.

كما اجتمع مساهمي مجموعة المستثمرين القطريين في اجتماع جمعية عمومية غير عادية عقد يوم الأربعاء الموافق ٦ أغسطس ٢٠٢٥ تم عقد هذا الاجتماع تحت إشراف ممثلي وزارة التجارة والصناعة وبحضور المدققين الخارجيين للشركة، ديلويت اند توش وذلك لتعديل نظام الشركة الأساسي وتم عقد هذا الاجتماع وفقاً لمتطلبات نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية وقانون الشركات.

سجلات المساهمين

وفقاً للمادة رقم ٢٥ من نظام حوكمة الشركة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، تفصح الشركة عن كبار مساهميها الحاليين.

المساهم	المساهم	المساهم
المسند ذ.م.م	**حوالي ٥٩٠,٠٠٠,٠٠٠	٤٧,٤٦ ٪
مجموعة إزدان القابضة من خلال شركاتها التابعة والأطراف ات الصلة	**حوالي ٣١١,٠٤٠,٨٩٠	٢٥,٠٢ ٪

**وفقاً لقائمة المساهمين المستلمة من شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية. (EDAA) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

١٣ - متطلبات الإفصاح

وفقاً للمادة رقم ٤ من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية ومن أجل تحقيق أعلى معايير الإفصاح، تتبع مجموعة المستثمرين القطريين الإجراءات التالية:

- تضمن الشركة بأن أي معلومات مفصح عنها تكون دقيقة، وواضحة وموثوق بها باستمرار.
- في هذا السياق، أنشأت الشركة فريق عمل داخلية من مسؤوليتها ضمان امتثال الشركة لقواعد حوكمة الشركة.
- تساعد إدارة الشؤون القانونية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وإدارات الشركة ذات الصلة على فهم أدوارهم ومسؤولياتهم المتعلقة بمتطلبات الإفصاح.

وفقا لقواعد ولوائح الحوكمة المعمول بها، تلتزم مجموعة المستثمرين القطريين بالإفصاح (عند الحاجة) عن أي انتهاك حدث خلال السنة المالية، وفي نفس الوقت تنفذ أيضا التدابير الاحترازية لتجنب تكرار نفس الأحداث.

بالرجوع إلى المادة رقم ٥٢ من دليل قواعد طرح وإدراج الأوراق المالية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية المتعلق بالإفصاح عن الدعاوى القضائية للشركة، يرجى الرجوع إلى الإيضاحات في البيانات المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

يتم الإفصاح عن أي معاملات مع الأطراف ذوي العلا قة سواء صفقات كبيرة أو خالفها في الكشف التفصيلي المعد وفقا لأحكام المادة (١٢٢) من قانون الشركات التجارية القطري رقم ١١ لسنة ٢٠١٥ والمادة (١٣) من النظام الأساسي للشركة والمادة ٤,١١ من نظام حوكمة الشركات المدرجة والكيانات القانونية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية وأيضا ضمن التقرير السنوي/ البيانات المالية المدققة المعروض على المساهمين للمصادقة عليه.

للاطلاع على تفاصيل تلك المعاملات، يرجى مراجعة البيانات المالية المدققة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ الواردة بنهاية التقرير السنوي. يشكل تقرير الحوكمة جزء لا يتجزأ من التقرير السنوي للشركة.

تقوم الشركة بنشر تعميم على جميع الأشخاص المطلعين وأعضاء مجلس الإدارة لإبلاغهم بدخول فترة حظر التداول بأسهم الشركة ويحذرهم من التداول بأسهم الشركة. لم تسجل أي تداولات في فترات الحظر التي يمنع فيها التداول بالأسهم وفقا لأحكام اللائحة الداخلية لبورصة قطر نظام طرح وإدراج الأوراق المالية في الأسواق المالية، والصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

تقرير
المسؤولية
الاجتماعية ٢٠٢٥



أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات

انطلاقًا من التزامها تجاه المجتمع والوطن، تعتبر مجموعة المستثمرين القطريين (ش.م.ع.ق) (ويشار لها لاحقًا بـ«الشركة» أو «QIG») وشركاتها التابعة (ويشار إليها مجتمعةً بـ«المجموعة») أن المسؤولية الاجتماعية للشركات تُعد أحد الركائز الأساسية لبيئة أعمالها. وتركز كل من الحوكمة المؤسسية وأنشطة المسؤولية الاجتماعية داخل المجموعة على تبني الممارسات الأخلاقية وترسيخ الالتزام تجاه المساهمين وأصحاب المصلحة. وخلال عام ٢٠٢٥، تمكنت مجموعة المستثمرين القطريين من تفعيل والمشاركة في عدد من المبادرات ضمن برنامجها للمسؤولية الاجتماعية على مستوى الشركة وشركاتها التابعة.

البيئة

في عام ٢٠٢٥، نفذت شركة أسمنت الخليج (AKCC) عددًا من المبادرات المؤثرة التي تعكس التزامها بإرساء مستقبل أكثر اخضرارًا واستدامة لدولة قطر.

١- حملة زراعة الأشجار

في إطار جهود المحافظة على البيئة، نفذت شركة أسمنت الخليج برنامجًا موسعًا لزراعة الأشجار:

- تمت زراعة ١,٢٠٠ شجرة ضمن أنشطة الزراعة المخططة.
- تمت زراعة ٣,٠٠٠ شجرة إضافية على طول حدود المحاجر، بما يسهم في تعزيز التنوع البيولوجي، والحد من الغبار، وإعادة تأهيل المشهد الطبيعي.

٢- مبادرات إدارة النفايات

تعزيزًا لممارسات إدارة النفايات في مواقع العمل:

- أُعيد استخدام البراميل الفارغة بعد كشطها واستُخدمت في فصل ساحات النفايات المختلفة.
- أسهمت هذه المبادرة في تحسين عمليات فرز النفايات وكفاءة التعامل معها وإعادة تدويرها، إلى جانب تعزيز إعادة استخدام الموارد.

٣ - استخدام الحماة الحيوية/الصناعية في تصنيع الكلنكر

- نجحت شركة أسمنت الخليج في استخدام الحماة الحيوية والصناعية المعالجة، المستلمة من هيئة الأشغال العامة «أشغال» وشركة قطر شل، كوقود بديل في تشغيل الأفران:
- تمت المعالجة المشتركة لما يقارب ١٠٠,٠٠٠ طن متري من حماة الصرف الصحي المعالجة خلال عام ٢٠٢٥.
- أسهمت هذه المبادرة في تحويل النفايات بعيدًا عن مكبات الطمر واستبدال الوقود الأحفوري التقليدي.
- أدى هذا البرنامج إلى خفض كبير في البصمة الكربونية لشركة أسمنت الخليج، وساهم في تقليل الانبعاثات الإجمالية في دولة قطر.

٤- المعالجة المشتركة للمناخل الجزيئية المستهلكة كمواد خام بديلة

بالتعاون مع قطاع النفط والغاز في دولة قطر:

- تمت المعالجة المشتركة للمناخل الجزيئية المستهلكة الناتجة عن مختلف الصناعات في شركة أسمنت الخليج وبدلًا من التخلص منها في مكبات النفايات، جرى استخدامها كمواد خام بديلة في عملية تصنيع الأسمنت.
- تدعم هذه المبادرة مبادئ الاقتصاد الدائري وتسهم في الحد من الأثر البيئي للنفايات الصناعية.

٥- إعلان المنتج البيئي (EPD) والتحقق من انبعاثات غازات الدفيئة (GHG)

في إطار مبادرات الاستدامة والشفافية التي تتبناها شركة أسمنت الخليج

- تم استكمال برنامج إعلان المنتج البيئي (EPD) بنجاح خلال عام ٢٠٢٥.
- أصبحت منتجات شركة أسمنت الخليج منشورة على منصة النظام الدولي لإعلانات المنتجات البيئية.
- تُمكن هذه الإعلانات أصحاب المصلحة من فهم ومقارنة الأثر البيئية لمنتجات شركة أسمنت الخليج على مدار دورة حياتها. بالإضافة إلى ذلك:
- اعتمدت شركة أسمنت الخليج منهجيات محاسبية موثقة لغازات الدفيئة (GHG)
- جرى التحقق من بيانات الانبعاثات وفقًا للمعايير الدولية، بما يدعم الامتثال للأهداف المناخية العالمية ويعزز التزام الشركة بخفض بصمتها الكربونية.

٦- الحصول على شهادة ISO ١٤٠٠١ لإدارة الطاقة

نجحت شركة أسمنت الخليج في الحصول على شهادة ISO ١٤٠٠١، بما يعزز التزامها بالإدارة الفعالة للطاقة والتحسين المستمر.

- تعكس هذه الشهادة تبني أفضل الممارسات الدولية في أنظمة إدارة الطاقة.
- تدعم تحسين كفاءة الطاقة، وتعظيم الاستفادة من الموارد، وخفض الانبعاثات المرتبطة بالطاقة.
- تسهم هذه المبادرة في جهود التخفيف من آثار التغير المناخي عالميًا، إلى جانب تعزيز الأداء التشغيلي.

٧- مشروع الإفصاح عن الكربون (CDP)

تفصح شركة AKCC بشكل فاعل عن أدائها البيئي من خلال مشروع الإفصاح عن الكربون (CDP)، وهو منصة عالمية معترف بها لتعزيز الشفافية المناخية.

- يتم الإبلاغ عن البيانات المتعلقة بتغير المناخ إلى CDP على أساس سنوي.
- يعكس هذا الإفصاح التزام الشركة بالشفافية والمساءلة والمسؤولية البيئية.
- تتيح المشاركة إجراء المقارنات المعيارية مع نظرائها عالميًا، وتدعم اتخاذ قرارات مستنيرة من قبل أصحاب المصلحة.

٨- أداء الصحة والسلامة المهنية

تظل الصحة والسلامة المهنية على رأس أولويات شركة أسمنت الخليج

- حققت الشركة صفر إصابات تؤدي إلى فقدان وقت العمل (LTI) خلال عام ٢٠٢٥.
- يعكس هذا الإنجاز قوة القيادة في مجال السلامة، ومشاركة الموظفين، والتطبيق الفعّال لأنظمة إدارة الصحة والسلامة المهنية.
- ويعزز التدريب المستمر وإدارة المخاطر الاستباقية التزام الشركة بتوفير بيئة عمل آمنة لجميع الموظفين والمقاولين.



إعادة تدوير نفايات الورق

في إطار مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات، تم جمع ما مجموعه ٥٠٠ كيلوجرام من نفايات الورق من مكاتب يوروبكار بواسطة شركة ELITE PAPER RECYCLING، وإعادة تدويرها بشكل آمن في منشأتها المعتمدة وبأسلوب صديق للبيئة، بما يسهم في تعزيز الاستدامة البيئية والحد من النفايات.

حملة تنظيف شاطئ أم الماء

شارك موظفو شركة يوروبكار في حملة تنظيف شاطئ أم الماء ضمن فعاليات أسبوع الاستدامة في قطر، الذي نظمته إدارة النظافة العامة للشواطئ. وتأتي هذه الحملة ضمن برنامج المشاركة المجتمعية للإدارة، الهادف إلى تعزيز الوعي البيئي والحفاظ على نظافة الشواطئ.

إعادة تدوير نفايات الإطارات

تمت إعادة تدوير ما مجموعه ٦٥ إطارًا تالفًا بنجاح في شركة يوروبكار، مما أسهم في توفير بيئة أنظف وأكثر استدامة.

اللياقة البدنية والصحة

تدعم مجموعة المستثمرين القطريين (QIG) بشكل كامل نمط الحياة الصحي لموظفيها من خلال تحسين مستويات لياقتهم البدنية، وذلك عبر مواسم «تحدي اللياقة البدنية (Get Fit Challenge)» التي تنظمها إحدى شركاتها التابعة، شركة يوروبكار، حيث يتم اختيار الفائزين الذين حققوا أكبر انخفاض في الوزن ووصلوا إلى مؤشر كتلة جسم صحي. وتهدف هذه المبادرة إلى تعزيز مستويات اللياقة البدنية لدى الموظفين وترسيخ الالتزام طويل الأمد بأسلوب حياة صحي.

التوعية بسرطان الثدي

تم تنظيم برنامج توعوي حول سرطان الثدي في مكتب يوروبكار، بهدف تثقيف الموظفين وتوعيتهم بأهمية الكشف المبكر وسبل الوقاية.



شهر التوعية بصحة الرجال (Movember)

أقيم برنامج توعوي لصحة الرجال في المقر الرئيسي لشركة يوروبكار بالتعاون مع مركز نسيم الطبي، بهدف رفع مستوى الوعي بالقضايا الصحية الخاصة بالرجال. وتشجع هذه المبادرة على الحوار المفتوح، والحد من الوصمة، ودعم الكشف المبكر، وتعزيز أنماط الحياة الصحية بين الموظفين.



التبرع بالدم

نظمت مجموعة المستثمرين القطريين (QIG) حملة للتبرع بالدم في مقرها الرئيسي وشركاتها التابعة، بدعم من مؤسسة حمد الطبية. وهدفت هذه المبادرة إلى دعم المجتمع المحلي وتعزيز مخزون بنك الدم، كما أسهمت في رفع وعي الموظفين بالفوائد الصحية للتبرع بالدم، وتبسيط الضوء على أهمية هذا العمل الإنساني النبيل.



اليوم الرياضي الوطني

احتفلت مجموعة المستثمرين القطريين باليوم الرياضي الوطني من خلال تنظيم سلسلة من الأنشطة الرياضية المميزة لموظفيها، حيث تم تنظيم فعالية خاصة لموظفي QIG وأخرى لموظفي شركة أسمنت الخليج. وقد أبرزت هذه الفعاليات التزام المجموعة بتعزيز نمط الحياة الصحي وأهمية اللياقة البدنية. واستمتع الموظفون بيوم حافل بالمرح وروح الفريق والمشاركة الفاعلة، مما جعل هذه المناسبات ذكريات لا تُنسى.



الفحوصات الطبية

تعاونت مجموعة المستثمرين القطريين مع مركز نسيم الطبي لتنظيم حملة شاملة للفحوصات الطبية لموظفيها. وهدفت هذه المبادرة إلى تمكين الموظفين من فهم أفضل لحالتهم الصحية، وتشجيع الرعاية الوقائية، وتعزيز ثقافة العناية الاستباقية بالصحة في بيئة العمل.



المجتمع

خلال شهر رمضان المبارك، نظّمت المجموعة سلسلة من فعاليات الإفطار والسحور، استضافت خلالها عملاءها وشاركت موظفيها أجواء المناسبة المباركة. وتأتي هذه اللقاءات انسجامًا مع التزام المجموعة بتعزيز ثقافتها المؤسسية وترسيخ بيئة عمل إيجابية في إطار جهودها للمسؤولية الاجتماعية للشركات.

حملة التبرع بالملابس

ساهم موظفو شركة يوروبكار بسخاء في التبرع بالملابس والألعاب وغيرها من المستلزمات دعمًا لمبادرة قطر الخيرية، بما يساهم في مساعدة المحتاجين وتعزيز روح العطاء والتكافل.



فعاليات وتدريب الموظفين

الدورات التدريبية

نظّمت مجموعة المستثمرين القطريين عددًا من الدورات والبرامج التدريبية لموظفيها بهدف تطوير مهاراتهم، وتحسين أدائهم، وتعزيز نموهم المهني، بما يضمن جاهزيتهم لمواكبة المتطلبات المتغيرة لبيئة العمل. وقد عُقدت هذه الدورات على مدار عام ٢٠٢٥، واستهدفت موظفين من مختلف الإدارات وعلى جميع المستويات الوظيفية.

ومن خلال هذه المبادرات، تواصل شركة شركة الخليج للإسمنت إظهار ريادتها في مجال صناعة الأسمنت المستدامة، والحد من النفايات، وتحمل المسؤولية المناخية، بما يساهم إيجابيًا في حماية البيئة وخدمة المجتمع.

التدريب القيادي

نظّمت مجموعة المستثمرين القطريين (QIG) برنامجًا تدريبيًا مكثفًا لمدة ثلاثة أيام بعنوان «تقييم الشركات والتنبؤ الاستراتيجي» في قاعة مؤتمرات المجموعة. وقد جمع البرنامج ٢٠ موظفًا من القيادات المهنية من مختلف الشركات التابعة، بهدف تحويل المعرفة إلى أثر ملموس من خلال تعزيز قدراتهم في التخطيط الاستراتيجي والتحليل.

ومن بين هذه الدورات التدريبية:

برنامج التوعية بالأمن السيبراني في شركة أسمنت الخليج

نفذت شركة شركة أسمنت الخليج برنامجًا للتوعية بالأمن السيبراني بهدف تعزيز فهم الموظفين لمخاطر أمن المعلومات وممارسات الاستخدام الرقمي الآمن.

- يعمل البرنامج على توعية الموظفين بالتهديدات الإلكترونية، وحماية البيانات، والاستخدام الآمن للأنظمة.
- تساهم جلسات التوعية الدورية في الحد من مخاطر الحوادث السيبرانية وتسرب البيانات.
- تدعم هذه المبادرة حماية أصول المعلومات بالشركة، واستمرارية الأعمال، والامتثال لمتطلبات أمن المعلومات.

فعاليات سحور رمضان

أقيمت فعالية سحور لموظفي مجموعة المستثمرين القطريين بمناسبة شهر رمضان المبارك، أسهمت في تعزيز روح الوحدة، وترسيخ التقدير المتبادل، وتعزيز الهوية المشتركة والقيم الأساسية داخل المجموعة.

حفل تجمع الموظفين بنهاية العام

رحّبت مجموعة المستثمرين القطريين بالعام الجديد من خلال تجمع مؤسسي اتسم بروح التقدير والوحدة والهدف المشترك، بحضور الرئيس التنفيذي والموظفين الكرام.



الاستدامة

نؤمن في مجموعة المستثمرين القطريين بأن الاستدامة تتمثل في الحفاظ على البيئة، واحترام موظفينا ومجتمعنا، وتعظيم القيمة المقدمة لمساهميننا. وتمتلك الشركة أنظمة رقابية متكاملة لتعزيز مساهمتها الإيجابية في تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، التي تهدف إلى تحسين حياة الأفراد وبناء عالم أكثر صحة واستدامة للمستقبل. وتقوم المجموعة بإعداد تقارير سنوية حول المؤشرات الرئيسية، مدعومة ببيانات نوعية وكمية، ضمن جهد مؤسسي شامل يشارك فيه جميع الشركات التابعة. وقد أطلقت مجموعة المستثمرين القطريين مبادراتها للاستدامة من خلال اعتماد الأهداف الخمسة التالية:

الصحة الجيدة والرفاه:

يُعد الموظفون محور نجاح أي مؤسسة، وتأتي حماية صحتهم وسلامتهم وأمنهم، إلى جانب صحة وسلامة العملاء والضيوف وجميع العاملين نيابةً عن المجموعة، في مقدمة أولوياتنا.

التعليم الجيد:

نوفر بيئة عمل شاملة ومحفزة، نسعى من خلالها إلى تطوير المواهب وتنمية القدرات. ويُعد الاستثمار في تطوير الأفراد عنصرًا أساسيًا لتحقيق أهدافنا الاستراتيجية وضمان النجاح المستدام على المدى الطويل.

العمل اللائق والنمو الاقتصادي:

ندرك أن نجاحنا مرتبط بتطبيق ممارسات توظيف عادلة، وتوفير بيئة عمل آمنة ومتوافقة مع الأنظمة والقوانين المعمول بها.

الاستهلاك والإنتاج المسؤولان:

نظرًا لكون إحدى شركائنا التابعة تعمل في مجال مواد البناء، فإننا نتحمل مسؤولية أكبر في تحقيق مستهدفات خفض الانبعاثات وحماية البيئة. كما تم إطلاق حملات للتوعية بالاستهلاك المسؤول على مستوى الشركة.

السلام والعدل والمؤسسات القوية:

بصفتنا مجموعة تضم عدة كيانات، نولي أهمية كبيرة للشفافية والمساءلة، والحوكمة الرشيدة، وعدم التمييز على جميع المستويات

البيانات المالية ٢٠٢٥

البيانات المالية الموحدة
وتقرير مدقق الحسابات المستقل
للسنة المنتهية ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥



تقرير

مدقق الحسابات المستقل

السادة/ المساهمين
مجموعة المستثمرين القطريين (ش.م.ع.ق)
الدوحة - قطر

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة لمجموعة المستثمرين القطريين (ش.م.ع.ق) (« الشركة») وشركاتها التابعة (ويشار إليها معاً بـ «المجموعة»)، والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، وكل من بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الموحد وبيان التخيرات في حقوق الملكية الموحد، وبيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة متضمنة معلومات حول السياسات المحاسبية الجوهرية.

في رأينا، أن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ وأدائها المالي الموحد وتدفعاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (المعايير المحاسبية) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير موضحة في فقرة «مسؤولية مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة» من تقريرنا. كما أننا مستقلون عن المجموعة

وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وآداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) الصادر عن مجلس معايير السلوك والأخلاق المهنية الدولي للمحاسبين، ووفقاً لما ما هو معمول به في تدقيق البيانات المالية الموحدة للمنشآت ذات الاهتمام العام بالإضافة لقواعد السلوك المهني الأخرى والمتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للمنشآت ذات الاهتمام العام في دولة قطر هذا، وقد التزمنا أيضاً بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات ومتطلبات الميثاق الدولي لسلوك وآداب المهنة للمحاسبين المهنيين. ونعتقد بأن بَيِّنات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساساً لرأينا.

أُمُور التدقيق الرئيسية

أُمُور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي، في تقديرنا المهني، كانت الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للسنة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة ككل، وفي تكوين رأينا حولها، ولا نبدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور.

أُمُور التدقيق الرئيسية	كيفية تناول أُمُور التدقيق الرئيسية خلال عملية التدقيق
تدني قيمة الشهرة	
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، بلغت القيمة الدفترية للشهرة ٢٣٠,٥ مليون ريال قطري كما هو موضح في الإيضاح رقم (٨).	
وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٦) تدني قيمة الموجودات، فإن الشركة مطالبة بإختبار تدني قيمة الشهرة المستحوذ عليها في دمج الأعمال بشكل سنوي على الأقل بصرف النظر إذا ما كان هناك مؤشر على تدني القيمة.	
يتم الاعتراف بتدني القيمة في بيان المركز المالي الموحد عندما تكون القيمة القابلة للإسترداد أقل من صافي القيمة الدفترية بما يتوافق مع معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٦)، كما هو موضح في الإيضاح رقم (٨) من الإيضاحات المرفقة بالبيانات المالية الموحدة. يتم تحديد القيمة القابلة للإسترداد بشكل رئيسي إستناداً إلى التدفقات النقدية المستقبلية المخصصة.	
إعتبرنا تدني قيمة الشهرة أمر تدقيق رئيسي، مع الأخذ بعين الإعتبار الطريقة المتبعة في تحديد القيمة القابلة للإسترداد وأهمية رصيد الحساب في البيانات المالية الموحدة للمجموعة ومستوى الجهد المطلوب للتدقيق.	
لقد قمنا بإختبار نماذج تدني القيمة والإفتراضات الهامة التي إستخدمتها الإدارة من خلال إشراك خبراء التقييم لدينا. اشتملت إجراءات التدقيق على التالي:	
- فهم سير عملية تقييم تدني القيمة، التعرف على الضوابط الداخلية وإختبار تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل هذه الضوابط على تقييم تدني القيمة بما في ذلك مؤشرات التدني في القيمة. - تقييم إذا ما كانت التدفقات النقدية في النماذج المستخدمة من قبل الإدارة لحساب القيمة القابلة للإسترداد معقولة وتتوافق مع متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية (المعايير المحاسبية). - الحصول على وتحليل خطط العمل المعتمدة من الإدارة لكل أصل (أو وحدة مولدة للنقد، حسب الإقتضاء) لتقييم دقة الإحتساب ومعقولية الإفتراضات الهامة ككل. - مقارنة نتائج التدفقات النقدية التاريخية الفعلية مع التوقعات السابقة لتقييم دقة التوقعات المستقبلية . - تقييم المنهجية المستخدمة من قبل المجموعة لتقدير قيمة المتوسط المرجح لكلفة رأس المال ومقارنة ذلك بمعدلات الخصم المستخدمة من قبل الشركات الأخرى ذات طبيعة الأعمال المماثلة والمبادئ التوجيهية ذات الصلة بالقطاع الخارجي. - مقارنة الافتراضات الخاصة بمعدلات النمو طويلة الأجل للنتائج المحلي الإجمالي المحلي وتوقعات التضخم طويلة الأجل بالمصادر الخارجية للبيانات المنشورة من قبل وكالات النقد العالمية. و - قياس القيم بمضاعفات السوق عند الاقتضاء.	
أيضاً لقد قمنا بتحليل الحساسية للإفتراضات الهامة المستخدمة من قبل الإدارة. لفهم إلى أي مدى يجب أن نُعدل هذه الإفتراضات قبل أن تؤدي الى خسائر إضافية في تدني القيمة.	
قمنا بتقييم الإفصاحات ذات الصلة المضمنة بالبيانات المالية الموحدة بالمقارنة مع متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية.	

تقرير مدقق الحسابات المستقل (تتمة)

أمور التدقيق الرئيسية		كيفية تناول أمور التدقيق الرئيسية خلال عملية التدقيق
تقييم الإستثمارات العقارية		
بلغت محفظة الاستثمارات العقارية للمجموعة ٨٦٤,٤ مليون ريال قطري كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ وبلغ صافي دخل القيمة العادلة المسجلة في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الموحد ٠,٧ مليون ريال قطري كما هو موضح في الإيضاح رقم (٧). تقوم المجموعة بقياس الإستثمارات العقارية بالقيمة العادلة.		تتضمن إجراءات تدقيقنا ما يلي: فهم سير العملية التي اعتمدتها الإدارة لتقييم الاستثمارات العقارية وحددنا الضوابط الرئيسية في هذه العملية. قمنا بتقييم الضوابط الدخلية المذكورة أعلاه لتحديد إذا ما تم تصميمها وتنفيذها بشكل ملائم. قمنا بتقييم كفاءة وقدرات واستقلالية المقيّمين وقراءة شروط إرتباطهم مع المجموعة لتحديد أن نطاق عملهم كان كافياً لعملية التدقيق. قمنا بمطابقة التقييم الإجمالي في تقرير المقيمين للمبلغ المذكور في بيان المركز المالي الموحد. قمنا باختبار البيانات التي قدمتها المجموعة إلى المقيمين وفقاً لعينة مختارة. قمنا بإشراك اختصاصي تقييم عقارات داخلي لدينا لمراجعة العقارات المختارة التي تم تقييمها من قبل مقيمين خارجيين وداخلياً من قبل الإدارة وتقييم ما إذا كان تقييم العقارات قد تم إجراؤه وفقاً لمتطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية (المعايير المحاسبية). عندما خالصنا لوجود تقديرات خارج المعايير المقبولة، ناقشناها مع المقيمين والإدارة لفهم الأساس المنطقي وراء التقديرات التي تم إجراؤها. أجرينا تحليلات حساسية على الافتراضات الهامة لتقييم مدى تأثيرها على تحديد القيم العادلة. قمنا بتقييم الإفصاحات الواردة في البيانات المالية الموحدة المتعلقة بهذا الموضوع لتحديد ما إذا كانت متوافقة مع متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية (المعايير المحاسبية).

معلومات أخرى

إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى تتكون المعلومات الأخرى من تقرير مجلس الإدارة، ولكن لا تتضمن البيانات المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات حولها، والذي تم الحصول عليه قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات، بالإضافة إلى التقرير السنوي الذي نتوقع الحصول عليه بعد ذلك التاريخ.

إن رأينا حول البيانات المالية الموحدة لا يتناول المعلومات الأخرى، حيث أننا لا نبيدي أي تأكيد أو استنتاج حولها.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة، تتمثل مسؤوليتنا بالإطلاع على المعلومات الأخرى المعرفة أعلاه، وبذلك، نقوم بتحديد فيما إذا كانت هذه المعلومات الأخرى غير

متوافقة جوهرياً مع البيانات المالية الموحدة أو المعرفة التي حصلنا عليها أثناء قيامنا بأعمال التدقيق، أو تلك التي يتضح بطريقة أخرى أنها تتضمن أخطاء جوهرية.

إذا استنتجنا ، بناءً على العمل الذي قمنا به، وبناءً على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير المدقق هذا، أن هناك خطأً جوهرياً في هذه المعلومات الأخرى، فنحن مطالبون بالإبلاغ عن هذه الحقيقة. ليس لدينا ما نبلغ عنه في هذا الصدد.

عندما نقرأ التقرير السنوي الكامل، إذا توصلنا إلى وجود خطأً جوهري فيه، فنحن مطالبون بإبلاغ القائمين على الحوكمة بالأمر.

مسؤوليات الإدارة والقائمين على الحوكمة عن إعداد البيانات المالية الموحدة

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد هذه البيانات المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (المعايير المحاسبية) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية وأحكام قانون الشركات التجارية القطري المعمول بها والنظام الأساسي للشركة، والرقابة الداخلية التي ترى الإدارة أنها ضرورية لإعداد البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن إحتيال أو خطأً.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة، فإن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على الإستمرار وفقاً لمبدأ الإستمرارية، والإفصاح، حسبما يقتضيه الحال، عن المسائل المتعلقة بالإستمرارية وإعتماد مبدأ الإستمرارية المحاسبي، ما لم تنوي الإدارة تصفية المجموعة أو وقف عملياتها، أو لا يوجد لديها بديل واقعي إلا القيام بذلك.

ويعتبر القائمون على الحوكمة مسؤولين عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

إن غايتنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة خالية بصورة عامة من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن إحتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير المدقق الذي يشمل رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولا يضمن أن عملية التدقيق التي تمّت وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف تكشف دائماً أي خطأ جوهري في حال وجوده. وقد تنشأ الأخطاء عن الإحتيال أو عن الخطأ، وتعتبر جوهرية بشكل فردي أو مجمّعة إذا كان من المتوقع تأثيرها على القرارات الإقتصادية المتخذة من المستخدمين بناءً على هذه البيانات المالية الموحدة.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس التقدير المهني ونحافظ على الشك المهني طوال فترة التدقيق، و كما نقوم أيضاً:

- بتحديد وتقييم مخاطر الاخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناشئة عن إحتيال أو عن خطأ، وبتصميم والقيام بإجراءات التدقيق المناسبة بما ينسجم مع تلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساسا لرأيانا. إن مخاطر عدم إكتشاف خطأ جوهري ناتج عن إحتيال تفوق تلك الناتجة عن خطأ، حيث يشمل الإحتيال التواطؤ، أو التزوير، أو الحذف المتعمد، أو سوء التمثيل أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي.

- بالإطلاع على نظام الرقابة الداخلي ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للمجموعة.

- بتقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها المّعدة من قبل الإدارة.

- بإستنتاج مدى ملاءمة إستخدام الإدارة لمبدأ الإستمرارية المحاسبي، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك حالة جوهرية من عدم التيقن متعلقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً جوهرية حول قدرة المجموعة على الإستمرار. وفي حال الإستنتاج بوجود حالة جوهرية من عدم التيقن، يتوجب علينا لفت الإنتباه في تقريرنا إلى الإيضاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية الموحدة، أو، في حال كانت هذه الإيضاحات غير كافية يتوجب علينا تعديل رأينا. هذا ونعتمد في إستنتاجاتنا على بيانات التدقيق التي عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، قد تؤدي الأحداث أو الظروف المستقبلية بالمجموعة إلى توقف أعمال المجموعة على أساس مبدأ الإستمرارية.

- بتقييم العرض الشامل للبيانات المالية الموحدة وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها، بما في ذلك الافصاحات، وإذا ما كانت البيانات المالية الموحدة تعرض العمليات الضمنية والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.

- بالتخطيط لتدقيق المجموعة وتنفيذه للحصول على بيانات تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للكيانات أو وحدات الأعمال التجارية داخل المجموعة كأساس لإبداء الرأي حول البيانات المالية للمجموعة. نحن مسؤولون عن التوجيه والإشراف ومراجعة أعمال التدقيق المنفذة لغرض تدقيق المجموعة. نظل وحدنا المسؤولين عن رأي التدقيق الخاص بنا.

كما أننا نتواصل مع القائمين على الحوكمة فيما يتعلق على سبيل المثال لا الحصر بنطاق وتوقيت ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي خلل جوهري في أنظمة الرقابة الداخلية يتبين لنا خلال عملية التدقيق.

تقرير

مدقق الحسابات المستقل (تتمة)

كما نقوم بتزويد القائمين على الحوكمة ببيان حول التزامنا بالمتطلبات الأخلاقية فيما يتعلق بالاستقلالية، مع توضيح كافة العلاقات والأمور الأخرى التي قد يعتقَد بأنها تؤثر على الاستقلالية، والإجراءات المتبعة لإزالة تلك التهديدات أو الإجراءات الوقائية المطبقة، عند الاقتضاء.

ومن بين الأمور التي تم التواصل بشأنها مع القائمين على الحوكمة، نقوم بتحديد تلك التي لها أكبر الأثر على تدقيق البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية والتي ستشكل أمور التدقيق الرئيسية. نقوم ببيان تلك الأمور في تقريرنا إلا إذا كان هناك قانون أو تشريع يمنع الإفصاح العام، أو إذا خلصنا في حالات نادرة جداً إلى عدم بيان أحد تلك الأمور بسبب توقعاتنا بأن التبعات السلبية للبيان ستفوق المنفعة العامة المرجوة.

- تقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعية الأخرى**
- بالإضافة الى ذلك، وحسب متطلبات قانون الشركات التجارية القطري، فإننا نفصح عما يلي:
- برأينا أيضاً، أن المجموعة تحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وأنه قد تم جرد المخزون على النحو الواجب وأن محتويات تقرير الإدارة تتوافق مع البيانات المالية الموحدة.
 - لقد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لتدقيقنا.
 - على حد علمنا واعتقادنا ووفقاً للمعلومات التي توافرت لدينا، لم تقع خلال السنة المالية مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية القطري المعمول بها أو لأحكام النظام الأساسي للمجموعة على وجه قد يؤثر بشكل جوهري على مركز المجموعة المالي الموحد وأدائها المالي الموحد.

عن ديلويت أند توش
فرع قطر

جوزف خليفة
شريك
سجل مراقبي الحسابات رقم (٤٣٣)
سجل مدققي الحسابات
لدى هيئة قطر للأسواق المالية رقم (١٢.١٥٦)

بيان المركز

المالي الموحد

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

إيضاحات	٢٠٢٥	٢٠٢٤
الموجودات	ريال قطري	ريال قطري
الموجودات غير المتداولة		
ممتلكات ومصانع ومعدات	٢,٠٤٧,٤١٢,٤٣٥	٢,١٠٣,٥٦٩,٢١٥
حق إستخدام الموجودات	٢٣,٩٧٣,٢٨٧	١٠٤,٩٦١,٥٧٣
إستثمارات عقارية	٨٦٤,٤١٧,٨٩٤	٨٣٨,٠١٦,٧٢٢
الشهرة	٢٣٠,٥٠٦,٤٠٣	٢٣٠,٥٠٦,٤٠٣
استثمار في شركات زميلة	٣٠,٤١٢,٠١٩	٢١,٢٧٤,٨٦٣
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	٩,٦٧٠,٥٠٣	٨,٩٦٤,٥٧٦
موجودات مالية مشتقة	٢٣,٤٢٣,٤٤٣	٥٠,١٤٢,٧٢٠
إجمالي الموجودات غير المتداولة	٣,٢٢٩,٨١٥,٩٨٤	٣,٣٥٧,٤٣٦,٠٧٢
الموجودات المتداولة		
موجودات مالية مشتقة	٩,٣٦٩,٣٧٦	١٤,٣٢٦,٤٩٢
مخزون	٣١٣,٥٩٨,٧٩٦	٣٢٠,٢٧٩,٣٣٧
أرصدة مدفوعة مقدماً وأرصدة مدينة أخرى	٥٦,٥٠٩,٣٧٥	٦٤,٩١٤,٣٤٢
دفعات مقدمة لمقاولين وموردين	٢,٥٦٢,٩٦٩	٢,٩٦٧,٧٥٧
ذمم مدينة	١٠٨,٩٧٣,٨٤٧	١٣٦,٣٨٨,٠٤٤
مطلوب من أطراف ذات علاقة	٨,٧٨٩,٢٥٧	١١,٧٧٧,٥٩١
موجودات العقد	٣,٠١٧,٥٦٥	٢,٤٤٤,٣٢١
النقد وأرصدة لدى البنوك	٥٩٤,٥٤٠,٢٠٥	٦٤٣,٧١٥,٥٦٤
إجمالي الموجودات المتداولة	١,٠٩٧,٣٦١,٣٩٠	١,١٩٦,٨١٣,٤٤٨
إجمالي الموجودات	٤,٣٢٧,١٧٧,٣٧٤	٤,٥٥٤,٢٤٩,٥٢٠

تمت الموافقة على هذه البيانات المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة في ٣ فبراير ٢٠٢٦ و وقعها نيابة عنهم:

عبدالله بن ناصر المسند
رئيس مجلس الإدارة

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة

بيان المركز المالي الموحد (تتمة)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

إيضاحات	٢٠٢٥ ريال قطري	٢٠٢٤ ريال قطري
حقوق الملكية		
رأس المال	١٩	١٩
إحتياطي قانوني	٢٠	٢٠
إحتياطي القيمة العادلة		
فائض إعادة تقييم	٥	٥
احتياطي التحوط	٢١	٢١
أرباح مدورة		
توزيعات أرباح مقترحة	١٩	١٩
حقوق الملكية المنسوبة إلى مالكي الشركة الأم	٢,٩٩٨,٩٧٥,٥٥٩	٣,٠٤٢,٠٩٣,٩٩٧
حقوق غير المسيطرين	(٥,٤٣٣,٦٥٨)	(٥,٤٥٤,٦٢١)
إجمالي حقوق الملكية	٢,٩٩٣,٥٤١,٩٠١	٣,٠٣٦,٦٣٩,٣٧٦
المطلوبات		
المطلوبات غير المتداولة		
قروض بنكية	٢٢	٢٢
مطلوبات الايجار	٢٣	٢٣
مكافأة نهاية خدمة الموظفين	٢٤	٢٤
إجمالي المطلوبات غير المتداولة	٧٠٨,٩٣٦,٥١٣	٩٠٦,٣٠٠,٧٦١
المطلوبات المتداولة		
قروض بنكية	٢٢	٢٢
مطلوبات الايجار	٢٣	٢٣
ذمم دائنة	٢٥	٢٥
مستحق إلى أطراف ذات علاقة	١٦ (ب)	١٦
أرصدة محتجزة دائنة		
أوراق دفع دائنة	٢٦	٢٦
أرصدة مستحقة ومطلوبات أخرى	٢٧	٢٧
إجمالي المطلوبات المتداولة	٦٢٤,٦٩٨,٩٦٠	٦٢٤,٦٩٨,٩٦٠
إجمالي المطلوبات	١,٣٣٣,٦٣٥,٤٧٣	١,٣٣٣,٦٣٥,٤٧٣
إجمالي حقوق الملكية والمطلوبات	٤,٣٢٧,١٧٧,٣٧٤	٤,٣٦٩,٢٧٥,٨٥٢

تمت الموافقة على هذه البيانات المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة في ٣ فبراير ٢٠٢٦ و وقعها نيابة عنهم:

عبدالله بن ناصر المسند
رئيس مجلس الإدارة

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة

بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

إيضاحات	٢٠٢٥ ريال قطري	٢٠٢٤ ريال قطري
الإيرادات	٢٨	٢٨
تكلفة الإيرادات	٢٩	٢٩
إجمالي الربح		
العائد من ودائع قصيرة الأجل وحسابات توفير		
إيرادات أخرى	٣٠	٣٠
إيرادات الإستثمار		
صافي التخير في القيمة العادلة للإستثمارات العقارية	٧	٧
حصة من أرباح / (خسائر) استثمار في شركات زميلة	٩	٩
مصاريف بيع وتوزيع	٣١	٣١
مصاريف إدارية وعمومية	٣٢	٣٢
تكاليف تمويل		
صافي ربح السنة قبل اقتطاع ضريبة الدخل	٣٣	٣٣
مصرف ضريبة الدخل		
صافي ربح السنة بعد اقتطاع ضريبة الدخل	١٤٤,٤٤٧,٨٤٣	١٦٤,٩٤٢,١٠١
منسوب إلى:		
حقوق الملكية العائدة لمالكو الشركة الأم	١٤٤,٤٢٦,٨٨٠	١٦٥,٢٨٠,٥٦٥
حقوق غير المسيطرين	٢٠,٩٦٣	(٣٣٨,٤٦٤)
صافي ربح السنة بعد اقتطاع ضريبة الدخل	١٤٤,٤٤٧,٨٤٣	١٦٤,٩٤٢,١٠١
الدخل الشامل الآخر		
بنود لا يعاد تصنيفها الي الربح أو الخسارة في الفترات اللاحقة		
صافي التخير في القيمة العادلة للإستثمار في موجودات مالية	١٠	١٠
مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	٥	٥
فائض إعادة التقييم		
البنود التي قد يتم إعادة تصنيفها لاحقا الي الربح او الخسارة		
التغير في القيمة العادلة لمشتقات تحوط التدفقات النقدية	٢١	٢١
إجمالي الدخل الشامل للسنة بعد اقتطاع ضريبة الدخل	١٢٢,١٣٨,٠٠٨	١٤٣,٠١٣,٠٩٥
منسوب إلى:		
مالكو الشركة الأم	١٢٢,١١٧,٠٤٥	١٤٣,٣٥١,٥٥٩
حقوق غير المسيطرين	٢٠,٩٦٣	(٣٣٨,٤٦٤)
إجمالي الدخل الشامل بعد اقتطاع ضريبة الدخل	١٢٢,١٣٨,٠٠٨	١٤٣,٠١٣,٠٩٥
العائد الأساسي والمخفف على السهم الواحد	٣٥	٣٥

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة

بيان التخيرات في حقوق الملكية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

	رأس المال	ريال قطري	الإجمالي	إحتياطي الإعادة	إحتياطي القيمة العادلة	فائض إعادة التقييم	إحتياطي التحوط	أرباح محوطة	توزيعات أرباح قطري	المسوية إلى مالكي الشركة	حقوق غير المسيطرين	المجموع
	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري
الرصيد في يناير ٢٠٢٤	١٢٤٣,٢٧٧,٧٨٠	٦٦٦,٣٣٧,٨٩٠	٥,٨٨٦,٤٩٣	--	٨٥,٨٦٤,٥٠٠	٩٤٦,٢٢٥,٧٨٩	١٨٦,٤٩٠,٦٧٧	٣,٠٨٩,٣٦٤,٦١٩	(٥,١٦١,١٥٧)	٣٠,٨٤٦,٤٨٤,٤٦٢		
صافي بيع السنة بعد اقتطاع ضريبة الدخل	--	--	--	--	--	١٥٠,٢٨٠,٥٦٥	--	--	--	٣٣٨,٧٤٦,٤٦٤		١٦٤,٩٤٢,١٠١
الدخل الشامل الأخر للسنة	--	--	(٥,٣٣٣,٧٨٨)	--	--	(٢٦,٣٩٥,٢٨٨)	--	--	--	--		(٦٦,٩١٩,٠٠٦)
إجمالي الدخل الشامل للسنة بعد اقتطاع ضريبة الدخل	--	--	(٥,٣٣٣,٧٨٨)	--	--	(٢٦,٣٩٥,٢٨٨)	--	--	--	(٣,٣٨٧,٤٦٤)		١٤٣,٣٣٠,٩٥٥
توزيعات الأرباح المدققة للمساهمين	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--		(٨٦,٤٤٩,٦١٧)
توزيعات الأرباح المقترحة للمساهمين (إيجاج ١٩)	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--		--
المساهمة لصندوق دعم الأنشطة الرياضية والاجتماعية (إيجاج ٣٤)	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--		--
الرصيد في ٣ ديسمبر ٢٠٢٤	١,٢٤٣,٢٦٧,٧٨٠	٦٦٦,٣٣٧,٨٩٠	٥,٣٤٨,٧٧٥	--	٦٤,٤٦٩,٦٢١	٩٤٥,٧٤٩,٥٠٩	١٦٦,٦٢٤,٨١١	٣,٠٤٦,٩٩٧	(٥,٤٥٤,٦٦١)	٣,٣٦٩,٣٧٦		٤,٤٤٤,٧٨٤
صافي بيع السنة بعد اقتطاع ضريبة الدخل	--	--	--	--	--	--	--	--	--	٢,٩٦٣		١٢,٣٣٨,٠٠٨
الدخل الشامل الأخر للسنة	--	--	--	--	--	--	--	--	--	١٤٤,٤٢٦,٨٨٠		١٢,٣٣٨,٠٠٨
إجمالي الدخل الشامل للسنة بعد اقتطاع ضريبة الدخل	--	--	--	--	--	--	--	--	--	١٤٤,٤٢٦,٨٨٠		١٢,٣٣٨,٠٠٨
توزيعات الأرباح المدققة للمساهمين (إيجاج ١٩)	--	--	--	--	--	--	--	--	--	٢,٩٦٣		(١٦٦,٦٢٤,٨١١)
المساهمة لصندوق دعم الأنشطة الرياضية والاجتماعية (إيجاج ٣٤)	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--		--
الرصيد في ٣ ديسمبر ٢٠٢٥	١,٢٤٣,٢٦٧,٧٨٠	٦٦٦,٣٣٧,٨٩٠	٦,٠٤٧,٠٠٢	٨,٦٦٦,٦٣١	٣٦,٧٩٦,٨١٩	٩٦٦,٢٢٨,٩٥٩	٨٦٦,٤٩٠,٦٧٧	٣,٠٨٩,٣٦٤,٦١٩	(٥,٤٦٣,٦٥٨)	٣,٣٦٩,٣٧٦		١٢,٣٣٨,٠٠٨

ان الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

إيضاحات	٢٠٢٥ ريال قطري	٢٠٢٤ ريال قطري
الأنشطة التشغيلية		
صافي ربح السنة بعد اقتطاع ضريبة الدخل تعديلات:	١٤٧,٨٧٠,٠٠٨	١٧٠,٧٠,٤٦٢
٥ إستهلاك ممتلكات ومصانع ومعدات	٦٠,١٩٩,٤٨٨	٦٦,٣٤٩,٧٦٦
٦ إطفاء حق استخدام موجودات	١٣,٩٩٨,٥٧٨	٢٣,٧٤٤,٨٣٤
٧ صافي التغير في القيمة العادلة للاستثمارات العقارية	(٧١٢,٨٦٢)	(١٣,٠١٧,٣٣٥)
تكاليف تمويل مستحقة	٦٢,٧٤٥,١٤٥	٨٠,٥٨٥,٠٤٥
٣. الربح من إلغاء الاعتراف بالإيجار	(٤,٥٣٨,٣٢٦)	—
٩ الحصة من (ربح) / خسارة من استثمار في شركات زميلة	(١٦,٦٤٢,٢٠٥)	٤,١٢١,٩٠٣
١٢ مخصص / (عكس) تدني قيمة موجودات العقد	٦٦٨,١٩٩	(٧٢,٤١٩)
١٣ صافي الحركة في مخصص المخزون	(٣٥٥,٠٩٦)	(١٠,٦٠,١١٩)
١٥ عكس تدني قيمة الدفعات المقدمة للمقاولين والموردين	(٣٧٥,٩١٤)	(٣,٥٤٢,٧٤١)
(عكس)/ مخصص تدني قيمة الذمم المدينة	(٨,٨٨٧,٠١٣)	٥,٥٨٢,٨٠٥
١٧ الربح من إستبعاد ممتلكات ومصنع ومعدات	(٢,٢٧٣,٣٥٥)	(٢,٧٣٦,٣٠٥)
مصاريف الفائدة على مطلوبات الإيجار	٤,٥٤١,٥٤٥	٨,٣٠١,٢٩٨
٢٤ مكافأة نهاية الخدمة للموظفين	١,٤٤٠,٣٥٢	١,٩٤٢,٨٢١
	٢٥٧,٦٧٨,٠٤٤	٣٤٠,٢٧٠,٠١٥
التغيرات في رأس المال العامل:		
المخزون	٧٠,٣٥,٦٣٧	(٥٤,١٥٤,٤٤٩)
أرصدة مدفوعة مقدماً وأرصدة مدينة أخرى	٨,٤٠٤,٩٦٧	٤,٤٦٥,١٧١
دفعات مقدمة لمقاولين وموردين	٧٨٠,٧٠٢	٥,٤٢٢,٢٣٢
مطلوب من أطراف ذات علاقة	٢,٩٨٨,٣٣٤	٢,٧٥٢,٦١٥
ذمم مدينة	٣٦,٣٠١,٧١٠	٣٦,٣٧٣,٢٢٢
موجودات العقد	(١,٢٤١,٤٤٣)	٥,٦١٧,٧٢٧
ذمم دائنة	(٣,٧٢٢,٩٥٥)	٣,٥٩١,٣٧٦
مستحق الى أطراف ذات علاقة	(١,١٧٠,٥٢٣)	١,٢٥٨,٥٤١
محتجزات دائنة	(١,٩١٦,٩٩٣)	(٢,٢٠٢,٣٥٣)
أرصدة مستحقة و مطلوبات أخرى	(٥,٩١٤,٢٧٥)	(٤٣,٣٩٨,٧٨١)
النقد الناتج من التشغيل	٢٩٩,٢٢٣,٢٠٥	٢٩٩,٩٩٥,٣١٦
٢٤ مكافأة نهاية الخدمة المدفوعة للموظفين	(١,٨٣٤,١٧١)	(٢,٠٦٥,١٧١)
ضريبة الدخل المدفوعة	(٢٩٠,٤٩٣)	(٥٣٥,٥١٥)
دفع الجزء المتعلق بالفائدة من مطلوبات الإيجار	(٤,٥٤١,٥٤٥)	(٨,٣٠١,٢٩٨)
تكاليف تمويل مدفوعة	(٧١,٧٠٦,٠٦٢)	(٨٤,٦٧٩,٨٢٦)
صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية	٢٢٠,٨٥٠,٩٣٤	٢٠٤,٤١٣,٥٠٦
الأنشطة الإستثمارية		
المتحصل من بيع الممتلكات و المصانع والمعدات	٦,٩٢٩,٩٥٠	٦,٩٥٥,٨٤٧
٥ مشتريات ممتلكات و مصانع ومعدات	(٢١,٢١٨,٨١٠)	(٣٥,٥٥٦,٦٩٧)
إضافات إلى الاستثمارات العقارية	(٤,٩٠٢,٧٩٧)	(٣,٩٤٨,٩٣٢)
صافي الحركة في الودائع مستحقة الأجل بعد ثلاثة أشهر	—	١٦٥,٠٠٠,٠٠٠
٩ توزيعات أرباح متسلمة من شركات زميلة	٧,٥٠٥,٤٩	٣,٦٩٧,٥٨٩
صافي النقد (المستخدم في) / الناتج من الأنشطة الإستثمارية	(١١,٦٨٦,٦٠٨)	١٣٦,١٤٧,٨٠٧

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة

بيان

التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

إيضاحات	٢٠٢٥ ريال قطري	٢٠٢٤ ريال قطري
الأنشطة التمويلية		
المتحصل من قروض	٣,٤٧٥,٣٢٥	١,٤٦٦,٤٧٥
سداد قروض	(١١٨,٦٥٦,٧٣٦)	(١٠٧,٨٧٢,٦١٠)
المدفوع لمطلوبات الإيجار	(١١,٢١٣,٠٣٨)	(٢١,٥٩٠,٠٦٠)
المدفوع لصندوق دعم الأنشطة الرياضية والإجتماعية	(٤,١٣٢,٠١٤)	(٤,٦٦٢,٦٦٥)
أوراق دفع	١,٨٤٩,٩٩٠	(٤,٠٢٨,٩٣٠)
توزيعات أرباح مدفوعة للمساهمين	(١٦١,٦٢٤,٨١١)	(١٨٦,٤٩٠,١٦٧)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية	(٢٩٠,٣٠١,٢٨٤)	(٣٢٣,١٧٨,٥٥٧)
صافي (النقص) / الزيادة في النقد وشبه النقد غير المقيّد	(٨١,١٣٦,٩٥٨)	١٧,٣٨٢,٧٥٦
النقد وشبه النقد غير المقيّد في بداية السنة	٤٠٨,٣١٩,٢٦٠	٣٩٠,٩٣٦,٥٠٤
النقد وشبه النقد غير المقيّد في نهاية السنة	٣٢٧,١٨٢,٣٠٢	٤٠٨,٣١٩,٢٦٠

المعاملات غير النقدية:

- تم تعديل تحويلات من الممتلكات والمصانع والمعدات بقيمة ١٢,١٢٤,٨٨٣ ريال قطري مع الاستثمارات العقارية للعقارات المملوكة لأصحابها كإستثمارات عقارية بقيمة ٢٠,٧٨٥,٥١٤ ريال قطري. (إيضاح ٥, ٧)
- تم تعديل مكسب إعادة التقييم بقيمة ٨,٦٦٠,٦٣١ ريال قطري مع الممتلكات والمصانع والمعدات (إيضاح ٥)
- تم تعديل تحويل الممتلكات والمصانع والمعدات بقيمة ٣٩٤,٦٢٣ ريال قطري مع طرف ذي علاقة.
- تم تعديل الحركة في النقد المقيد بقيمة ٣١,٩٦١,٥٩٩ ريال قطري مع الأرصدة مستحقة والمطلوبات أخرى. (إيضاح ١٨).
- تم تعديل مخصص المساهمة في صندوق دهم الأنشطة الرياضية والإجتماعية ومخصص ضريبة الدخل بقيمة ٣,٦١٠,٦٧٢ ريال قطري و٣,٤٢٢,١٦٥ ريال قطري على التوالي مع الأرصدة مستحقة والمطلوبات أخرى. (إيضاح ٢٧).

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة

إيضاحات حول

البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

١- التأسيس والأنشطة

تأسست مجموعة المستثمرين القطريين («المجموعة») وهي شركة مساهمة قطرية عامة في دولة قطر في ٤ مايو ٢٠٠٦ وفقاً لقانون الشركات التجارية القطري ولأحكام نظامها الأساسي. تعمل الشركة بموجب سجل تجاري تحت رقم (٣٢٨٣١). تزاول الشركة بصفة رئيسية إدارة و تقديم الدعم اللازم للشركات الشقيقة والتابعة لها وتملك العقارات والموجودات المنقولة اللازمة لتشغيل أعمالها.

عنوان المكتب الرئيسي للشركة : برج مجموعة المستثمرين القطريين، لوسيل، الدوحة - قطر.
تتضمن البيانات المالية الموحدة كل من البيانات المالية للشركة وكافة شركاتها التابعة المملوكة بالكامل (ويشار إليها مجتمعة بـ «المجموعة»).

تكوين المجموعة:

تمتلك المجموعة ١٠٠% من المساهمة والسيطرة على الشركات التالي ذكرها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ :

إسم الشركة التابعة	بلد التأسيس	نسبة الملكية	النشاط الرئيسي
مجموعة المستثمرين القطريين العقارية (ش.م.م)	قطر	١٠٠%	الاستثمار العقاري
شركة المستثمرون (ش.م.م)	قطر	١٠٠%	التجارة في مواد البناء والمعدات والشاحنات
المجموعة القطرية للإستثمار (ش.م.م)	قطر	١٠٠%	إستثمار وتجارة أخرى
شركة مجموعة المستثمرين القطريين للخدمات البحرية (كيو آي جي البحرية) (ش.م.م)	قطر	١٠٠%	خدمات الشحن البحري
شركة مجموعة المستثمرين القطريين للتكنولوجيا (كيو آي جي تكنولوجيا) (ش.م.م)*	قطر	١٠٠%	خدمات تكنولوجيا المعلومات
شركة مجموعة المستثمرين القطريين للتجارة (ش.م.م)	قطر	١٠٠%	الخدمات التجارية المتفرقة
مجموعة المستثمرين القطريين للخدمات المالية (ش.م.م)	قطر	١٠٠%	الخدمات المالية
مجموعة المستثمرين القطريين لتطوير المشاريع (ش.م.م) *	قطر	١٠٠%	أعمال المعدات الصناعية
مجموعة المستثمرين القطريين للصناعات (كيو آي جي للصناعات) (ش.م.م)*	قطر	١٠٠%	أعمال تجهيزات صناعية ميكانيكية وهندسية
مجموعة المستثمرين القطريين للمقاولات (ش.م.م)	قطر	١٠٠%	خدمات مقاولات
مجموعة استثمارات قطر (ش.م.م)	قطر	١٠٠%	إستثمار وتجارة أخرى

* هذه الشركات تملك إستثمارات في الشركة الدولية التقنية للتجارة (ش.م.م) والشركة القطرية للأنظمة والاستشارات الأمنية (ش.م.م) وشركة موبيليتي لتأجير السيارات (ذ.م.م) و شركة الخليج للإسمنت (ش.م.م) على التوالي. تسيطر المجموعة على هذه الشركات وبالتالي، تقوم بالمحاسبة عليها كشركات تابعة. وقد تم توحيد نتائج الشركات التابعة في هذه البيانات المالية. خلال السنة. وفي إطار إعادة الهيكلة الداخلية، قررت الإدارة إيقاف عمليات الشركات التابعة التالية مؤقتاً. وتعمل الإدارة حالياً على وضع استراتيجية لهذه الشركات التابعة.

اسم الشركة التابعة	هيكل الملكية	تاريخ القرار	الوضع الحالي
المتحدة للخدمات البحرية ذ.م.م	شركة مجموعة المستثمرين القطريين للخدمات البحرية	٢٣ مارس ٢٠٢٥	تم إيقاف العمليات مؤقتاً
المتحدة للشحن - مركز قطر للمال	شركة مجموعة المستثمرين القطريين للخدمات البحرية	٩ نوفمبر ٢٠٢٥	تم إيقاف العمليات مؤقتاً
سمارت لوجيستكس ذ.م.م	مجموعة المستثمرين القطريين لتطوير المشاريع (ش.م.م)	٢٣ مارس ٢٠٢٥	تم إيقاف العمليات مؤقتاً
يورو لتأجير السيارات م.م	مجموعة المستثمرين القطريين لتطوير المشاريع (ش.م.م)	٢٣ مارس ٢٠٢٥	تم إيقاف العمليات مؤقتاً
شركة ديزرت اند ديسرت لادارة المطاعم ذ.م.م	مجموعة المستثمرين القطريين لتطوير المشاريع (ش.م.م) ٥١% الماجي القابضة ٤٩%	٢٣ مارس ٢٠٢٥	تم إيقاف العمليات مؤقتاً
شركة ريسا برايم سيرفيس ذ.م.م	مجموعة المستثمرين القطريين للصناعات ٦٠% مجموعة ريسا المالية -إسبانيا ٤٠%	٢٣ مارس ٢٠٢٥	تم إيقاف العمليات مؤقتاً
		١٨ سبتمبر ٢٠٢٥	تم إيقاف العمليات مؤقتاً

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمه)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٢- تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة

٢.١- المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة التي تسري على السنة الحالية

طبقت المجموعة التعديلات التالية على المعايير الدولية للتقارير المالية (المعايير المحاسبية) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتي تصبح إلزامية للتطبيق للفترات المحاسبية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٥. لم يكن لتطبيق هذه التعديلات أي تأثير جوهري على الإفصاحات أو على المبالغ المبلغ عنها في هذه البيانات المالية.

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة	يسري تطبيقها للفترات السنوية التي تبدأ من أو بعد
تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم ٢١: آثار تغييرات أسعار صرف العملات الأجنبية، بعنوان «انعدام قابلية التبادل».	١ يناير ٢٠٢٥
تحدد التعديلات كيفية تقييم ما إذا كانت العملة قابلة للصرف، وكيفية تحديد سعر الصرف عندما لا تكون كذلك.	
تنص التعديلات على أن العملة تكون قابلة للصرف إلى عملة أخرى عندما يكون بإمكان الكيان الحصول على العملة الأخرى خلال فترة زمنية تسمح بتأخير إداري عادي ومن خلال آلية سوق أو تبادل حيث تخلق عملية التبادل حقوقاً والتزامات قابلة للتنفيذ.	
عندما لا تكون العملة قابلة للصرف إلى عملة أخرى في تاريخ القياس، يُطلب من المنشأة تقدير سعر الصرف الفوري في ذلك التاريخ. الهدف من تقدير سعر الصرف الفوري هو عكس السعر الذي ستتم عنده عملية تبادل منظمة في تاريخ القياس بين المشاركين في السوق في ظل الظروف الاقتصادية السائدة.	
لا تحدد التعديلات كيفية تقدير المنشأة لسعر الصرف الفوري لتحقيق هذا الهدف. يمكن للمنشأة استخدام سعر صرف قابل للملاحظة دون تعديل أو استخدام تقنية تقدير أخرى.	

٢- تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة (تتمه)

٢.٢ المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة قيد الإصدار التي لم تدخل حيز التنفيذ ولم يتم تطبيقها مبكراً (تتمه)

٢.٢ المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة قيد الإصدار التي لم تدخل حيز التنفيذ ولم يتم تطبيقها مبكراً	يسري تطبيقها للفترات السنوية التي تبدأ من أو بعد
لم تطبق المجموعة مبكراً المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة التالية التي تم إصدارها ولكنها لم تدخل حيز التطبيق بعد.	١ يناير ٢٠٢٦، يسمح بالتطبيق المبكر
المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة	
تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم٧ – تعديلات على تصنيف وقياس الأدوات المالية	
تشمل هذه التعديلات:	
• توضيح متطلبات توقيت الاعتراف والإلغاء لبعض الموجودات والمطلوبات المالية، مع استثناء جديد لبعض المطلوبات المالية التي يتم تسويتها من خلال نظام تحويل نقدي إلكتروني.	
• توضيح وإضافة إرشادات إضافية لتقييم ما إذا كان الأصل المالي يفي بمعيار السداد الوحيد لرأس المال والفائدة.	
• إضافة إفصاحات جديدة لبعض الأدوات التي تحتوي على شروط تعاقدية يمكن أن تغير التدفقات النقدية (مثل بعض الأدوات التي ترتبط ميزاتها بتحقيق أهداف البيئة والمجتمع والحوكمة).	
• تحديث الإفصاحات المتعلقة بأدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر).	

التحسينات السنوية على معايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية – الإصدار ١١

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تسعة تعديلات محدودة النطاق كجزء من تحسيناته الدورية للمعايير الدولية للتقارير المالية. وتشمل هذه التعديلات توضيحات وتبسيطات وتصحيحات وتعديرات لتحسين الاتساق في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١ (الاعتماد الأول لمعايير التقارير المالية الدولية)، والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧ (الأدوات المالية: الإفصاح وإرشادات تجميعها بشأن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧)، والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ (الأدوات المالية)، والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٠ (البيانات المالية الموحدة)، والمعيار المحاسبي الدولي رقم ٧ (بيانات التدفقات النقدية).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمه)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٢- تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة (تتمه)

٢.٢ المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة قيد الإصدار التي لم تدخل حيز التنفيذ ولم يتم تطبيقها مبكراً (تتمه)

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة (تتمه)	يسري تطبيقها للفترات السنوية التي تبدأ من أو بعد
التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧ – العقود التي تشير إلى الكهرباء المعتمدة على الطبيعة.	١ يناير ٢٠٢٦، يسمح بالتطبيق المبكر
تأثر المتطلبات التالية من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ بالتعديلات:	
• تم تعديل متطلبات الاستخدام الذاتي في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ لتشمل العوامل التي يُطلب من المنشأة النظر فيها عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ على العقود الخاصة بشراء واستلام الكهرباء المتجددة التي يكون مصدر إنتاجها معتمداً على الطبيعة؛ و	
• تم تعديل متطلبات المحاسبة التحوطية في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ للسماح للكيان باستخدام عقد كهرباء متجددة معتمدة على الطبيعة وبخصائص محددة كأداة تحوط:	
– تعيين حجم متغير من معاملات الكهرباء المتوقعة كعنصر محوط إذا تم استيفاء المعايير المحددة؛ و	
– قياس العنصر المحوط باستخدام نفس افتراضات الحجم المستخدمة لأداة التحوط.	
تم تعديل المعيار الدولي للتقارير المالية ٧ والمعيار الدولي للتقارير المالية ١٩ إضافة متطلبات إفصاح بشأن عقود الكهرباء المرتبطة بالطبيعة ذات الخصائص المحددة.	
يُشترط تطبيق التعديلات على استثناء الاستخدام الذاتي بأثر رجعي وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي ٨، مع مراعاة الوقائع والظروف في تاريخ التطبيق الأولي. أما التعديلات على متطلبات محاسبة التحوط، فتُطبق بأثر مستقبلي على علاقات التحوط الجديدة المُحددة في تاريخ التطبيق الأولي أو بعده.	

يسري تطبيقها للفترات السنوية التي تبدأ من أو بعد	التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية ١٨ العرض والإفصاح في البيانات المالية
١ يناير ٢٠٢٧، يسمح بالتطبيق المبكر	يحل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٨ محل المعيار الدولي للمحاسبة رقم ١، مع الاحتفاظ بالعديد من متطلبات والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١ دون تغيير، ويكملها بمتطلبات جديدة. بالإضافة إلى ذلك، تم نقل بعض فقرات المعيار الدولي للمحاسبة رقم ١ إلى المعيار الدولي للمحاسبة رقم ٨ والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧. علاوة على ذلك، قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإجراء تعديلات طفيفة على المعيارين الدوليين للتقارير المالية رقم ٧ و ٣٣ المتعلق بالأرباح لكل سهم.
	يقدم المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٨ متطلبات جديدة ل:
	• عرض فئات محددة ومجاميع فرعية معرفة في قائمة الدخل.
	• تقديم إفصاحات حول مقاييس الأداء التي تحددها الإدارة في ايضاحات البيانات المالية.
	• تحسين التجميع والتفكيك.
	تدخل التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي ٧ والمعيار المحاسبي الدولي ٣٣، بالإضافة إلى المعيار المحاسبي الدولي ٨ والمعيار الدولي للتقارير المالية ٧ المنقحين، حيز التنفيذ عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية ١٨. ويتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية ١٨ تطبيقاً بأثر رجعي مع أحكام انتقالية محددة.
	وتتوقع إدارة المجموعة أن يكون لتطبيق هذا المعيار تأثير على البيانات المالية للمجموعة في الفترات المستقبلية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمه)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٢- تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة (تتمه)

٢,٢ المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة قيد الإصدار التي لم تدخل حيز التنفيذ ولم يتم تطبيقها مبكراً (تتمه)

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٩ – الشركات التابعة بدون مساهلة عامة: الإفصاحات	يسري تطبيقها للفترات السنوية التي تبدأ من أو بعد ١ يناير ٢٠٢٧، يسمح بالتطبيق المبكر
يسمح المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٩ للشركة التابعة المؤهلة بتقديم إفصاحات مخفضة عند تطبيق معايير المحاسبة الدولية في بياناتها المالية. تكون الشركة التابعة مؤهلة للإفصاحات المخفضة إذا لم تكن ذات مسؤولية عامة، وكانت الشركة الأم النهائية أو أي شركة أم وسيطة تصدر بيانات مالية موحدة متاحة للاستخدام العام ومتوافقة مع معايير المحاسبة الدولية. يعتبر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٩ اختياريًا للشركات التابعة المؤهلة، ويحدد متطلبات الإفصاح للشركات التابعة التي تختار تطبيقه.	
• أن نكون شركة تابعة (ويشمل ذلك الشركة الأم الوسيطة)	
• ألا يكون لديها مسؤولية عامة	
• أن تقوم الشركة الأم النهائية أو أي شركة أم وسيطة بإصدار بيانات مالية موحدة متاحة للاستخدام العام ومتوافقة مع معايير المحاسبة الدولية.	
تتوقع الإدارة أن يتم تطبيق هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة في البيانات المالية للمجموعة عندما تصبح قابلة للتطبيق. تقوم المجموعة حاليًا بتقييم تأثير هذه المعايير الجديدة والتعديلات على المعايير الحالية.	

٣- السياسات المحاسبية الجوهرية

بيان الامتثال

تم إعداد هذه البيانات المالية الموحدة وفقًا لمعايير المحاسبة الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والأحكام السارية في قانون الشركات التجارية القطري والنظام الأساسي للشركة.

يتطلب إعداد البيانات المالية الموحدة وفقًا للمعايير الدولية للتقارير المالية استخدام تقديرات وأحكام محاسبية معينة بالغة الأهمية. كما يتطلب من الإدارة ممارسة حكمها في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة. يتم الإفصاح عن المجالات التي تنطوي على درجة أعلى من الحكم أو التعقيد، أو المجالات التي تكون فيها الافتراضات والتقديرات مهمة للبيانات المالية الموحدة في الايضاح ٤.

أساس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية الموحدة وفقًا لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء الاستثمارات العقارية وبعض الأدوات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة.

القيمة العادلة هي الثمن المستلم في حالة بيع الأصل أو القيمة المدفوعة لتحويل الالتزامات ضمن معاملة نظامية بين أطراف في السوق في تاريخ القياس بغض النظر عما إذا كان السعر تم الوصول إليه بطريقة الملاحظة المباشرة او عن طريق استخدام تقنيات التقييم الأخرى. عند تقدير القيمة العادلة لأصل أو التزام ، تقوم المجموعة بالأخذ بعين الاعتبار خصائص الأصل أو الالتزام إذا أخذ المشاركين في السوق بعين الاعتبار خصائص هذا الأصل أو الالتزام عند التقييم في تاريخ القياس.

لغرض التقارير المالية، يتم تصنيف قياسات القيمة العادلة لأغراض التقارير المالية إلى ثلاث مستويات ١ أو ٢ أو ٣ على أساس المدى الذي يتم عن طريقه ادخال قياسات القيمة العادلة وملاحظتها وأهمية المدخلات لقياس القيمة العادلة في مجملها والتي تم وصفها على النحو التالي:

المستوى ١ : الأسعار المتداولة (غير المعدلة) في أسواق نشطة لموجودات أو مطلوبات مماثلة والتي يمكن للمجموعة الوصول إليها في تاريخ القياس.

المستوى ٢ : مدخلات أخرى غير الأسعار المدرجة الموجودة في المستوى (١) للموجودات والمطلوبات، واضحة إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

المستوى ٣ : المدخلات للموجودات أو المطلوبات التي لا يمكن ملاحظتها.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمه)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣- السياسات المحاسبية الجوهرية

العملة الوظيفية وعملة العرض

يتم عرض البيانات المالية الموحدة بالريال القطري، وهي العملة الوظيفية وعملة العرض للمجموعة.

السياسات المحاسبية الجوهرية المطبقة مبينة أدناه:

أساس التوحيد

تتضمن هذه البيانات المالية الموحدة البيانات المالية للشركة والبيانات المالية للمنشآت التي تسيطر عليها المجموعة والشركات التابعة لها والشركات الزميلة. تتحقق السيطرة عندما تتعرض المجموعة، أو يكون لها حقوق، في عوائد متغيرة من مشاركتها مع الشركة المستثمر فيها ولديها القدرة على التأثير على تلك العوائد من خلال سلطتها على الشركة المستثمر فيها. على وجه التحديد، تسيطر المجموعة على الشركة المستثمر فيها إذا وفقط إذا كان لدى الشركة:سيطرة على الشركة المستثمر بها؛

- لديه سلطة على المستثمر؛
- معرضة الي، أو لديها الحق في الحصول على عوائد متغيرة نتيجة مشاركتها في أعمال الشركة المستثمر بها؛ و
- لديها القدرة على إستخدام نفوذها، في التأثير على عوائد الشركة المستثمر بها.

تقوم المجموعة بإعادة تقييم ما إذا كانت تسيطر على الشركة المستثمر فيها أم لا إذا كانت الحقائق والظروف تشير إلى وجود تغييرات في واحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة المذكورة أعلاه.

عندما تمتلك المجموعة أقل من أغلبية حقوق التصويت في الشركة المستثمر فيها، فإنها تعتبر أن لها سيطرة على الشركة المستثمر فيها عندما تكون حقوق التصويت كافية لمنحها القدرة العملية على توجيه الأنشطة ذات الصلة للشركة المستثمر فيها من جانب واحد. تأخذ المجموعة في الاعتبار جميع الحقائق والظروف ذات الصلة عند تقييم ما إذا كانت حقوق التصويت للمجموعة في الشركة المستثمر فيها كافية أم لا لمنحها السلطة، بما في ذلك:

- حجم ما تمتلكه المجموعة من حقوق التصويت بالنسبة لحجم وتوزيع ما يملكه حاملو حقوق التصويت الآخرون.
- حقوق التصويت المحتملة التي تمتلكها المجموعة أو أصحاب التصويت الآخرين أو الأطراف الأخرى.

- الحقوق الناشئة عن الترتيبات التعاقدية الأخرى. و

- أي حقائق وظروف إضافية تشير إلى أن المجموعة لديها، أو لا تملك، القدرة الحالية على توجيه الأنشطة ذات الصلة في الوقت الذي يتعين فيه اتخاذ القرارات، بما في ذلك أنماط التصويت في اجتماعات المساهمين السابقة.

يتم توحيد البيانات المالية للمجموعة التابعة إبتداءً من حصول المجموعة على السيطرة في الشركة التابعة، ويتوقف التوحيد عندما تفقد المجموعة سيطرتها على الشركة التابعة.

إن الربح أو الخسارة وكل بند من بنود الدخل الشامل الأخرى يتم توزيعها على ملاك الشركة الأم وعلى حقوق الملكية غير المسيطرة. يتم توزيع إجمالي الدخل الشامل للشركات التابعة على ملاك المجموعة وعلى حقوق الملكية غير المسيطرة، حتى إذا نتج عن ذلك عجز في رصيد حقوق الملكية غير المسيطرة.

عند الضرورة ، يتم إجراء تعديلات على البيانات المالية للشركات التابعة لجعل السياسات المحاسبية المستخدمة متوافقة مع السياسات المحاسبية للمجموعة.

يتم الاعتراف بنتائج الشركات التابعة المستحوذ عليها أو المباعه خلال السنة في بيان الربح أو الخسارة الموحد من تاريخ الإستحواذ الفعلي أو حتى تاريخ فقدان المجموعة السيطرة على الجهة المستثمر بها. عند الضرورة يتم القيام بتعديلات على البيانات المالية للشركات التابعة وذلك حتى تتماشى مع السياسات المحاسبية المستخدمة من قبل المجموعة.

يتم استبعاد جميع المعاملات المتعلقة بالموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية والايرادات والمصروفات والتدفقات النقدية التي تمت بين شركات المجموعة عند توحيد البيانات المالية.

تم إعداد البيانات المالية للشركات التابعة لنفس الفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

تم تحديد حقوق غير المسيطرين في الشركات التابعة بشكل منفصل عن حقوق الملكية المنسوبة الي مساهمي المجموعة المستثمرين القطرين في هذه الشركات. إن حقوق غير المسيطرين والتي هي حقوق ملكية حالياً تمنح مالكيها حصة متناسبة من صافي الموجودات عند التصفية ، يمكن قياسها مبدئياً بالقيمة العادلة أو بالحصة التناسبية لحقوق غير المسيطرين في القيمة العادلة لصافي موجودات الشركة المستثمر بها. يتم اختيار القياس على أساس الاستحواذ.

إيضاحات حول

البيانات المالية الموحدة (تتمه)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣- السياسات المحاسبية الجوهرية (تتمه)

أساس التوحيد (تتمه)

يتم مبدئياً قياس حقوق غير المسيطرين بالقيمة العادلة. يعد الاستحواذ ، تكون القيمة الدفترية لحقوق غير المسيطرين هي قيمة تلك الحصص عند الاعتراف المبدئي بالإضافة إلى حصة حقوق غير المسيطرين في التغيرات اللاحقة في حقوق الملكية. ينسب إجمالي الدخل الشامل إلى حقوق غير المسيطرين حتى لو أدى ذلك إلى وجود عجز في رصيد حقوق غير المالكين.

يتم احتساب التغيرات في حقوق المجموعة في الشركات التابعة التي لا ينتج عنها فقدان السيطرة كمعاملات حقوق ملكية. يتم تعديل القيمة الدفترية لحقوق المجموعة وحقوق غير المسيطرين لكي تعكس التغيرات في حصصها النسبية في الشركات التابعة. يتم إثبات أي فرق بين المبلغ الذي يتم من خلاله تعديل حقوق غير المسيطرين وتدرج القيمة العادلة للمقابل المدفوع أو المستلم مباشرة في حقوق الملكية وينسب إلى حقوق الملكية مساهمي الشركة الأم .

إندماج الأعمال والشهرة

يتم احتساب إندماج الأعمال باستخدام طريقة الاستحواذ. يتم قياس المقابل المحول عند إندماج الأعمال بالقيمة العادلة ، والتي يتم احتسابها بمبلغ القيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ للموجودات المحولة بواسطة المجموعة والمطلوبات التي تكبدتها المجموعة إلى المالكين السابقين للشركة المستثمر فيها. عند إندماج الأعمال دون تحويل المقابل ، تقوم المجموعة باستبدال القيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ لحصتها في الشركة المستثمر فيها ، بالقيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ للمقابل المحول لقياس الشهرة أو الربح من صفقة الشراء. يتم إثبات التكاليف المتعلقة بالاستحواذ بشكل عام في بيان الربح أو الخسارة الموحد عند تكبدها.

في تاريخ الاستحواذ، يتم الاعتراف بالموجودات المكتسبة والمطلوبات المفترضة بقيمتها العادلة.

عند تحقق إندماج الأعمال على مراحل ، يتم إعادة قياس حصص المجموعة المحتفظ بها سابقاً في الشركة المستحوذ عليها إلى القيمة العادلة بتاريخ الاستحواذ ويتم إثبات الربح أو الخسارة الناتجة ، إن وجدت ، في بيان الربح والخسارة. يتم إعادة تصنيف المبالغ الناشئة عن المصالح في الشركة المستحوذ عليها قبل تاريخ الشراء والتي تم الاعتراف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى الربح والخسارة. عندما تكون هذه المعالجة مناسبة إذا تم إستبعاد هذه المصالح.

تسويات فترة القياس هي تسويات تنشأ من المعلومات الإضافية التي تم الحصول عليها خلال «فترة القياس» (والتي لا يمكن أن تتجاوز سنة واحدة من تاريخ الشراء) عن الحقائق والظروف التي كانت موجودة في تاريخ الاستحواذ.

إذا كانت المحاسبة المبدئية لإندماج الأعمال غير مكتملة بنهاية الفترة المشمولة بالتقرير والتي حدث فيها الإندماج ، تقوم المجموعة بالإبلاغ عن المبالغ المؤقتة للبنود التي لا تكتمل فيها المحاسبة. يتم تعديل تلك المبالغ المؤقتة خلال

فترة القياس (انظر أعلاه) ، أو يتم الاعتراف بالموجودات أو المطلوبات الإضافية ، لتعكس المعلومات الجديدة التي تم الحصول عليها عن الحقائق والظروف التي كانت موجودة في تاريخ الاستحواذ والتي ، إذا ما عرفت ، لكانت قد أثرت على المبالغ المعترف بها في ذلك التاريخ.

الشهرة

يتم قياس الشهرة على أنها الزيادة في مبلغ المقابل المحول ، ومبلغ أي حقوق أقلية في الشركة المستحوذ عليها ، والقيمة العادلة لحصة حقوق الملكية المحتفظ بها سابقاً في الشركة المستحوذ عليها (إن وجدت) على صافي عملية الاستحواذ على المبالغ المحددة للموجودات القابلة للتحديد المقتناة والمطلوبات المفترضة. بعد إعادة التقييم ، إذا تجاوز صافي القيمة في تاريخ الاستحواذ للموجودات القابلة للتحديد والمطلوبات المفترضة مبلغ المقابل المحول ، ومبلغ أي حقوق أقلية في الشركة المستحوذ عليها والقيمة العادلة للحقوق المحتفظ بها سابقاً في الشركة المستحوذ عليها (إن وجدت) ، يتم الاعتراف بالزيادة على الفور في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الموحد كربح من عملية شراء كصفقة رابحة.

تدرج وتقاس الشهرة الناشئة من الاستحواذ على عمل تجاري مبدئياً وفقاً لما ورد أعلاه.

لا يتم إطفاء الشهرة ولكن يتم مراجعتها لمعرفة تدني قيمتها سنوياً على الأقل. لأغراض اختبار تدني القيمة، يتم توزيع الشهرة على كل وحدة من وحدات توليد النقد التابعة للمجموعة (أو مجموعات من وحدات توليد النقد) التي من المتوقع أن تستفيد من الإندماج.

يتم فحص تدني قيمة الوحدة المولدة للنقد التي تم توزيع الشهرة عليها بشكل سنوي أو بشكل متكرر إذا كان هنالك مؤشر على تدني قيمة الوحدة. إذا كانت القيمة القابلة للتحصيل لوحدات النقد أقل من قيمتها الدفترية، فإنه يتم توزيع خسارة تدني القيمة بداية بتخفيض القيمة الدفترية للشهرة الموزعة على الوحدات المولدة للنقد ومن ثم على الموجودات الأخرى للوحدات بشكل تناسبي على

إيضاحات حول

البيانات المالية الموحدة (تتمه)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣- السياسات المحاسبية الجوهرية (تتمه)

الشهرة (تتمه)

أساس القيمة الدفترية لكل أصل من موجودات الوحدة. يتم الاعتراف بخسارة تدني قيمة الشهرة مباشرة في بيان الربح أو الخسارة و بنود الدخل الشامل الأخرى الموحد ، علماً بأنه لا يمكن عكس خسارة التدني في قيمة الشهرة التي تم الاعتراف بها في الفترات اللاحقة.

في حال إستبعاد وحدة معينة مولدة للنقد، فإن قيمة الشهرة الموزعة على تلك الوحدة يتم أخذها بعين الاعتبار عند احتساب الربح أو الخسارة من الإستبعاد.

إستثمارات في شركات زميلة

الشركات الزميلة هي الشركات التي يكون لدى المجموعة تأثير هام عليها. التأثير الهام هو القدرة على المشاركة في وضع السياسات المالية والعمليات للشركة المستثمر فيها ولكن ليس السيطرة أو السيطرة المشتركة على تلك السياسات. يتم احتساب إستثمارات المجموعة في شركاتها الزميلة وفقاً لطريقة حقوق الملكية. تشمل البيانات المالية الموحدة للمجموعة نتائج موجودات ومطلوبات الشركات المستثمر فيها بطريقة حقوق الملكية. بموجب طريقة حقوق الملكية وعند الاعتراف المبدئي يعترف بالإستثمار في منشأة زميلة أو مشروع مشترك في البيانات المالية الموحدة بسعر التكلفة ويتم تعديلها للاعتراف بحصة المجموعة من أرباح أو خسائر وبنود الدخل الشامل الأخرى بالمنشأة الزميلة. إذا كانت حصة المنشأة من خسائر المنشأة الزميلة أو المشروع المشترك تساوي أو تتجاوز حصتها في المنشأة الزميلة أو المشروع المشترك، توقف المنشأة الاعتراف بحصتها من الخسائر الأخرى. يتم الاعتراف بالخسائر الإضافية فقط في حال تكبدت المجموعة أي إلتزامات قانونية أو مدفوعات نيابة عن الشركة الزميلة.

يتم احتساب إستثمار في شركة زميلة باستخدام طريقة حقوق الملكية من التاريخ الذي تصبح فيه الشركة المستثمر بها شركة زميلة. عند الاستحواذ على شركة زميلة، فإنه يتم إثبات أي زيادة في تكلفة الإستثمار عن حصة الشركة من صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات القابلة للتحديد للشركة المستثمر فيها كشهرة. والتي يتم تصنيفها ضمن القيمة الدفترية للاستثمار. يتم إدراج أي زيادة في حصة المجموعة من صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة على تكلفة الاستثمار. بعد إعادة التقييم، مباشرة ضمن الربح أو الخسارة للفترة التي يتم فيها الاستحواذ على الاستثمار.

عند الضرورة ، يفحص إجمالي المبلغ المسجل للإستثمار فيما يخص تدني القيمة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٦ على أنه أصل فردي، عن طريق مقارنة مبلغه القابل للإسترداد (قيمة الإستخدام أو القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع، أيهما أعلى) مع مبلغه المسجل. أي خسائر تدني قيمة يعترف بها تشكل جزءاً من القيمة الدفترية للاستثمار.

توقف المجموعة إستخدام طريقة حقوق الملكية من التاريخ الذي يتوقف فيه إستثمارها عن كونه شركة زميلة أو مشروع مشترك أو في حال تم تصنيف الإستثمار كإستثمار محتفظ به لغرض البيع. وإذا كانت الحصة المحتفظ بها في المنشأة الزميلة السابقة أو المشروع المشترك السابق وهو عبارة عن أصل مالي، ينبغي أن تقيس المنشأة الحصة المحتفظ بها بالقيمة العادلة. وتعتبر القيمة العادلة للحصة المحتفظ بها هي قيمتها العادلة عند الاعتراف المبدئي بها كأصل مالي وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩).

يتم تضمين الفرق بين القيمة الدفترية للشركة الزميلة في تاريخ إيقاف طريقة حقوق الملكية ، والقيمة العادلة لأي حصة محتفظ بها وأي متحصلات من استبعاد جزء من حصة الشركة الزميلة في تحديد الربح أو الخسارة عند البيع. إذا تم إعادة تصنيف ربح أو خسارة تم الاعتراف به مسبقاً في الدخل الشامل الآخر من قبل تلك الشركة الزميلة إلى الربح أو الخسارة عند استبعاد الموجودات أو المطلوبات ذات الصلة. عندئذ تقوم المجموعة أيضاً بإعادة تصنيف الربح أو الخسارة من حقوق الملكية إلى الربح أو الخسارة (كتعديل لإعادة التصنيف) عندما يتم إيقاف طريقة حقوق الملكية. يتم حذف المكاسب والخسائر غير المحققة الناتجة عن المعاملات بين المجموعة والشركة الزميلة في حدود الحصة في الشركة الزميلة.

إستثمارات عقارية

الإستثمارات العقارية هي الممتلكات المحتفظ بها لغرض تأجيرها أو لمكاسب رأس المال أو كلاهما (بما في ذلك الممتلكات تحت الإنشاء لمثل هذه الأغراض). يتم قياس الإستثمارات العقارية مبدئياً بالتكلفة ولاحقاً بالقيمة العادلة مع أي تغيير يعترف به في بيان الربح أو الخسارة الدخل الشامل الآخر الموحد في الفترة اللتي تنشأ فيها.

يتم إلغاء الاعتراف بالإستثمارات العقارية عندما يتم إستبعادها أو عندما يتم سحب الإستثمار العقاري بصورة دائمة من الخدمة وعدم توقع منافع إقتصادية مستقبلية من إستبعاده. يتم الاعتراف بأي مكسب أو خسارة من بيع أو إستبعاد إستثمار عقاري في بيان الربح أو الخسارة الموحد وبنود الدخل الشامل الأخرى في سنة البيع أو الإستبعاد.

إيضاحات حول

البيانات المالية الموحدة (تتمه)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣- السياسات المحاسبية الجوهرية (تتمه)

إستثمارات عقارية (تتمه)

يتم التحويل إلى أو من الإستثمارات العقارية فقط عندما يكون هناك تغير في الإستخدام. بالنسبة للتحويل من الإستثمارات العقارية التي يشغلها ملاكها، فإن التكلفة تعتبر هي القيمة الدفترية الصافية في تاريخ التغير. إذا أصبحت العقارات المشغلة عن طريق ملاكها إستثمارات عقارية، فإن حسابات المجموعة لمثل هذه العقارات تكون وفقاً للسياسات الواردة في الممتلكات و المعدات حتى تاريخ التغير في الاستخدام. بعد قرار تحويل عقار كان يشغله مالكه إلى عقارات استثمارية، قامت المجموعة بتحويل جزء من العقار الذي كان يشغله مالكه إلى إستثمارات عقارية. نتج عن هذا التحويل فائض في إعادة التقييم قدره ٨,٦٦٠,٦٣١ ريال قطري، تم إدراجه ضمن الدخل الشامل الآخر.

مخزون

يدرج المخزون بسعر التكلفة أو صافي القيمة الممكن تحقيقها، أيهما أقل. تشتمل التكلفة على المواد المباشرة ، وعند الاقتضاء ، تكاليف العمالة المباشرة وتلك المصروفات غير المباشرة التي تم تكبدها للوصول بالمخزون إلى موقعه وحالته الحالية. يتم احتساب التكلفة باستخدام طريقة المتوسط المرجح للتكلفة. يمثل صافي القيمة الممكن تحقيقها سعر البيع المقدر ناقصاً جميع التكاليف المقدرة للإكمال والتكاليف التي سيتم تكبدها في التسويق والبيع والتوزيع.

ممتلكات ومصانع ومعدات

تظهر الممتلكات المصانع والمعدات بالتكلفة مطروحاً منها الاستهلاك المتراكم وأي تدني في القيمة. لا يتم احتساب استهلاك للأراضي.

يتم الاعتراف بالاستهلاك لشطب تكلفة الموجودات مطروحاً منها قيمها المتبقية على مدى عمرها الإنتاجي باستخدام طريقة القسط الثابت. قامت المجموعة بتطبيق طريقة وحدة الإنتاج لاستهلاك المباني والمعدات ذات الصلة بالإنتاج. فيما يلي الأعمار الإنتاجية المقدرة للموجودات:

المباني	سنوات العمر الانتاجي
٥-٥ سنة	
مصانع ومعدات	٥-٣٠ سنة
أثاث وتراكيبات	٥ سنوات
أجهزة الكمبيوتر والبرمجيات	٣ سنوات
السيارات والمركبات الثقيلة	٥-١٠ سنوات

يتم مراجعة وتعديل القيم المتبقية والأعمار الإنتاجية للموجودات وطريقة الاستهلاك، إذا اقتضى الأمر، في تاريخ كل تقرير. يتم احتساب أثر أي تغيرات على التقديرات على أساس مستقبلي.

يتم اظهار الممتلكات في طور الانشاء للانتاج، بغرض الايجار و الامور الادارية أو الاغراض لم يتم تحديدها. بالتكلفة، بعد خصم أي خسارة نتيجة للتدني في القيمة. تتضمن التكاليف العمولات المهنية و تكاليف التمويل المرسمة وفقاً للسياسة المحاسبية للمجموعة. يتم تصنيف هذه العقارات وفق لفئات الممتلكات و المعدات عندما يكون الأصل جاهزاً للإستعمال. ويتم استهلاك هذه الممتلكات و المعدات بنفس الأساس المستخدم للممتلكات والمعدات الأخرى، تبدأ عملية الاستهلاك عندما تكون هذه الموجودات جاهزة للاستخدام. النفقات المتكبدة لاستبدال أي جزء من بنود الممتلكات والمصانع والمعدات التي يتم احتسابها بشكل منفصل يتم رسملتها ويتم شطب القيمة الدفترية للبند المستبدل. تتم رسملة المصروفات الأخرى اللاحقة فقط عندما تزيد من المنافع الاقتصادية المستقبلية للبند المتعلق بالممتلكات والمصانع والمعدات. يتم الإعتراف بجميع المصروفات الأخرى في بيان الربح أو الخسارة وبنود الدخل الشامل الأخرى الموحدة عند تكبدها.

يتم إلغاء الإعتراف بند الممتلكات والمصانع والمعدات عند البيع أو عندما لا يكون من المتوقع ان يكون للأصل اي منافع مستقبلية. يتم الإعتراف بأي ربح أو خسارة ناتجة عن إلغاء الإعتراف بالموجودات (تحسب على أساس الفرق بين صافي متحصلات البيع والقيمة الدفترية للأصل) في بيان الربح أو الخسارة وبنود الدخل الشامل الأخرى الموحدة في الفترة التي يتم فيها إلغاء الإعتراف بالموجودات.

إيضاحات حول

البيانات المالية الموحدة (تتمه)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣- السياسات المحاسبية الجوهرية (تتمه)

التدني في الموجودات الملموسة وغير الملموسة بخلاف الشهرة

تقوم المجموعة بتاريخ كل تقرير سنوي بمراجعة القيم الدفترية لموجوداتها الملموسة وغير الملموسة ، لتحديد فيما إذا كان هنالك مؤشراً على وجود خسارة تدني لتلك الموجودات. إذا كان هنالك أي مؤشر فإنه يتم تقييم قيمة الأصل القابلة للتحصيل لتحديد مدى خسارة التدني، إذا وجدت. إذا كان تقييم القيمة القابلة للتحصيل لأصل منفرد غير ممكن، فإن المجموعة تقوم بتقييم القيمة القابلة للتحصيل للوحدة المولدة للنقد التي يرجع إليها ذلك الأصل. في حال وجود أساس معقول وثابت للتوزيع، فإنه يتم أيضاً توزيع موجودات المجموعة على الوحدة المولدة للنقد أو يتم توزيعها على الوحدات الأصغر المولدة للنقد والتي يتم عندها تحديد أساس معقول وثابت للتوزيع.

يتم فحص الموجودات غير الملموسة التي لها أعمار إنتاجية غير محددة والموجودات غير الملموسة غير المتاحة للإستخدام بشكل سنوي من أجل معرفة فيما إذا كان هناك أي مؤشر تدني في قيمتها.

إن القيمة القابلة للإسترداد هي القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة أيهما أعلى. يتم تحديد القيمة المستخدمة بالتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بعد خصمها لقيمها الحالية باستخدام نسبة خصم (قبل الضريبة) تعكس تقييمات السوق الحالية لقيمة النقود الزمنية والمخاطر المحددة لأصل لم يتم تعديل التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة له.

إذا كانت القيمة القابلة للتحصيل لأصل (أو لوحدة مولدة للنقد) أقل من قيمتها الدفترية، فإنه يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل (أو للوحدة المولدة للنقد) إلى قيمتها القابلة للإسترداد. يتم الإعتراف بخسارة التدني مباشرة في بيان الربح أو الخسارة الموحد، إلا إذا كان الأصل مسجل بالقيمة العادلة فإن خسارة التدني يتم معالجتها كإنخفاض في احتياطي إعادة التقييم.

إذا تم عكس خسارة التدني بالفترة اللاحقة، فإن القيمة الدفترية للأصل (أو للوحدة المولدة للنقد) يتم زيادتها للقيمة التقديرية القابلة للإسترداد المعدلة، بحيث ألا تزيد القيمة الدفترية التي تم زيادتها على القيمة الدفترية التي يمكن تحديدها فيما لو لم يتم تسجيل خسارة تدني للأصل (أو للوحدة المولدة للنقد) في السنوات السابقة. يتم الإعتراف بعكس خسارة التدني في بيان الربح أو الخسارة الموحد بإستثناء إذا ما كان يتم الإعتراف بالأصل بإستخدام القيمة العادلة. وفي تلك الحالة يعتبر عكس خسارة التدني زيادة في احتياطي إعادة التقييم لهذا الأصل.

الأدوات المالية

تظهر الموجودات والمطلوبات المالية في بيان المركز المالي الموحد للمجموعة عندما تصبح المجموعة طرفاً في علاقة تعاقدية مع الأداة.

تقاس الموجودات والمطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة. تكاليف المعاملة المنسوبة مباشرة إلى شراء أو إصدار موجودات ومطلوبات مالية (عدا عن الموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من من خلال الربح أو الخسارة) تضاف إلى أو تطرح من القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية ، عند الضرورة ، عند الاعتراف المبدئي. تكاليف المعاملة المنسوبة مباشرة إلى شراء موجودات أو مطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة تدرج فوراً في الربح أو الخسارة.

الموجودات المالية

يتم الاعتراف وإلغاء الاعتراف بجميع المعاملات العادية لشراء أو بيع الموجودات المالية على أساس تاريخ المتاجرة. طريقة الشراء أو البيع العادية هي شراء أو بيع الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال فترة زمنية تحددها الجهة التنظيمية أو الإتاقيات في السوق.

يتم لاحقاً قياس جميع الموجودات المدرجة بتكلفتها المطفأة أو القيمة العادلة ، إعتماًداً على تصنيف الموجودات المالية.

تصنيف الموجودات المالية

أ. أدوات الدين المصنفة بالتكلفة المطفأة

يتم قياس أدوات الدين التي تستوفي الشروط التالية لاحقاً بالتكلفة المطفأة:

- يتم الاحتفاظ بالأصل المالي ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات المالية من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛و
- تؤدي الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة إلى تدفقات نقدية تمثل مدفوعات رأس المال والفائدة فقط على المبلغ الأصلي المستحق.

إيضاحات حول

البيانات المالية الموحدة (تتمه)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣- السياسات المحاسبية الجوهرية (تتمه)

الموجودات المالية (تتمه)

تصنيف الموجودات المالية (تتمه)

ب. أدوات الدين المصنفة من خلال الدخل الشامل الآخر

يتم قياس أدوات الدين التي تستوفي الشروط التالية لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:

- يتم الاحتفاظ بالأصل المالي ضمن نموذج أعمال يتم تحقيق هدفه من خلال جمع التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية؛ و
- تؤدي الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة إلى تدفقات نقدية تمثل مدفوعات رأس المال والفائدة فقط على المبلغ الأصلي المستحق.

بشكل افتراضي، يتم قياس جميع الموجودات المالية الأخرى لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

بالنسبة لأدوات المالية بخلاف الموجودات المالية المتعثرة الائتمان التي تم شراؤها أو إنشائها (أي الموجودات المتعثرة الائتمان عند الاعتراف الأولي)، فإن معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يخصص بالضبط الإيرادات النقدية المستقبلية المقدرة (بما في ذلك جميع الرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي وتكاليف المعاملات والأقساط أو الخصومات الأخرى) باستثناء الخسائر الائتمانية المتوقعة، على مدار العمر المتوقع لأداة الدين، أو، عند الاقتضاء، فترة أقصر، إلى القيمة الدفترية الإجمالية لأداة الدين عند الاعتراف الأولي. بالنسبة للموجودات المالية المتعثرة الائتمان التي تم شراؤها أو إنشائها، يتم حساب معدل الفائدة الفعلي المعدل ائتمانياً عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة، بما في ذلك الخسائر الائتمانية المتوقعة، إلى التكلفة المطفأة لأداة الدين عند الاعتراف الأولي.

لا يوجد لدى المجموعة أدوات دين مخصصة بالتكلفة المطفأة أو أدوات دين مخصصة في الدخل الشامل الآخر

ج. أدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

عند الاعتراف المبدئي، قد تختار المجموعة بشكل غير قابل للإلغاء (على أساس حالة كل أداة على حدة) تصنيف الإستثمارات في أداة حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى.

يسمح بالتصنيف بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى إذا كان الإستثمار في الأسهم محتفظ به للمتاجرة أو إذا كان المقابل المحتمل مدرج بواسطة المشتري عند اندماج الأعمال.

يعتبر الأصل المالي محتفظ به للمتاجرة ، إذا:

- تمت حيازته أساساً بغرض بيعه في المستقبل القريب؛ أو
- عند الإعراف المبدئي ، هو جزء من محفظة أدوات مالية محددة تديرها المجموعة ولديها دليل على نمط فعال مؤخراً لجني أرباح قصيرة الأجل؛ أو
- كان مشتقاً (عدا المشتقات التي هي ضمانات عقود مالية أو أداة تحوط محددة وفعالة).

يتم قياس الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملة. لاحقاً يتم قياسها بالقيمة العادلة مع الأرباح والخسائر الناشئة من التغييرات في القيمة العادلة المدرجة في الدخل الشامل الآخر والتي يتم تجميعها في احتياطي إعادة تقييم إستثمارات. لا يتم تصنيف الربح أو الخسارة المتراكمة في الربح أو الخسارة عند بيع إستثمارات الأسهم ، بل يتم تحويلها إلى الأرباح المدورة.

يتم إثبات توزيعات الأرباح من هذه الإستثمارات في أدوات حقوق الملكية ، في الربح أو الخسارة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩، مالم تمثل توزيعات الأرباح إسترداد جزء من تكلفة الإستثمار.

قامت المجموعة بتخصيص جميع الإستثمارات في أدوات حقوق الملكية غير المحتفظ بها للمتاجرة وفقاً للقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى عند التطبيق المبدئي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩).

محاسبة التحوط

تصنف المجموعة بعض المشتقات كأدوات تحوط فيما يتعلق بمخاطر تحوطات التدفقات النقدية.

في بداية علاقة التحوط ، تقوم المجموعة بتوثيق العلاقة بين أداة التحوط والبند المغطى ، إلى جانب أهداف إدارة المخاطر

إيضاحات حول

البيانات المالية الموحدة (تتمه)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣- السياسات المحاسبية الجوهرية (تتمه)

محاسبة التحوط (تتمه)

واستراتيجيتها لإجراء معاملات التحوط المختلفة. علاوة على ذلك ، عند بداية التحوط وعلى أساس مستمر ، توثق المجموعة ما إذا كانت أداة التحوط فعالة في تعويض التغييرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المغطى المنسوب إلى مخاطر التحوط ، وذلك عندما تفي علاقات التحوط بالجميع. من متطلبات فعالية التحوط التالية:

- توجد علاقة اقتصادية بين البند المغطى وأداة التحوط
- تأثير مخاطر الائتمان لا يسيطر على التغييرات في القيمة التي تنتج عن تلك العلاقة الاقتصادية
- نسبة التحوط لعلاقة التحوط هي نفسها الناتجة عن كمية البند المغطى الذي تقوم المجموعة بالفعل بتحوطه وكمية أداة التحوط التي تستخدمها المجموعة بالفعل للتحوط من تلك الكمية من البند المغطى.

إذا توقفت علاقة التحوط عن الوفاء بمتطلبات فعالية التحوط المتعلقة بنسبة التحوط ، لكن هدف إدارة المخاطر لعلاقة التحوط المحددة ظل كما هو ، تقوم المجموعة بتعديل نسبة التحوط لعلاقة التحوط (أي إعادة التوازن للتحوط) بحيث تلبى معايير التأهيل مرة أخرى.

تم عرض تفاصيل الحركات في احتياطي التحوط في حقوق الملكية في بيان التغييرات في حقوق الملكية.

تحوطات التدفقات النقدية

الجزء الفعال من التغييرات في القيمة العادلة للمشتقات وأدوات التحوط المؤهلة الأخرى المصنفة والمؤهلة كتحوط للتدفقات النقدية يتم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر وتجميعها تحت عنوان احتياطي تحوط التدفقات النقدية ، والتي تقتصر على التغير التراكمي في القيمة العادلة البند المغطى من بداية التحوط. يتم الاعتراف بالمكاسب أو الخسائر المتعلقة بالجزء غير الفعال مباشرة في الربح أو الخسارة ، ويتم تضمينها في بند «المكاسب والخسائر الأخرى».

المبالغ المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر والمتراكمة في حقوق الملكية يتم إعادة تصنيفها إلى الربح أو الخسارة في الفترات التي يؤثر فيها البند المغطى على الربح أو الخسارة ، في نفس بند بند التحوط المعترف به. ومع ذلك ، عندما ينتج عن المعاملة المتوقعة المتحوط لها الاعتراف بأصل غير مالي أو التزام غير مالي ، فإن الأرباح والخسائر المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر والمتراكمة في حقوق الملكية يتم حذفها من حقوق الملكية وإدراجها في القياس الأولي تكلفة الأصل غير المالي أو الالتزام غير المالي. لا يؤثر هذا التحويل على الدخل الشامل الآخر. علاوة على ذلك ، إذا كانت المجموعة تتوقع عدم استرداد بعض أو كل الخسائر المتراكمة في احتياطي التحوط للتدفقات النقدية في المستقبل ، فسيتم إعادة تصنيف هذا المبلغ على الفور إلى الربح أو الخسارة.

تتوقف المجموعة عن محاسبة التحوط فقط عندما تتوقف علاقة التحوط (أو جزء منها) عن تلبية معايير التأهيل (بعد إعادة التوازن ، إن وجدت). يتضمن ذلك الحالات التي تنتهي فيها أداة التحوط أو يتم بيعها أو إنهاؤها أو ممارستها. احتساب التوقف بأثر رجعي. أي ربح أو خسارة معترف بها في الدخل الشامل الآخر والمتراكمة في احتياطي تحوط التدفقات النقدية في ذلك الوقت تظل في حقوق الملكية ويتم إعادة تصنيفها إلى الربح أو الخسارة عند حدوث المعاملة المتوقعة. عندما لا يكون من المتوقع حدوث معاملة متوقعة ، يتم إعادة تصنيف الربح أو الخسارة المتراكمة في احتياطي تحوط التدفق النقدي على الفور إلى الربح أو الخسارة.

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

يتم قياس الموجودات المالية التي لا تفي بمعايير أن يتم قياسها بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (أنظر (أ) و (ب) أعلاه) ، بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

يتم قياس الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في نهاية كل فترة إعداد تقارير.

أرباح و خسائر صرف عملات أجنبية

يتم تحديد القيمة الدفترية للموجودات المالية المسجلة بعملات أجنبية على أنها مسجلة بالعملة الأجنبية وتتم ترجمتها بالسعر السائد في نهاية كل فترة تقرير يجب الأخذ في الإعتبار مايلي :

- بالنسبة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة والتي لا تشكل جزءاً من علاقة تحوط معينة. يتم الإعتراف بفروق الصرف في الربح أو الخسارة في بند «الأرباح والخسائر الأخرى».
- بالنسبة لأدوات الدين التي تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى والتي لا تعد جزءً من علاقة تحوط معينة. يتم الاعتراف بفروق الصرف على التكلفة المطفأة لأداة الدين في الربح أو الخسارة في بند «الأرباح أوالخسائر الأخرى». يتم الإعتراف بفروق صرف العملات الأجنبية الأخرى في الدخل الشامل تحت بند احتياطي إعادة تقييم الإستثمارات.

إيضاحات حول

البيانات المالية الموحدة (تتمه)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣- السياسات المحاسبية الجوهرية (تتمه)

أرباح و خسائر صرف عملات أجنبية (تتمه)

- بالنسبة للموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والتي ليست جزءً من علاقة تحوط معينة، يتم الاعتراف بفروق الصرف في الربح أو الخسارة تحت بند «الأرباح والخسائر الأخرى». و
- بالنسبة لأدوات حقوق الملكية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى، يتم الاعتراف بفروق الصرف في الدخل الشامل الآخر تحت بند احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

تعترف المجموعة بمخصص خسارة لخسائر الائتمان المتوقعة على الاستثمارات في أدوات الدين التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، وضمم الإيجار المدينة، وموجودات العقد، وكذلك على عقود الضمان المالي. يتم تحديث مبلغ خسائر الائتمان المتوقعة في كل تاريخ إعداد تقرير ليعكس التغيرات في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي بالأداة المالية المعنية.

تعترف المجموعة دائمًا بخسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر للضمم المدينة وموجودات العقد وضمم الإيجار المدينة. يتم تقدير خسائر الائتمان المتوقعة على هذه الموجودات المالية باستخدام مصفوفة مخصصات تستند إلى الخبرة الائتمانية التاريخية للمجموعة، مع تعديلها وفقًا للعوامل الخاصة بالمدينين والظروف الاقتصادية العامة وتقييم كل من الاتجاه الحالي والمتوقع للظروف في تاريخ إعداد التقرير، بما في ذلك القيمة الزمنية للعديد منها عند الاقتضاء.

بالنسبة لجميع الأدوات المالية الأخرى، تعترف المجموعة بخسائر الائتمان المتوقعة مدى الحياة عندما يكون هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي. ومع ذلك، إذا لم تزداد مخاطر الائتمان على الأداة المالية بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي، تقيس المجموعة مخصص الخسارة لتلك الأداة المالية بمبلغ يساوي خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهرًا. يعتمد تقييم ما إذا كان ينبغي الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة مدى الحياة على الزيادات الكبيرة في احتمالية أو خطر حدوث التخلف عن السداد منذ الاعتراف الأولي بدلاً من وجود دليل على تعرض الأصل المالي لانخفاض الائتمان في تاريخ إعداد التقارير.

تمثل خسائر الائتمان المتوقعة مدى الحياة الخسائر الائتمانية المتوقعة التي ستنج عن جميع أحداث التخلف عن السداد المحتملة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. وعلى النقيض من ذلك، تمثل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهرًا الجزء من خسائر الائتمان المتوقعة مدى الحياة المتوقع أن ينتج عن أحداث التخلف عن السداد على الأدوات المالية التي من الممكن أن تحدث في غضون ١٢ شهرًا بعد تاريخ إعداد التقرير.

(أ) الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

عند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان على الأدوات المالية قد زادت بشكل جوهري منذ الاعتراف المبدئي، تقوم المجموعة بمقارنة مخاطر حدوث عجز في الأداة المالية كما في تاريخ التقرير مع مخاطر حدوث عجز على الأداة المالية كما في تاريخ الاعتراف المبدئي. عند إجراء هذا التقييم، تعتبر المجموعة كل من المعلومات الكمية والنوعية معقولة ومدعومة، بما في ذلك الخبرة التاريخية والمعلومات المستقبلية المتوفرة بدون تكلفة أو جهد لا داعي لهما. تشمل المعلومات المستقبلية التي يتم النظر فيها الآفاق المستقبلية للصناعات التي يعمل فيها المدينون للشركة، ويتم الحصول عليها من تقارير الخبراء الاقتصاديين والمحللين الماليين والهيئات الحكومية ومراكز البحوث ذات الصلة وغيرها من المنظمات المماثلة، وكذلك النظر في مصادر خارجية مختلفة وتوقع المعلومات الاقتصادية التي تتعلق بالعمليات الأساسية للمجموعة.

على وجه الخصوص، تؤخذ المعلومات التالية في الاعتبار عند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بشكل جوهري منذ الاعتراف المبدئي:

- التدهور الكبير الفعال أو المتوقع في التصنيف الخارجي للأداة المالية (إن وجد) أو التصنيف الائتماني الداخلي، و
- التدهور الكبير في مؤشرات الأسواق الخارجية لمخاطر الائتمان الخاصة بأداة مالية معينة، على سبيل المثال زيادة كبيرة في انتشار الائتمان، أو أسعار مقايضة العجز عن سداد الائتمان بالنسبة للمدين، المدة الزمنية التي كانت فيه القيمة العادلة لأصل مالي أقل من التكلفة المطفأة؛
- التغيرات السلبية الحالية أو المتوقعة في الأعمال أو الأوضاع المالية أو الاقتصادية التي من المتوقع أن تنسب في انخفاض كبير في قدرة المدين على الوفاء بالتزامات ؛

إيضاحات حول

البيانات المالية الموحدة (تتمه)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣- السياسات المحاسبية الجوهرية (تتمه)

(أ) الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان (تتمه)

- تدهور ملموس فعال أو متوقع في النتائج التشغيلية للمدين ؛
- الزيادات الكبيرة في مخاطر الائتمان على الأدوات المالية الأخرى لنفس المدين ؛
- حدوث تغير معاكس فعال أو متوقع كبير في البيئة التنظيمية والاقتصادية أو التكنولوجية للمدين ، مما يؤدي إلى انخفاض كبير في قدرة المدين على الوفاء بالالتزامات.

على الرغم مما سبق، فإن المجموعة تفترض أن مخاطر الائتمان على الأدوات المالية لم ترتفع بشكل جوهري منذ الاعتراف المبدئي إذا تم تحديد أن الأداة المالية لديها مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ التقرير. يتم تحديد الأدوات المالية على أنها ذات مخاطر ائتمانية منخفضة إذا:

(١) الأداة المالية لديها مخاطر منخفضة التقصير في السداد،

(٢) يمتلك المقترض قدرة قوية على الوفاء بالتزاماته النقدية التعاقدية في المستقبل القريب، و

(٣) ليس بالضرورة قد تؤدي التغيرات غير المتوقعة في الظروف الاقتصادية وظروف بيئة الأعمال على المدى الأطول ، ولكن ليس بالضرورة ، إلى تقليل قدرة المقترض على الوفاء بالتزامات التدفقات النقدية التعاقدية.

تعتبر المجموعة أن الأصل المالي له مخاطر ائتمانية منخفضة عندما يكون لدى الأصل تصنيف ائتماني خارجي «درجة استثمارية» وفقًا للتعريف المقبول عالميًا وفي حال كان التقييم الخارجي غير متوفر، فإن الأصل له تقييم داخلي يخص «الأداء». يعني الأداء أن الطرف المقابل لديه مركز مالي قوي وليس هناك مبالغ مستحقة السداد.

بالنسبة لعقود الضمان المالي ، يعتبر التاريخ الذي تصبح فيه المجموعة طرفًا في الالتزام غير القابل للإلغاء هو تاريخ الاعتراف المبدئي لأعراض تقييم الأداة المالية بما يخص تدني القيمة. عندما يتم تقييم ما إذا كانت هناك زيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي بعقود الضمان المالي، فإن المجموعة تعتبر التغيرات في المخاطر أن المدين المحدد قد يتخلف عن العقد.

تقوم المجموعة بشكل منتظم بمراقبة فعالية المعايير المستخدمة لتحديد ما إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان وتقوم بمراجعتها عندما تقتضي الحاجة ذلك لضمان أن تكون المعايير قادرة على تحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان قبل أن تصبح هذه المبالغ مستحقة السداد.

(ب) تعريف التعثر

تعتبر المجموعة ما يلي بمثابة حدوث تعثر لغرض إدارة مخاطر الائتمان الداخلية حيث تشير الخبرة التاريخية إلى أن الذمم المدينة التي تستوفي أحد المعايير التالية لا يمكن استردادها بشكل عام:

- عندما يكون هناك خرق للعهود المالية من قبل الطرف الآخر؛ أو
- المعلومات التي يتم تطويرها داخليًا أو يتم الحصول عليها من مصادر خارجية تشير إلى أنه من غير المحتمل أن يقوم المدين بدفع التزامته، بما في ذلك التزامات المجموعة، بشكل كامل (دون مراعاة أي ضمانات تحتفظ بها المجموعة).

(ت) موجودات مالية ذات إئتمان متدني

يعتبر الأصل المالي ذات رصيد ائتماني متدني القيمة عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة لذلك الأصل المالي، التي تثبت أن الأصل المالي ذات إئتمان متدني في حال إذا وقعت الأحداث التالية:

- صعوبات مالية جوهرية للمقرض أو المقترض،
- خرق للعقد، مثل عدم السداد أو التأخير في السداد،
- المقرض لأسباب اقتصادية أو تعاقدية تتعلق بالصعوبة المالية للمقترض يتم منح المقترض امتياز (أو امتيازات) لا يتم الاستفادة منها من قبل المقترض،
- يوجد احتمال كبير بأن يدخل المقترض في حالة الإفلاس أو إلى إعادة هيكلة مالية؛ أو
- اختفاء سوق نشط لهذا الأصل المالي بسبب الصعوبات المالية.

إيضاحات حول

البيانات المالية الموحدة (تتمه)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣- السياسات المحاسبية الجوهرية (تتمه)

(ث) سياسة الشطب

تقوم المجموعة بشطب أصل مالي عندما تكون هناك معلومات تشير إلى أن الطرف الآخر يعاني من صعوبات مالية وليس هناك احتمال واقعي للتعافي. على سبيل المثال عندما يكون الطرف المقابل قد تم وضعه تحت التصفية أو دخل في إجراءات الإفلاس ، أو في حالة الذمم التجارية المدينة عندما تكون المبالغ تجاوزت سنتين من تاريخ الاستحقاق أيهما أقرب . قد تظل الموجودات المالية المشطوبة خاضعة للأنشطة المطبقة بموجب إجراءات التعافي الخاصة بالمجموعة، مع مراعاة المشورة القانونية حيثما كان ذلك مناسبًا. يتم الاعتراف بأية مبالغ مستردة في الربح أو الخسارة.

(ج) القياس و الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة

يعد قياس خسائر الائتمان المتوقعة دلالة على احتمال كبير في العجز عن السداد ، و الخسارة المؤدية للعجز (بمعنى حجم الخسارة إذا كان هناك عجز) ومدى عند حدوث العجز يستند تقييم احتمال العجز والخسارة المؤدية للعجز على بيانات تاريخية معدلة بواسطة معلومات مستقبلية كما هو موضح أعلاه. أما فيما يتعلق بالتعثر عند العجز، بالنسبة للموجودات المالية، فيتمثل ذلك في القيمة الدفترية الإجمالية للموجودات في تاريخ الإبلاغ، اما بالنسبة لعقود الضمان المالي، يشمل التعرض المبلغ المسحوب في تاريخ التقرير المالي ، بالإضافة إلى أي مبالغ إضافية يتوقع سحبها في المستقبل حسب تاريخ العجز المحدد استنادًا إلى التوجه التاريخي وفهم المجموعة للإحتياجات التمويلية المستقبلية المحددة للمدينين، وغيرها من المعلومات المستقبلية ذات الصلة.

بالنسبة للموجودات المالية ، يتم تقدير خسائر الائتمان المتوقعة على أنها الفرق بين جميع التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للشركة وفقًا للعقد وجميع التدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة الحصول عليها والتي يتم خصمها بسعر الفائدة الفعالة الأصلي. بالنسبة لمستحقات الإيجار، فإن التدفقات النقدية المستخدمة لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة تتفق مع التدفقات النقدية المستخدمة في قياس مستحقات الإيجار وفقًا لمعيار المحاسبة الدولي ١٧ «الإيجارات».

بالنسبة لعقود الضمان المالي، وحيث أن المجموعة مطالبة بسداد المدفوعات فقط في حالة حدوث تقصير من جانب المدين وفقًا لشروط الأداة المضمونة، فإن مخصص الخسائر المتوقعة هي المبالغ المتوقعة لتسديد المالك مبلغ الخسارة الائتمانية التي تكبدها مطروحاً منها أي مبالغ تتوقع المجموعة استلامها من المالك أو المدين أو أي طرف آخر.

إذا قامت المجموعة بقياس مخصص الخسارة لأداة مالية بمبلغ مساوٍ لخسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر في فترة التقرير السابقة، وكنها حددت في فترة التقرير الحالي أن الشروط الخاصة بخسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر لم تعد تفي بالعرض تقوم الشركة بقياس مخصص الخسارة بمبلغ يساوي خسائر الائتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهرًا في تاريخ التقرير الحالي، باستثناء الموجودات التي تم استخدام نهج مبسط فيها.

تعترف المجموعة بأرباح أو خسائر التدني في القيمة في بيان الربح أو الخسارة لجميع الأدوات المالية مع تعديلات مماثلة في قيمتها الدفترية من خلال حساب مخصص خسارة وباستثناء الاستثمارات في أدوات الدين التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل، الأخرى والتي يتم إثبات مخصص الخسارة لها في الدخل الشامل الآخر والمتركمة في احتياطي إعادة تقييم الاستثمار ، ولا تقلل المجموعة من القيمة الدفترية للأصل المالي في بيان المركز المالي.

إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية

تقوم المجموعة بإلغاء الاعتراف بالأصل المالي فقط عندما تنتهي الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الأصل أو عندما تقوم بتحويل الأصل وكافة مخاطر ومزايا ملكية الاصل إلى كيان آخر. إذا لم تقم المجموعة بنقل أو الاحتفاظ بجميع مخاطر ومزايا الملكية بشكل واضح واستمرت في السيطرة على الأصل المحول، فإن المجموعة تعترف بحصتها المحتفظ بها في الأصل والالتزام المرتبط بالمبالغ التي قد تضطر لدفعها. إذا احتفظت المجموعة بكافة مخاطر ومزايا ملكية الموجودات المالية المحولة، تستمر المجموعة في الاعتراف بالأصل المالي وتعترف كذلك بالقروض المضمونة للعائدات المستلمة.

عند إلغاء الاعتراف باحدى الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة ، يتم إثبات الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والمقابل المستلم ومبلغ الدين في بيان الربح أو الخسارة. بالإضافة إلى ذلك، عند إلغاء الاعتراف بالاستثمار في أداة دين مصنفة وفقًا للقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى، يتم إعادة تصنيف الربح أو الخسارة المتراكمة التي سبق تجميعها في ملكية احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات وتحويلها إلى الربح أو الخسارة. وعلى النقيض من ذلك، عند إلغاء الاعتراف بالاستثمار في أداة حقوق الملكية التي أقرتها المجموعة عند الاعتراف المبدئي والمقاسة من خلال القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل، فإن الربح أو الخسارة المتراكمة في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات لا يتم إعادة تصنيفها إلى بيان الربح أو الخسارة. ولكن يتم تحويلها إلى الأرباح المدورة.

إيضاحات حول

البيانات المالية الموحدة (تتمه)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣- السياسات المحاسبية الجوهرية (تتمه)

المطلوبات المالية وحقوق الملكية (تتمه)

يتم تصنيف أدوات الدين وأدوات حقوق الملكية الصادرة عن المجموعة كمطلوبات مالية أو كحقوق ملكية وفقًا لمضمون الترتيب التعاقدى وتعريف المطلوبات المالية وأداة حقوق الملكية.

أدوات حقوق الملكية

أداة حقوق الملكية هي أي عقد يثبت الحصة المتبقية في موجودات منشأة ما بعد خصم جميع مطلوباتها. يتم الاعتراف أدوات حقوق الملكية الصادرة من إحدى شركات المجموعة بالعوائد المستلمة ، بعد خصم تكاليف الإصدار المباشرة.

يتم الاعتراف إعادة شراء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمجموعة ويتم خصمها مباشرة في حقوق المساهمين. لا يتم إثبات أي مكسب أو خسارة في الربح أو الخسارة عند شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمجموعة.

المطلوبات المالية

يتم قياس جميع المطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعالة أو بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. مع ذلك ، فإن المطلوبات المالية التي تنشأ عند تحويل أصل مالي لا يكون مؤهلاً للإلغاء الاعتراف او عند الإستمرار في تطبيق منهج المشاركة، وعقود الضمان المالي الصادرة من المجموعة ، تقاس وفقًا لسياسات محاسبية محددة مبينة أدناه.

المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

يتم تصنيف المطلوبات المالية على أنها محتفظ بها للمتاجرة إذا:

- تم استملاكها بشكل أساسي لغرض إعادة شرائها في المستقبل القريب؛ أو
- عند الاعتراف المبدئي ، يعد هذا جزءًا من محفظة أدوات مالية محددة تديرها المجموعة مع نمط فعال لجني الأرباح على المدى القصير؛أو
- كانت مشتقة ، باستثناء المشتقات التي هي عقد ضمان مالي أو أداة تحوط.

كما في تاريخ التقرير، ليس لدى المجموعة اي مطلوبات مالية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

المطلوبات المالية التي تم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة

المطلوبات المالية التي ليست (١) مقابل محتمل للمشتري عند إندماج الأعمال ، (٢) محتفظ بها للمتاجرة ، (٣) مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ، تقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعالة. طريقة معدل الفائدة الفعالة هي طريقة احتساب التكلفة المطفأة للالتزام المالي ولتخصيص تكاليف التمويل على مدى الفترة ذات الصلة. معدل الفائدة الفعالة هو معدل الفائدة/الربح الذي يخفض فعلاً مدفوعات التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة (بما في ذلك جميع الرسوم المدفوعة أو المستلمة والتي تشكل جزء لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعالة ، تكاليف المعاملات والأقساط الأخرى أو الخصومات) على مدى العمر المتوقع للالتزام المالي ، أو (عند الإقتضاء) فترة أقصر للتكلفة المطفأة للالتزام المالي.

مطلوبات عقود الضمان المالي

عقد الضمان المالي هو عقد يتطلب من المصدر أن يقوم بتسديد دفعات محددة لتعويض حامله عن الخسارة التي تكبدها بسبب إخفاق المدين المحدد في سداد المدفوعات عند استحقاقها وفقا لشروط أداة الدين. تقاس مطلوبات عقود الضمان المالي مبدئيًا بقيمتها العادلة ، وإذا لم يتم تحديدها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ولم تنشأ عن تحويل أصل ما ، يتم قياسها لاحقاً بالقيمة الأعلى ممايلي:

- مبلغ مخصص الخسارة المحدد وفقًا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ (انظر الموجودات المالية أعلاه) ؛ و
- المبلغ المعترف به مبدئيًا ، مطروحاً منه ، عند الإقتضاء ، الإطفاء المتراكم المعترف به وفقًا لسياسات تقدير الإيرادات الموضحة أعلاه.

أرباح وخسائر سعر صرف العملات الأجنبية

بالنسبة للمطلوبات المالية المقومة بعملة أجنبية ويتم قياسها بالتكلفة المطفأة في نهاية كل فترة تقرير ، يتم تحديد أرباح وخسائر سعر صرف العملات الأجنبية بناءً على التكلفة المطفأة للأدوات المالية. يتم الاعتراف بأرباح وخسائر سعر صرف العملات الأجنبية في بند «الأرباح والخسائر الأخرى» في بيان الربح أو الخسارة للمطلوبات المالية التي لا تشكل جزءاً من علاقة التحوط المحددة. بالنسبة لتلك التي

إيضاحات حول

البيانات المالية الموحدة (تتمه)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣- السياسات المحاسبية الجوهرية (تتمه)

أرباح وخسائر سعر صرف العملات الأجنبية (تتمه)

تم تصنيفها كأداة تغطية للتحوط من مخاطر العملات الأجنبية يتم الاعتراف أرباح وخسائر العملات الأجنبية في الدخل الشامل الآخر ويتم تجميعها في مكون منفصل من حقوق الملكية.

يتم تحديد القيمة العادلة للمطلوبات المالية المنفذة بعملة أجنبية بتلك العملة الأجنبية ويتم تحويلها وفقاً للسعر السائد في نهاية فترة التقرير. بالنسبة للمطلوبات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ، فإن عنصر سعر الصرف الأجنبي جزءاً من أرباح أو خسائر القيمة العادلة ويتم إثباته في بيان الربح أو الخسارة للمطلوبات المالية التي لا تشكل جزءاً من علاقة التحوط المحددة

إلغاء الإعتراف بالمطلوبات المالية

تقوم المجموعة بإلغاء الإعتراف بالمطلوبات المالية فقط عندما يتم الوفاء أو إلغاء أو انتهاء التزامات المجموعة. يتم الإعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للمطلوبات المالية التي تم إلغاء تحققها والمبلغ المدفوع والدائن في الربح أو الخسارة.

عندما تقوم المجموعة بمبادلة أداة دين واحدة مع المقرض الحالي بأداة أخرى ذات شروط مختلفة بشكل كبير ، يتم احتساب هذا التبادل كإطفاء للمطلوبات المالية الأصلية والاعتراف بمطلوبات مالية جديدة. وبالمثل ، تقوم المجموعة بعمليات تعديل جوهرية لمصروف قائم أو جزء منه كإطفاء للمطلوبات المالية الأصلية والاعتراف بالتزام جديد. من المفترض أن تختلف الشروط اختلافاً جوهرياً إذا كانت القيمة الحالية المخفضة للتدفقات النقدية في إطار الشروط الجديدة ، بما في ذلك أي رسوم مدفوعة مطروحا منها من أي رسوم مستلمة ومخفضة باستخدام معدل الفائدة الفعالة الأصلي ، الذي لا يختلف إلا بعشرة في المائة على الأقل عن القيمة الحالية المخفضة لقيمة التدفقات النقدية المتبقية للمطلوبات المالية الأصلية. إذا كان التعديل غير جوهري ، فإن الفرق بين: (١) القيمة الدفترية للإلتزام قبل التعديل و (٢) القيمة الحالية للتدفقات النقدية بعد التعديل ، يجب أن يتم الإعترافها في بيان الربح أو الخسارة كمكسب أو خسارة تعديل ضمن المكاسب أو الخسائر الأخرى.

المخصصات

يتم الإعتراف بالمخصصات عندما يكون على المجموعة إلتزام (قانوني أو إستدلالي) ينشأ من حدث سابق ، وتكون تكاليف تسوية الإلتزام محتملة ويمكن قياسها بشكل موثوق منه.

المبالغ المدرجة كمخصص هي أفضل تقديرات المقابل المطلوب لتسوية الإلتزام الحالي في تاريخ بيان المركز المالي ، مع الوضع في الإعتبار المخاطر وعدم اليقين المحيطة بالإلتزام. عند قياس الإلتزام باستخدام التدفقات النقدية المقدرة لتسوية الإلتزام الحالي ، فإن قيمته الدفترية هي القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية.

عندما يتوقع أن يتم إسترداد بعض أو جميع المنافع الإقتصادية اللازمة لتسوية مخصص ما من طرف آخر ، تدرج المستحقات كأصل إذا كان من شبه المؤكد أنه سيتم استلام السداد ويمكن قياس المبلغ المستحق بشكل موثوق منه.

توزيع الأرباح

يتم الإعتراف بتوزيع الأرباح للمساهمين كإلتزام في البيانات المالية الموحدة في الفترة التي يتم فيها اعتماد هذه التوزيعات من قبل الجمعية العمومية للمجموعة.

مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين والمساهمة في صندوق التقاعد

تحتسب المجموعة مخصصاً لمكافآت نهاية الخدمة للموظفين. يستند إستحقاق تلك المكافآت على أساس آخر راتب للموظف ومدة خدمته. شريطة إكمال الحد الأدنى لمدة الخدمة ، والمحتسبة وفقاً لأحكام قانون العمل القطري وعقود الموظفين وتدفع عند الإستقالة أو إنهاء خدمة الموظف. التكاليف المتوقعة لمكافآت نهاية الخدمة تتراكم على مدى فترة التوظيف.

تلتزم المجموعة بالمساهمة في صندوق التقاعد وتحتسب المساهمة كنسبة مئوية من مرتبات الموظفين القطريين وفقاً لقانون التقاعد والمعاشات رقم (٢٤) لسنة ٢٠٠٢. إن حصة المجموعة في هذه المساهمات تحتسب على أساس نسبة من راتب الموظفين القطريين. إن إلتزامات المجموعة تكون محدودة لتلك المساهمات، ويتم إجتسابها كمصروف عند إستحقاقها.

لا يتم خصم هذا المخصص نظراً لأن الفرق بين المخصص المذكور في بيان المركز المالي والقيمة الحالية الصافية لا يُتوقع أن يكون كبيراً.

إيضاحات حول

البيانات المالية الموحدة (تتمه)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣- السياسات المحاسبية الجوهرية (تتمه)

الاعتراف بالإيرادات (تتمه)

تعترف المجموعة بالإيرادات من المصادر الرئيسية:

- إيرادات من الأنشطة الصناعية
- إيرادات المقاولات.
- إيرادات الخدمات.

يتم قياس الإيرادات على أساس المقابل الذي تتوقع المجموعة استحقاقه في العقد المبرم مع العميل ويستثنى المبالغ التي تم جمعها نيابة عن أطراف ثالثة. تدرج المجموعة الإيرادات عندما تقوم بتحويل السيطرة في منتج أو خدمة إلى عميل.

إيرادات من الأنشطة الصناعية

تشمل الإيرادات من الأنشطة الصناعية إيرادات بيع الأسمنت. يتم الإعتراف بالإيرادات من الأنشطة الصناعية عند تحول السيطرة على البضائع، وذلك عندما يتم شحن البضائع إلى موقع العميل المحدد (التسليم). بعد التسليم ، يكون للعميل كامل المقدرة على طريقة توزيع وسعر بيع البضائع ، ويتحمل المسؤولية الأساسية عند تداول البضائع ويتحمل مخاطر التقادم والخسارة فيما يتعلق بالبضائع. تعترف المجموعة بالمبلغ المستحق عندما يتم تسليم البضاعة للعميل حيث يمثل ذلك النقطة الزمنية التي يصبح فيها الحق في المقابل غير مشروط، حيث أن مرور الوقت فقط مطلوب قبل السداد.

(أ) المقابل المتغير

إذا كان المقابل في العقد يتضمن مبلغًا متغيرًا ، تقوم المجموعة بتقدير مبلغ المقابل الذي يحق لها الحصول عليه مقابل تحويل البضائع إلى العميل. يتم تقدير المقابل المتغير عند بداية العقد ويتم تقييده حتى يصبح من المحتمل بدرجة كبيرة ألا يحدث عكس كبير في الإيرادات في مبلغ الإيرادات التراكمية المعترف بها عندما يتم حل حالة عدم التأكد المرتبطة بالمقابل المتغير لاحقًا. توفر بعض عقود بيع المعدات الإلكترونية للعملاء حق العودة وخصومات الحجم. تؤدي حقوق العائد وخصومات الحجم إلى مقابل متغير.

(ب) حق الاسترداد

تمنح بعض العقود العميل الحق في إرجاع البضائع خلال فترة زمنية محددة. تستخدم المجموعة طريقة القيمة المتوقعة لتقدير البضائع التي لن يتم إرجاعها لأن هذه الطريقة تتنبأ بشكل أفضل بمبلغ المقابل المتغير الذي يحق للشركة الحصول عليه. يتم أيضًا تطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٥ بشأن تقييد التقديرات للمقابل المتغير من أجل تحديد مبلغ المقابل المتغير الذي يمكن تضمينه في سعر المعاملة. بالنسبة للبضائع التي من المتوقع إعادتها ، بدلاً من الإيرادات ، تعترف الشركة بالتزام الاسترداد.

(ت) خصومات الحجم

تقدم المجموعة خصومات على الحجم لعملاء معينين بمجرد أن تتجاوز كمية المنتجات المشتراة خلال الفترة الحد المحدد في العقد. يتم مقاصة الخصومات مقابل المبالغ المستحقة الدفع من قبل العميل.

(ث) عنصر التمويل الهام

بوجه عام، تتلقى المجموعة مبالغ مقدمة قصيرة الأجل من عملائها. بإستخدام الأداة العملية بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٥، لا تقوم المجموعة بتعديل المبلغ المتعهد للمقابل وذلك لتأثيرات عنصر التمويل الهام إذا كانت تتوقع بداية العقد أن المدة بين تحويل السلعة أو الخدمة المتععدة بها للعميل، عندما يقوم العميل بالدفع لتلك السلعة أو الخدمة ستكون عام أو أقل.

يتم خصم قيمة المعاملة لهذه العقود باستخدام السعر الذي سينعكس في معاملة تمويل منفصلة بين المجموعة وعملائها عند بداية العقد، وذلك للأخذ في عين الاعتبار عنصر التمويل الهام.

إيرادات الخدمات

تشمل إيرادات الخدمات خدمات التركيب المتعلقة بالأجهزة الأمنية وخدمات وكالة الشحن. يتم الإعتراف بإيرادات الخدمات في وقت معين وبمرور الوقت عند استيفاء التزام الأداء. يتم الإعتراف بالإيرادات عن هذه الخدمات وفقاً لمرحلة إتمام العقد. قامت الإدارة بتقييم أن مرحلة الإنجاز التي تم تحديدها كنسبة من إجمالي الوثئ المتوقع لتقديم الخدمة التي انقضت في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير هي مقياس مناسب للوصول نحو الرضى التام باللتزامات الأداء هذه بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٥. لا يستحق السداد عن مثل تلك الخدمات من العميل حتى تكتمل الخدمات وبالتالي يتم إثبات أصل تعاقدى على مدى الفترة التي يتم فيها تقديم الخدمات والتي تمثل حق المنشأة في الحصول على المقابل لتلك الخدمات التي تم تنفيذها حتى تاريخه.

إيضاحات حول

البيانات المالية الموحدة (تتمه)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣- السياسات المحاسبية الجوهرية (تتمه)

إيرادات المقاولات

يتم الاعتراف بالإيرادات من العقود مع العملاء عند نقل ملكية السلع أو الخدمات إليهم مقابل مبلغ يعكس المقابل الذي تتوقع المجموعة الحصول عليه مقابل تلك السلع أو الخدمات.

يحق للمجموعة إصدار فواتير للعملاء بناءً على تحقيق سلسلة من مراحل الأداء المحددة. عند بلوغ مرحلة معينة، يُرسل للعميل بيان عمل ذي صلة وفاتورة بدفعة تلك المرحلة. تكون المجموعة قد اعترفت مسبقاً بأصل تعاقدٍ مقابل أي عمل تم إنجازه. يُعاد تصنيف أي مبلغ سبق الاعتراف به كأصل تعاقدٍ إلى حسابات القبض عند إصدار الفاتورة للعميل. إذا تجاوزت دفعة المرحلة الإيرادات المُعترف بها حتى تاريخه وفقاً لطريقة التكلفة إلى التكلفة، فإن المجموعة تُسجل التزاماً تعاقدياً بالفرق. لا يُعتبر هناك عنصر تمويلي كبير في عقود الإنشاء مع العملاء، حيث إن الفترة بين الاعتراف بالإيرادات وفقاً لطريقة التكلفة إلى التكلفة ودفعة المرحلة دائماً أقل من سنة واحدة.

ايرادات تأجير السيارات

يعترف بايرادات الخدمات عندما يتم تسليم الخدمة، متضمناً من حيث موقعها على اساس معدل تأجير يومي للسيارات المؤجرة بخصوص عقود السنوية. الايراد من تأجير السيارات على أساس زمني يتم الاعتراف بها على مدى الوقت الذي يستلم العميل فيه الخدمة و يتمتع بالمنفعة المقدمة من أداء المجموعة.

ايرادات خدمات الشحن

تم تعيين المجموعة كوكيل لتقديم العديد من الخدمات لمديريها والتي تشمل خدمات التسويق والمعلومات، وتخليص السفن وتربيتها، وعمليات الشحن بما في ذلك تحميل وتحويل الشحن / غرامات التأخير والتحقيقات / تنسيق المطالبات.

يتم الاتفاق على رسم في الاتفاقية مع المسؤولين عن خدمات الوكالة على أساس عدد زيارات السفن في ميناء دولة قطر. وبالمثل، يتم الاتفاق بشكل منفصل على رسوم مراقبة الحاويات (المتعلقة بعمليات الشحن) وعمولة تحميل وتحويل الرسوم/غرامات التأخير. يتم الاعتراف بالإيرادات المتعلقة بالدخل أعلاه مع مرور الوقت عند استيفاء التزام الأداء.

بالنسبة لعمليات السفن وخدمات الرعاية، يعتبر تفريغ السفينة من الميناء القطري بمثابة نقطة الاعتراف بالإيرادات. يتم الاعتراف بالإيرادات على أساس شهري، بناءً على عدد السفن التي تم تخليصها بحلول نهاية الشهر.

بالنسبة لعمليات الشحن بما في ذلك تحميل الرسوم وتحويلها، يعتبر التفريغ/تحميل البضائع المكتمل لهذا الشهر المحدد بمثابة نقطة التعرف على الإيرادات.

دخل الخدمات المقدمة من خدمات الشحن

تقدم المجموعة خدمات تخليص الموانئ وشحن البضائع لعملائها، حيث أنها حاصلة على رخصة تخليص الميناء.

يتم الاعتراف بالإيرادات المتعلقة بإيرادات الخدمات الخاصة بتقديم خدمات الشحن والتخليص في الموانئ مع مرور الوقت عند استيفاء التزام الأداء.

ايرادات تأجير

يتم الاعتراف بإيرادات تأجير الإستثمارات العقارية كإيرادات بطريقة القسط الثابت على مدى فترة الإيجار. يتم الاعتراف بحوافز الإيجار الممنوحة كجزء لا يتجزأ من إجمالي إيرادات الإيجار، على مدى فترة الإيجار.

إيرادات توزيع الأرباح

يتم الاعتراف بإيرادات توزيعات الأرباح من الاستثمارات عندما يحق للمجموعة استلام التوزيعات النقدية المستحقة على أنه يكون من المحتمل أن المنافع الاقتصادية سوف تتدفق للمجموعة ومقدار الدخل يمكن قياسها بشكل موثوق. يتم الاعتراف بإيرادات توزيعات الأرباح في بيان الربح أو الخسارة الموحد في التاريخ الذي يحق للمجموعة فيه استلام المبلغ.

إيرادات التمويل

يتم الاعتراف بإيرادات التمويل من الموجودات المالية عندما يكون من المحتمل أن تتدفق منافع إقتصادية للمجموعة ومقدار الدخل يمكن قياسه بشكل موثوق. تستحق إيرادات التمويل على أساس الوقت بناءً على المبلغ المتبقي ومعدل الأرباح الفعال المطبق، وهو المعدل الذي يخصم المقبوضات النقدية المستقبلية المتوقعة خلال العمر المتوقع للأصل المالي مقابل صافي القيمة الدفترية لذلك الموجود عند الاعتراف المبدئي.

إيضاحات حول

البيانات المالية الموحدة (تتمه)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣- السياسات المحاسبية الجوهرية (تتمه)

تكاليف الاقتراض

تكاليف الاقتراض التي تنسب مباشرة إلى حيازة أو إنشاء أو إنتاج موجودات مؤهلة ، وهي الموجودات التي تأخذ بالضرورة فترة كبيرة من الوقت لتصبح جاهزة للاستخدام أو البيع ، تضاف إلى تكلفة تلك الموجودات ، حتى يحين الوقت الذي تكون فيه الموجودات جاهزة بشكل جوهري للاستخدام المقصود منها أو البيع. يتم خصم إيرادات الاستثمار المتحققة من الاستثمار المؤقت لقروض محددة حتى يتم إنفاقها على الموجودات المؤهلة من تكاليف الاقتراض المؤهلة للرسملة.

يتم إثبات جميع تكاليف الاقتراض الأخرى في بيان الربح أو الخسارة وبنود الدخل الشامل الأخرى الموحد في الفترة التي يتم تكيدها فيها.

معاملات العملة الأجنبية

عند إعداد البيانات المالية الخاصة بشركات المجموعة ، يتم الاعتراف بالمعاملات بعملة أجنبية ما عن العملة التشغيلية للمجموعة (العملات الأجنبية) وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تواريخ تلك المعاملات. في نهاية كل فترة تقرير ، يتم تحويل البنود المالية المنفذة بعملات أجنبية وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تلك التواريخ. البنود غير المالية المدرجة بالقيمة العادلة والمنفذة بعملات أجنبية ، يتم تحويلها وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ تحديد القيمة العادلة. لا يتم تحويل البنود غير النقدية التي تقاس استناداً إلى التكلفة التاريخية بالعملة الأجنبية. فروقات سعر الصرف للبنود النقدية تدرج في الربح أو الخسارة في الفترة التي تنشأ فيها ، باستثناء ما هو وارد في المعايير.

الضريبة الحالية

تعتمد الضريبة المستحقة حالياً على الربح الخاضع للضريبة للسنة. يختلف الربح الخاضع للضريبة عن الربح كما هو مذكور في بيان الربح أو الخسارة بسبب عناصر الدخل أو المصروفات الخاضعة للضريبة أو القابلة للخصم في سنوات أخرى والعناصر التي لا تخضع للضريبة أو القابلة للخصم أبداً.

الضريبة المؤجلة

يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة على الفروق المؤقتة بين المبالغ المحملة للموجودات والمطلوبات في البيانات المالية وقواعد الضرائب المقابلة المستخدمة في حساب الربح الخاضع للضريبة. يتم الاعتراف بالمطلوبات الضريبية المؤجلة بشكل عام لجميع الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة. يتم الاعتراف بالموجودات الضريبية المؤجلة بشكل عام لجميع الفروق المؤقتة القابلة للخصم إلى الحد الذي يكون فيه من المحتمل أن تكون الأرباح الخاضعة للضريبة متاحة لاستخدام تلك الفروق المؤقتة القابلة للخصم.

يتم مراجعة المبلغ المحمول للموجودات الضريبية المؤجلة في نهاية كل فترة إعداد تقارير وتخفيضه إلى الحد الذي لم يعد من المحتمل فيه أن تكون الأرباح الخاضعة للضريبة كافية للسماح باسترداد كل أو جزء من الأصل.

يتم قياس الالتزامات والموجودات الضريبية المؤجلة بمعدلات الضريبة المتوقع تطبيقها في الفترة التي يتم فيها تسوية الالتزام أو تحقيق الأصل. يعكس قياس الالتزامات والموجودات الضريبية المؤجلة العواقب الضريبية التي قد تترتب على الطريقة التي تتوقع بها المجموعة. في نهاية فترة إعداد التقارير، استرداد أو تسوية القيمة الدفترية لموجوداتها والتزاماتها.

يتم الاعتراف بالضريبة الحالية والمؤجلة في بيان الأرباح أو الخسائر، باستثناء الحالات التي تتعلق بنود يتم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر أو مباشرة في حقوق الملكية، وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بالضريبة الحالية والمؤجلة أيضاً في الدخل الشامل الآخر أو مباشرة في حقوق الملكية على التوالي.

الأرباح لكل سهم

تقدم المجموعة بيانات الأرباح الأساسية والمخففة لكل سهم لأسهمها العادية. يتم حساب الأرباح الأساسية لكل سهم عن طريق قسمة الربح أو الخسارة المنسوبة إلى المساهمين العاديين للمجموعة على متوسط عدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة. يتم تحديد الأرباح المخففة لكل سهم عن طريق تعديل الربح أو الخسارة المنسوبة إلى المساهمين العاديين والمتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة لتأثيرات جميع الأسهم العادية المحتملة المخففة، والتي تتكون من سندات قابلة للتحويل وخيارات الأسهم الممنوحة للموظفين، إن وجدت.

إيضاحات حول

البيانات المالية الموحدة (تتمه)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣- السياسات المحاسبية الجوهرية (تتمه)

التقارير القطاعية

يعتبر القطاع التشغيلي أحد مكونات المجموعة التي تشارك في أنشطة تجارية قد تجني منها إيرادات وتتكد مصروفات، بما في ذلك الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالمعاملات مع أي من مكونات المجموعة الأخرى، والتي تتم مراجعة نتائجها التشغيلية بانتظام من قبل الإدارة العليا للمجموعة (باعتبارها صانع القرار التشغيلي الرئيسي) لاتخاذ القرارات بشأن الموارد المخصصة لكل قطاع وتقييم أدائه، والتي تتوفر لها معلومات مالية منفصلة.

الإيجارات

تنظر المجموعة فيما إذا كان العقد عبارة عن أو يحتوي على عقد إيجار. يُعرَّف عقد الإيجار بأنه «عقد ، أو جزء من عقد ، ينقل الحق في استخدام الأصل (الأصل الأساسي) لفترة زمنية مقابل مبلغ مادي».

لتطبيق هذا التعريف، تقوم المجموعة بالتقييم فيما إذا كان العقد يفي بالتقييمات المهمة الثلاث والتي إما:

- العقد يتضمن موجود محدد، والتي فيما إذا كان مذكور صراحة في العقد أو مذكور ضمناً ومحدد بالوقت عند إتاحة الموجود للشركة
- للشركة الحق بالحصول بشكل جوهري على كل الفوائد الأقتصادية من إستخدام الموجود المعرف خلال فترة الاستخدام، مع الأخذ في الاعتبار حقها من خلال النطاق المحدد للعقد

- للشركة الحق بتوجيه مباشر إستخدام الموجود المحدد خلال فترة الاستخدام، تقوم الشركة بتقييم فيما إذا كان لها الحق بتوجيه "كيف ولأي غرض" بأن الموجود يتم إستخدامه خلال الفترة.

المجموعة كمستأجر

عند بدء العقد، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان العقد يمثل أو يحتوي على عقد إيجار. يعتبر العقد أو يحتوي على عقد إيجار إذا كان العقد ينقل الحق في السيطرة على استخدام أصل محدد لفترة من الوقت مقابل مقابل.

عندما يثبت أن المجموعة مستأجر، يتم الاعتراف بأصل حق الاستخدام (راجع السياسة المحاسبية «موجودات حق الاستخدام») ومطلوبات الإيجار في تاريخ بدء عقد الإيجار. يتم قياس التزام الإيجار مبدئيا بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار التي لم يتم دفعها في تاريخ البدء، مخصصًا باستخدام سعر الفائدة الضمني في عقد الإيجار، أو إذا لم يكن من الممكن تحديد هذا المعدل بسهولة، يتم استخدام معدل الاقتراض الإضافي. تتكون دفعات الإيجار المتضمنة في قياس التزام الإيجار مما يلي:

- المدفوعات الثابتة، بما في ذلك المدفوعات الثابتة الجوهرية؛

- دفعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو معدل، يتم قياسها مبدئياً باستخدام المؤشر أو المعدل كما في تاريخ البدء؛

- المبالغ المتوقع سدادها بموجب ضمان القيمة المتبقية. و سعر الممارسة بموجب خيار الشراء الذي تكون المجموعة متأكدة بشكل معقول من ممارسته، ودفعات الإيجار في فترة تجديد اختيارية إذا كانت المجموعة متأكدة بشكل معقول من ممارسة خيار التمديد، و غرامات الإنهاء المبكر لعقد الإيجار ما لم تكن المجموعة متأكدة بشكل معقول عدم الإنهاء المبكر.

يتم إعادة قياس مطلوبات الإيجار عندما يكون هناك تغيير في دفعات الإيجار المستقبلية الناشئة عن تغيير في المؤشر أو المعدل، إذا كان هناك تغيير في تقدير المجموعة للمبلغ المتوقع دفعه بموجب ضمان القيمة المتبقية، أو إذا كانت المجموعة تغير تقييمه بشأن ما إذا كان سيمارس خيار الشراء أو التمديد أو الإنهاء. عندما يتم إعادة قياس مطلوبات الإيجار بهذه الطريقة، يتم إجراء تعديل مماثل على القيمة الدفترية لموجودات حق الاستخدام، أو يتم تسجيله في الربح أو الخسارة إذا تم تخفيض القيمة الدفترية لأصل حق الاستخدام إلى صفر.

المجموعة كمؤجر

المجموعة تصنف إيجاراتها إما أيجارات تشغيلية أو تمويلية.

يتم تصنيف الأيجارات كأيجار تمويلي إذا كانت تحول بشكل جوهري كل المخاطر والجزاءات العرضية لملكية الموجودات المعنية، وتصنف كأيجار تشغيلي إذا لم يتم ذلك.

تجميع الموجودات حق الاستخدام

تقوم المجموعة بحساب الموجودات وتحديثها كمحفظة بناءً على خصائصها المتشابهة، كما طبقت متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ على التقديرات والافتراضات التي تعكس حجم وتكوين تلك المحفظة.

إيضاحات حول

البيانات المالية الموحدة (تتمه)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣- السياسات المحاسبية الجوهرية (تتمه)

الأحداث بعد تاريخ التقرير

يتم تعديل البيانات المالية المجموعة لتعكس الأحداث التي وقعت بين تاريخ إعداد التقرير وتاريخ اعتماد البيانات المالية المجموعة للإصدار، بشرط أن تقدم دليلاً على الظروف التي كانت قائمة في تاريخ إعداد التقرير. تتم مناقشة أي أحداث بعد نهاية السنة غير قابلة للتعديل في البيانات المالية المجموعة عندما تكون جوهرية.

التصنيف المتداول مقابل التصنيف غير المتداول

تقدم المجموعة الموجودات و المطالبات على أساس التصنيف المتداول/غير المتداول، يكون الأصل متداولاً عندما يكون:

- من المتوقع تحقيقه أو من المقصود بيعه أو استهلاكه في دورة تشغيلية عادية

- محتفظ به في المقام الأول لغرض التداول

- من المتوقع تحقيقه خلال اثني عشر شهرًا بعد فترة إعداد التقارير، أو

- نقد أو شبه نقد ما لم يتم تقييد تبادله أو استخدامه لتسوية التزام لمدة اثني عشر شهرًا على الأقل بعد فترة إعداد التقارير

يتم تصنيف جميع الموجودات الأخرى على أنها غير متداولة.

يكون الالتزام متداولاً عندما:

- من المتوقع تسويته في دورة التشغيل العادية

- يتم الاحتفاظ به في المقام الأول لغرض التداول

- من المقرر تسويته خلال اثني عشر شهرًا بعد فترة إعداد التقارير، أو

- لا يوجد حق غير مشروط لتأجيل تسوية الالتزام لمدة اثني عشر شهرًا على الأقل بعد فترة إعداد التقارير

تصنف المجموعة جميع المطلوبات الأخرى على أنها غير متداولة.

المسائل المتعلقة بالمناخ

تأخذ المجموعة في الاعتبار المسائل المتعلقة بالمناخ عند إصدار الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية، حيثما كان ذلك مناسبًا. يشمل هذا التقييم نطاقًا واسعًا من الآثار المحتملة على المجموعة نتيجةً للمخاطر المادية ومخاطر التحول. من المتوقع أن تؤثر معظم المخاطر المتعلقة بالمناخ على مدى فترة أطول عمومًا من تاريخ استحقاق معظم الالتزامات التعاقدية. ومع ذلك، فإن المسائل المتعلقة بالمناخ تزيد من عدم اليقين في التقديرات والافتراضات التي تستند إليها بعض بنود البيانات المالية.

حاليًا، لا تُؤثر المخاطر المتعلقة بالمناخ تأثيرًا كبيرًا على القياس، على الرغم من أن المجموعة تراقب عن كثب التغييرات والتطورات ذات الصلة. تشمل البنود والاعتبارات الأكثر تأثرًا بشكل مباشر بالمسائل المتعلقة بالمناخ، على سبيل المثال لا الحصر، العمر الإنتاجي للممتلكات والمعدات، وانخفاض قيمة الموجودات غير المالية، والخسائر الائتمانية المتوقعة، وقياس القيمة العادلة

٤- الأحكام الهامة والمصادر الرئيسية لتقدير عدم اليقين

لغايات تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، والمبينة في الإيضاح رقم ٣ ، يتوجب على الإدارة عمل أحكام وتقديرات وإفتراضات حول القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات التي لا يمكن الحصول عليها من مصادر أخرى. إن التقديرات والافتراضات مبنية على الخبرات السابقة وعلى عوامل أخرى ذات علاقة. ومن الممكن أن تختلف النتائج الفعالة عن تلك التقديرات، يتم مراجعة التقديرات والافتراضات المتعلقة بها بشكل مستمر. يتم الإعتراف بالتعديلات على التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم فيها تعديل التقدير إذا كان التعديل يؤثر فقط في تلك الفترة أو في فترة التعديل والفترات المستقبلية.

١,٤ الأحكام الهامة في تطبيق السياسات المحاسبية

فيما يلي الأحكام الهامة، عدا عن تلك التي تنطوي على تقديرات ، والتي قامت بها إدارة المجموعة كجزء من تطبيق السياسات المحاسبية للشركة والتي لها تأثير جوهري على المبالغ المدرجة في البيانات المالية الموحدة:

إيضاحات حول

البيانات المالية الموحدة (تتمه)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣- السياسات المحاسبية الجوهرية (تتمه)

مبدأ الإستمرارية

قامت الإدارة بعمل تقييم لقدرة المجموعة على الإستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية. كما أنها مقتنعة بأن لدى الشركة الموارد التي تمكنها من مواصلة العمل بالمستقبل القريب. قامت الشركة بتحقيق أرباح، كما أن لديها موجودات صافية موجبة (حقوق ملكية) ورأس مال عامل وتدفقات نقدية إيجابية كما في نهاية السنة. علاوة على ذلك، فإن الإدارة ليست على علم بأية شكوك مادية من الممكن أن تضفي شك على قدرة الشركة على الإستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية. وعليه يتم الإستمرار في إعداد البيانات المالية على أساس مبدأ الإستمرارية.

الاعتراف بالإيرادات

قامت المجموعة بتطبيق الأحكام التالية التي تؤثر بشكل جوهري على تحديد مبلغ وتوقيت الإيرادات من العقود المبرمة مع العملاء:

تحديد ألتزامات الأداء في عملية بيع مجمعة للمعدات وخدمات التركيب.

تحديد التزامات الأداء في عملية بيع المعدات وخدمات التثبيت المجمععة

تقدم المجموعة خدمات التركيب التي تباع إما بشكل منفصل أو مجمع مع بيع المعدات إلى العميل. تعد خدمات التركيب بمثابة وعد لتحويل الخدمات في المستقبل وهي جزء من التبادل التفاوضي بين المجموعة والعميل.

قررت المجموعة أنه بالإمكان التمييز بين كل من المعدات والتركيب. تشير حقيقة قيام المجموعة ببيع كل من المعدات والتركيب على أساس مستقل إلى أن العميل يمكنه الاستفادة من كلا المنتجين بمفرده. كما قررت المجموعة أن الوعود بتحويل المعدات وتوفير التركيب متضمنة في العقد . المعدات والتركيب ليست مدخلات لعنصر مشترك في العقد. لا تقدم المجموعة خدمة جوهرية متكاملة لأن وجود المعدات والتركيب معاً في هذا العقد لا ينتج عنه أي وظائف إضافية أو مركبة ولا يقوم أي من المعدات أو التركيب بتعديل أو تخصيص الآخر. وبالإضافة إلى ذلك ، فإن المعدات والتركيب غير مترابطة إلى حد كبير أو مترابطة للغاية ، لأن المجموعة ستكون قادرة على تحويل المعدات حتى إذا رفض العميل التركيب ويمكنه توفير التركيب فيما يتعلق بالمنتجات التي يبيعها الموزعون الآخرون. وبالتالي، قامت المجموعة بتخصيص جزء من سعر المعاملة للمعدات وخدمات التركيب بناءً على أسعار البيع النسبية المستقلة.

تحديد توقيت الوفاء بالتزامات الأداء لخدمات التركيب

خُلصت المجموعة إلى أنه يتم الإعتراف بإيرادات خدمات التركيب بمرور الوقت لأن العميل يتلقى ويستهلك في نفس الوقت المزايا التي توفرها المجموعة. حقيقة أن كياناً آخر لن يحتاج إلى إعادة تنفيذ التركيب الذي قدمته المجموعة حتى الآن يدل على أن العميل يتلقى ويستهلك في الوقت نفسه مزايا أداء المجموعة عند تنفيذها.

تحديد توقيت الوفاء ببيع البضائع

يتم الإعتراف بالإيرادات من بيع البضائع عندما يتم تحويل السيطرة على الأصل إلى العميل، بوجه عام عند تسليم البضائع عند النقطة التي يكون للشركة معها حق للدفع، ويكون لدى العميل الصفة القانونية والحيازة الفعالة والمخاطر الجوهرية وفوائد الملكية وقبول البضائع.

تحديد توقيت الوفاء بالتزام الأداء لخدمات التعاقد

خُلصت المجموعة إلى أن الإيرادات من خدمات التعاقد ، بما في ذلك الشحن والخدمات البحرية يتم الاعتراف بها بمرور الوقت على النحو المنصوص عليه في سياسة الاعتراف بالإيرادات.

تحديد توقيت الوفاء بالتزامات الأداء لخدمات تأجير السيارات

خُلصت المجموعة إلى أن الإيرادات المتأتية من خدمات تأجير السيارات يتم تسجيلها بمرور الوقت حيث إنها تقوم بنقل مستمر للسيطرة على السلع أو الخدمات للعملاء. نظرًا لتلقي العميل واستخدامه للمزايا المقدمة وتحويل عملية التحكم في وقت واحد مع مرور الوقت ، يتم أيضًا تحديد الإيرادات بناءً على مدى نقل / إكمال نقل كل التزام من التزامات الأداء. عند تحديد طريقة قياس التقدم الناشئة في التزامات الأداء هذه، نظرنا في طبيعة هذه السلع والخدمات وكذلك طبيعة أدائها.

تحديد ما إذا كانت المجموعة تتعامل بصفتها أصيل أم وكيل

تقوم الإدارة باتخاذ أحكام هامة عند تحديد ما إذا كانت المجموعة تعمل كوكيل أو أصيل. يتم إجراء التقييم لكل تدفق إيرادات منفصل في المجموعة. يتطلب التقييم تحليل المؤشرات الرئيسية، وتحديدًا ما إذا كانت المجموعة:

إيضاحات حول

البيانات المالية الموحدة (تتمه)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣- السياسات المحاسبية الجوهرية (تتمه)

تحديد توقيت الوفاء بالتزامات الأداء لخدمات تأجير السيارات (تتمه)

• يحمل أي مخاطر تتعلق بالمخزون.

• يتحمل المسؤولية الأساسية عن توفير السلع أو الخدمات للعميل.

• لديه الحرية في تحديد الأسعار. و

• يتحمل المخاطر الائتمانية للعميل.

يتم استخدام هذه المؤشرات لتحديد ما إذا كانت المجموعة معرضة للمخاطر والمكافآت الهامة المرتبطة ببيع البضائع أو تقديم الخدمات. على سبيل المثال، أي بيع يتعلق بالمخزون الذي تحتفظ به المجموعة، وليس على أساس الشحن، يعد مؤشرًا قويًا على أن المجموعة تعمل كموكل.

تقدير العامل المتغير للعائدات وخصومات الحجم

تقوم المجموعة بتقدير العوامل المتغيرة التي يجب تضمينها في سعر الصفقة لبيع المعدات مع حقوق الإرجاع و خصومات الحجم.

رسمة التكاليف

تحدد الإدارة ما إذا كانت المجموعة ستعترف بأصل من التكاليف المتكبدة للوفاء بعقد والتكاليف المتكبدة للحصول على عقد إذا كانت التكاليف تلبى جميع المعايير التالية:

(أ) التكاليف تتعلق مباشرة بعقد أو بعقد متوقع يمكن للمجموعة تحديده على وجه التحديد؛

(ب) التكاليف تولد أو تعزز موارد المجموعة التي سيتم استخدامها في تلبية التزامات الأداء في المستقبل؛ و

(ج) من المتوقع استرداد التكاليف.

سيتم استهلاك هذا الأصل على أساس منهجي يتوافق مع نقل السلع أو الخدمات التي يتعلق بها الأصل إلى العميل.

تصنيف الشركات الزميلة

لدى المجموعة استثمارات مختلفة في الشركات الزميلة. على الرغم من امتلاك المجموعة لأكثر من ٥٠٪ من أسهم هذه الشركات، وبموجب الترتيبات التعاقدية، لا تملك المجموعة السيطرة على قرارات السياسة المالية والتشغيلية. وبالتالي لديها تأثير كبير على هذه الشركات الزميلة.

تقييم نموذج العمل

يعتمد تصنيف وقياس الموجودات المالية على نتائج اختبار الأداء التجريبي واختبار نموذج العمل (انظر إيضاح رقم ٣). تحدد المجموعة نموذج العمل على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الموجودات المالية معاً لتحقيق هدف عمل معين. يتضمن هذا التقييم حكماً يعكس جميع الأدلة ذات الصلة بما في ذلك كيفية تقييم أداء الموجودات وقياس أدائها ، والمخاطر التي تؤثر على أداء الموجودات وكيفية إدارتها وكيفية تعويض مدراء الموجودات. تراقب المجموعة الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي تم استبعادها قبل استحقاقها لفهم سبب التخلص منها وما إذا كانت الأسباب متفقة مع الهدف من الأعمال التي تم الإحتفاظ بها. تعتبر المراقبة جزءاً من التقييم المتواصل للمجموعة حول ما إذا كان نموذج العمل الذي يتم فيه الإحتفاظ بالموجودات المالية المتبقية ملائماً ، وإذا كان من غير الملائم أن نغير في نموذج العمل وبالتالي تغييراً مستقبلياً لتصنيف تلك الموجودات. لم تكن مثل هذه التغييرات مطلوبة خلال الفترات المعروضة.

الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

كما تم شرحه في إيضاح رقم ٣ ، يتم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة كمخصص يعادل الخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة ١٢ شهراً لموجودات المرحلة ١ ، أو الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى حياة موجودات المرحلة ٢ أو المرحلة ٣. ينتقل الأصل إلى المرحلة ٢ عندما تزيد مخاطر الائتمان بشكل جوهري منذ الإعتراف المبدئي. لا يحدد المعيار الدولي للتراير المالية رقم ٩ ما يشكل زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان. عند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان لأصل ما قد زادت بشكل جوهري ، تأخذ المجموعة في الحسبان المعلومات النوعية والكمية المعقولة والمعلومات المستقبلية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمه)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣- السياسات المحاسبية الجوهرية (تتمه)

دعاوى قضائية

يصف الإيضاح رقم ٣٩ عدد من الإجراءات القانونية ضد المجموعة. إختارت الإدارة عدم تكوين مخصص لأي مطالبات ضد المجموعة حيث أن النتيجة النهائية للإجراءات القانونية ليست مؤكدة ، ولا يعتقد بأن لها أي تأثير مالي.

قياس الإستثمارات العقارية

إن إدارة المجموعة مطالبة بتطبيق إما طريقة القيمة العادلة أو طريقة التكلفة كسياسة محاسبية لقياس إستثماراتها العقارية وتطبيق هذه السياسة على جميع الإستثمارات العقارية ، إلا إذا كانت تحتفظ بالإستثمار العقاري كمستأجر بموجب عقد إيجار تشغيلي ، والذي بموجبه يجب قياس هذه الإستثمارات العقارية بالقيمة العادلة فقط.

إختارت المجموعة تطبيق طريقة القيمة العادلة لأغراض قياس إستثماراتها العقارية في بيان المركز المالي.

إطفاء حق استخدام موجودات

إن حق إستخدام موجودات عادة يتم إطفائها على مدار أعمارها الإنتاجية وشروط عقد الأيجار على أساس القسط الثابت أيهما أقل. إذا كانت الشركة متأكدة بشكل معقول من ممارسة أختيار الشراء، فإن أهلاك حق أستخدام الموجودات يتم على مدار الحياة الإنتاجية للموجودات. تقوم الإدارة بالمراجعة السنوية للأعمار الإنتاجية لهذه الموجودات. يمكن تعديل نسبة الأهلاك المستقبلية عندما تعتقد الإدارة بوجود أختلاف في الأعمار الإنتاجية عن التقديرات السابقة. لم تعتبر تلك التعديلات ضرورية في نهاية السنة الحالية.

إنخفاض قيمة الممتلكات والمعدات وحق إستخدام الموجودات

يتم مراجعة القيم الدفترية للممتلكات والمعدات وحق إستخدام موجودات الشركة بكل تاريخ تقرير لتحديد ما إن كان هناك أية إشارة على تدني القيمة. تتطلب عملية تحديد كون الشيء منخفض في قيمته إجراء بعض الأحكام. كما في تاريخ التقرير لم تحدد الإدارة أي دليل من خلال التقارير الداخلية تشير إلى وجود إنخفاض قيمة أصل أو فئة من موجودات باستثناء ما تم الإفصاح عنه في الايضاح ٥ من البيانات المالية.

تصنيف العقارات المؤجرة - المجموعة فيها مؤجر

دخلت المجموعة في عقود إيجار لعقاراتها التجارية لمحفظه استثمراتها العقارية حددت الشركة بناء على التقييم وأحكام وشروط الترتيبات، مثل شرط الأيجار التي لا يكون جزءاً مهماً من الحياة الأقتصادية للعقار التجاري والقيمة الحالية على الأقل لدفعات الأيجار والتي لا تتعدى بشكل جوهري للقيمة العادلة للعقار التجاري والتي تبقي كافة المخاطر المهمة والتعويض عن ملكية هذه العقارات وقيد العقود كأيجارات تشغيلية.

المجموعة كمؤجر

المجموعة تصنف إيجاراتها إما أيجارات تشغيلية أو تمويلية.

يتم تصنيف الأيجارات كأيجار تمويلي إذا كانت تحول بشكل جوهري كل المخاطر والجزاءات العرضية لملكية الموجودات المعنيه. وتصنف كأيجار تشغيلي إذا لم يتم ذلك.

تحديد فيما إذا كان العقد هو، أو يحتوي على إيجار - المجموعة فيها مستأجر

ان المجموعة تقوم بتحديد فيما إذا كان العقد يشير إلى، أو يتضمن، إيجار إذا ما كان العقد يشير إلى الحق بالسيطرة على إستخدام موجود محدد، تحدد قيمته أخذه بالأعتبار فيما إذا كانت الشركة لها الحق بالحصول بشكل جوهري على كافة الفوائد الأقتصادية من إستخدام موجود محدد من خلال فترة الأستخدام ولها الحق في توجيه حق إستخدام موجود محدد خلال فترة الأستخدام.

عند تحديد مدة الإيجاؤ، تأخذ الإدارة بالأعتبار كافة الحقائق والظروف التي تخلق حافز أقتصادي لأستخدام الحق لحرية الأختيار، أو لا تستخدم حق نهائي لحرية الأختيار. تمديد حق الأختيارات (أو الفترات بعد إنهاء الأختيارات) تتضمن فقط شروط الإيجارات فيما إذا كانت الايجارات معقولة للتأكد من التمديد (أو لا يتم أنهاها). يتم إعادة التقييم فيما إذا كانت شروط الأيجار إذا تم الأستخدام فعلاً (أو لم يتم الأستخدام) أو أصبحت الشركة ملزمة بالأستخدام (أو غير مستخدمة) لها. أن تقييم التاكيد المعقول لذلك يتم مراجعته في حالة حدوث أمر مهم أو تم حدوث تغيرات مهمة في الظروف، التي تؤثر على التقييم وذلك من خلال سيطرة المستأجر.

فيما يلي أهم العوامل الأكثر ارتباطاً بالعادة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمه)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣- السياسات المحاسبية الجوهرية (تتمه)

تحديد فيما إذا كان العقد هو، أو يحتوي على إيجار - المجموعة فيها مستأجر (تتمه)

• إذا كان هناك جزاءات مادية لإنهاء العقد (أو عدم تمديده) تكون الشركة متيقنة بشكل معقول من التمديد (أو عدم الأنهاء).

• إذا كان من المتوقع وجود تحسينات مهمة على العين المستأجره تؤثر على القيمة المتبقية لها، تكون الشركة في وضع يقين معقول للتمديد (أو عدم الأنهاء).

• خلافاً لذلك، فإن المجموعة تأخذ بالأعتبار عوامل أخرى متضمنة الفترة التاريخية للأيجار، والتكلفة وفترة أنقطاع العمل، فإن

المطلوب موجودات إيجار لتحل محل الموجود المؤجر.

تحديد معدل الإقتراض الإضافي - المجموعة فيها كمستأجر

لا يمكن للمجموعة أن تحدد بسهولة سعر الفائدة الضمني في عقد الإيجار ، وبالتالي ، تستخدم معدل الاقتراض الإضافي لقياس مطلوبات الإيجار. معدل الاقتراض الإضافي هو معدل الفائدة الذي يتعين على المجموعة دفعه للاقتراض على مدة ماثلة ، مع ضمان مماثل ، الأموال اللازمة للحصول على أصل ذي قيمة ماثلة لأصل حق الاستخدام في أصل اقتصادي مماثل. لذلك يعكس معدل الإقتراض الإضافي ما «يتعين على المجموعة دفعه» ، وهو ما يتطلب تقديرًا عند عدم توفر أسعار ملحوظة (مثل الشركات التابعة التي لا تدخل في معاملات تمويل) أو عندما تحتاج إلى تعديل لتعكس شروط وأحكام عقد الإيجار (على سبيل المثال ، عندما لا تكون عقود الإيجار بالعملة المالية للشركة التابعة). تقوم المجموعة بتقدير معدل الإقتراض الإضافي باستخدام مدخلات يمكن ملاحظتها (مثل أسعار الفائدة في السوق) عندما تكون متاحة ومطلوبة لإجراء بعض التقديرات الخاصة بالمنشأة.

القيمة العادلة وفعالية التحوط لتحوطات التدفقات النقدية

يتم اشتقاق القيمة العادلة للتحوط بناء على تأكيد من البنوك. تجري الإدارة فحصا مستقلا لتقييم صحة القيمة العادلة. تراجع الإدارة أيضا العلاقة التحوطية بين عقد مبادلة أسعار الفائدة والقرض ذات الصلة على أساس منتظم. تم التوصل إلى أن التحوط فعال جدا. ونتيجة لذلك، يتم تسجيل القيمة العادلة للمشتق في حقوق الملكية ضمن بند احتياط التحوط.

٢,٤ المصدر الرئيسي للتقدير

يتم مناقشة الافتراضات الرئيسية المتعلقة بالمستقبل ، والمصادر الرئيسية الأخرى لعدم اليقين في تاريخ بيان المركز المالي ، والتي تنطوي على خطر كبير من التسبب في تعديل جوهري للقيم الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية التالية على النحو التالي:

نسبة الإنجاز

تستخدم المجموعة طريقة المدخلات للإعتراف بالإيرادات على أساس جهود الشركة أو المدخلات للرضى بالالتزام الأداء عند إحتساب عقود الإنشاء الخاصة به. ويتم ذلك بقياس التكاليف المتكبدة حتى تاريخه ، مقارنة بالتكاليف الإجمالية المتوقع تكبدها (التكاليف النهائية المتوقعة).

في تاريخ كل تقرير، يتعين على المجموعة تقدير مرحلة الإنجاز وتكاليف الإنجاز في عقود الإنشاء. تتطلب هذه التقديرات أن تقوم المجموعة بعمل تقديرات للتكاليف المستقبلية التي سيتم تكبدها ، بناءً على العمل الذي سيتم تنفيذه بعد تاريخ التقرير. وتشمل هذه التقديرات أيضاً تكلفة المطالبات المحتملة من جانب المقاولين من الباطن وتكلفة الوفاء بالتزامات تعاقدية أخرى مع العملاء. تنعكس آثار أي مراجعة لهذه التقديرات في السنة التي يتم فيها مراجعة التقديرات. عندما يكون من المحتمل أن يتجاوز إجمالي تكاليف العقد إجمالي إيرادات العقد ، يتم إثبات إجمالي الخسارة المتوقعة فوراً ، كما هو متوقع ، سواء بدأ العمل في هذه العقود أم لا. تستخدم المجموعة فرقها التجارية مع مدراء المشاريع لتقدير تكاليف إكمال عقود البناء. يتم تضمين عوامل مثل التأخر في تاريخ الانتهاء المتوقع والتغيرات في نطاق العمل والتغيرات في أسعار المواد والزيادة في تكاليف العمالة والتكاليف الأخرى في تقديرات تكاليف البناء وفقاً لأفضل التقديرات التي يتم تحديثها بشكل منتظم.

تدني قيمة الشهرة

تطلب تحديد ما إذا كانت الشهرة قد تدنت قيمتها تقدير قيمة استخدام الوحدات المولدة للنقد التي تم تخصيص الشهرة لها.

ويطلب حساب قيمة الاستخدام من الإدارة تقدير التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الوحدة المولدة للنقد، بالإضافة إلى

إيضاحات حول

البيانات المالية الموحدة (تتمه)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

- ممتلكات ومصانع ومعدات (تتمه)

بعض التسهيلات الإئتمانية مضمونة برهن حيازي على مصانع والآت ومعدات (إيضاح (٢٢ (١).

يتم توزيع قيمة الإستهلاك للسنة على النحو التالي:

٢٠٢٥	٢٠٢٤
ريال قطري	ريال قطري
٥٠,٢٢٠,٤٧٤	٥٤,٥١٧,٢٦٦
٥٣,٧٥١	٦٢,٢٤٤
٩,٩٢٥,٢٦٣	١١,٧٧٠,٢٥٦
٦٠,١٩٩,٤٨٨	٦٦,٣٤٩,٧٦٦

خلال السنة، وبناءً على قرار استخدام عقار كان مملوكًا ومشغولًا سابقًا كعقار استثماري لتحقيق دخل إيجاري، قامت المجموعة بنقل جزء من العقار المملوك والمشغول إلى استثمارات عقارية. تم النقل بعد تقييم القيمة العادلة للعقار المملوك والمشغول المذكور والتي قُدرت بمبلغ ٢٠,٧٨٥,٥١٤ ريال قطري. وقد نتج عن ذلك ربح قدره ٨,٦٦٠,٦٣١ ريال قطري تم الاعتراف به في الدخل الشامل الآخر وفائض إعادة التقييم ضمن بيان التغيرات في حقوق الملكية.

٦- حق استخدام الموجودات

الاراضي	المباني	المعدات البحرية	المجموع
ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري
٨٢,٤٠٢,٨٥٤	٧,٥٢٧,٦٩٩	٨٠,٩٦٥,٢٣٢	-
---	(٣,٧٣٧,٦٨٦)	---	(٣,٧٣٧,٦٨٦)
---	٤٦٩,٤٣٢	---	٤٦٩,٤٣٢
٨٢,٤٠٢,٨٥٤	٤,٢٥٩,٤٤٥	٨٠,٩٦٥,٢٣٢	١٦٧,٦٢٧,٥٣١
٨٧٧,٣٩٧	٣٣٩,٤١٨	---	١,٢١٦,٨١٥
---	(٦٦٧,٤٧٠)	---	(٦٦٧,٤٧٠)
(٣٦,٢٦٣,٩٧٢)	---	(٨٠,٩٦٥,٢٣٢)	(١١٧,٢٢٩,٢٠٤)

الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ **٤٧,٠١٦,٢٧٩** **٣,٩٣١,٣٩٣** **---** **٥٠,٩٤٧,٦٧٢**

الاطفاء المتراكم	كما في ١ يناير ٢٠٢٤
٣,٢٧٧,٦٨٠	٤٢,٦٥٨,٨١٠
٦,٣٢٣,٢٦٠	٢٣,٧٤٤,٨٣٤
---	(٣,٧٣٧,٦٨٦)

الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣٦,٦٠٠,٩٤٠	١,٧٧٥,٦٢٣	٢٤,٢٨٩,٣٩٥	٦٢,٦٦٥,٩٥٨
اطفاء خلال السنة	٣,٣٥٩,٣٦٣	١,١٩٣,٣٥٩	٩,٤٤٥,٨٥٦	١٣,٩٩٨,٥٧٨
عقود إيجار منتهية	---	(٦٦٧,٤٧٠)	---	(٦٦٧,٤٧٠)
إلغاء عقود الإيجار	(١٥,٢٨٧,٤٣٠)	---	(٣٣,٧٣٥,٢٥١)	(٤٩٠,٢٢,٦٨١)

الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ **٢٤,٦٧٢,٨٧٣** **٢,٣٠١,٥١٢** **---** **٢٦,٩٧٤,٣٨٥**

صافي القيمة الدفترية	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
٢٢,٣٤٣,٤٠٦	١,٦٢٩,٨٨١
٤٥,٨٠١,٩١٤	٢,٤٨٣,٨٢٢

تم تحميل الإطفاء كما يلي:

تكلفة الايرادات	مصاريف ادارية و عمومية (إيضاح (٣٢	المجموع
٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٤
ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري
٢٢,٤٣١,٨٥٢	١٢,٧٥١,٨٦٥	٢٢,٤٣١,٨٥٢
١,٣١٢,٩٨٢	١,٢٤٦,٧١٣	١,٣١٢,٩٨٢
٢٣,٧٤٤,٨٣٤	١٣,٩٩٨,٥٧٨	٢٣,٧٤٤,٨٣٤

إيضاحات حول

البيانات المالية الموحدة (تتمه)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٧- إستثمارات عقارية

٢٠٢٥	٢٠٢٤
ريال قطري	ريال قطري
٨٣٨,٠١٦,٧٢٢	٨٢١,٠٥٠,٤٥٥
٤,٩٠٢,٧٩٦	٣,٩٤٨,٩٣٢
٢٠,٧٨٥,٥١٤	---
٧١٢,٨٦٢	١٣,٠١٧,٣٣٥
٨٦٤,٤١٧,٨٩٤	٨٣٨,٠١٦,٧٢٢

تتكون الاستثمارات العقارية من عدد من العقارات التجارية والسكنية المطورة أو في مرحلة تحت التطوير للحصول على عقود ايجار من خلال تأجيرها لأطراف خارجية.

أن القيمة العادلة للإستثمارات العقارية للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ , تم التوصل إليها على أساس التقييم الذي أجري وذلك بواسطة مقيم عقارات مؤهل خارجي مستقل عن المجموعة , ومعتمد في دولة قطر. ولديه مؤهلات مناسبة معترف بها وخبرة ذات صلة في موقع وفئة العقارات التي يجري تقييمها.

عند تقدير القيمة العادلة للعقارات , يعتبر الاستخدام الأعلى والأفضل للعقارات هو استخدامها الحالي.

يتم تحديد القيمة العادلة من قبل المقيمين المستقلين كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ و ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ باستخدام مزيج تقنيات التقييم التالية وفقاً للجنة المعايير الدولية للتقييم:

• طريقة مقارنة السوق التي تعكس المعاملات الأخيرة في نفس المجال , مع الأخذ في الاعتبار خصائص العقار , والاختلافات في الموقع, والعوامل الفردية , مثل الواجهة والحجم , بين الممتلكات المقارنة , بمعدل متوسط.

• تقدم طريقة الدخل مؤشراً للقيمة من خلال تحويل التدفقات النقدية المستقبلية إلى قيمة حالية واحدة. في إطار نهج الدخل, يتم تحديد قيمة الموجودات بالرجوع إلى قيمة الدخل أو التدفقات النقدية أو التوفيرات في التكاليف الناتجة عن الموجودات.

مدخلات هامة غير ملحوظة

ان معدل المقارنة لكل متر مربع يستخدم للتقييم , عن طريق الأخذ في الاعتبار الفروقات في الموقع , والعوامل الفردية , مثل الواجهة والحجم , بين المقارنات والممتلكات.

وقد تم تقييم جميع العقارات باستخدام نهج مقارنة السوق باستثناء بعض العقارات التجارية التي يتم تقييمها باستخدام طريقة الدخل. يمكن أن يؤدي الاختلاف في افتراض معدل لكل متر مربع من العقار المقارن إلى زيادة / نقص في القيمة العادلة.

يوضح الجدول التالي الإيجارات والإيرادات ومصاريف التشغيل والتغير في القيمة العادلة المتعلقة بالإستثمارات العقارية خلال السنة:

٢٠٢٥	٢٠٢٤
ريال قطري	ريال قطري
٣٤,٥٤١,٩٥٥	٣٣,٩٢٦,٨٠٢
٥,٧٧٨,٨٢١	٤,٠١٣,٢٩٢
٧١٢,٨٦٢	١٣,٠١٧,٣٣٥

لا يوجد لدى المجموعة أي قيود على تسجيل إستثماراتها العقارية أو إلتزاماتها التعاقدية لشراء أو بناء أو تطوير الإستثمارات العقارية أو لإجراء تصليحات أو صيانة أو تحسينات. إن تفاصيل الاستثمارات العقارية للمجموعة والمعلومات حول القيمة العادلة كما في نهاية فترة التقرير هي كما يلي:

٢٠٢٥	٢٠٢٤
ريال قطري	ريال قطري
١٠٣,٣٠٠,٠٠٠	٩٣,٢٠٠,٠٠٠
٧٦١,١١٧,٨٩٤	٧٤٤,٨١٦,٧٢٢
٨٦٤,٤١٧,٨٩٤	٨٣٨,٠١٦,٧٢٢

تعتبر جميع الإستثمارات العقارية من المستوى الثالث في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة.

إيضاحات حول

البيانات المالية الموحدة (تتمه)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٨- الشهرة

	٢٠٢٥	٢٠٢٤
	ريال قطري	ريال قطري
الشهرة	٢٣٠,٥٠٦,٤٠٣	٢٣٠,٥٠٦,٤٠٣

وافق المساهمون في اجتماع الجمعية العمومية غير العادية المنعقد بتاريخ ٢٦ أبريل ٢٠٠٩ على الاستحواذ على نسبة ١٠٠% من مجموعة المستثمرين القطريين الصناعية (ش.م.م) بمبلغ شراء إجمالي وقدره ٨٧٩ مليون ريال قطري والذي تم تسويته من خلال إصدار أسهم إضافية بعلاوة إصدار بلغت ٤٣٥,٧٣ مليون ريال قطري. نتج عن هذه المعاملة شهرة بلغت ٣١٤,٤٦ مليون ريال قطري.

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، تم إجراء مراجعة داخلية لتدني قيمة الشهرة من قبل الإدارة. و قامت الإدارة بتقييم القيم الدفترية للشهرة مع المبالغ المتوقع إستردادها من الوحدة المنتجة للنقد التي تم تخصيص الشهرة لها. تستند المبالغ القابلة للإسترداد بالنسبة للوحدات المنتجة للنقد إلى القيمة عند الإستخدام والتي تحتسب من التدفقات النقدية المتوقعة لمدة خمس سنوات تنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٣٠ باستخدام بيانات الموازنات المعتمدة من قبل الإدارة.

إن الافتراض الرئيسي لحساب القيمة عند الإستخدام هو معدل الخصم المعروض في المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال للمجموعة بنسبة ١٢,٥% (٢٠٢٤: ١٢,٥%). تقدر الإدارة معدلات الخصم التي تعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للأموال والمخاطر الخاصة بوحداث توليد النقد ، وتعتبر أن معدل الخصم المناسب المعدل حسب المخاطر هو ١٢,٥% (٢٠٢٤: ١٢,٥%). تستند التغييرات في الإيرادات والتكاليف المباشرة إلى معدل نمو مركب مفترض قدره ٣% (٢٠٢٤: ٣%) ، بالإضافة إلى الخبرة السابقة وتوقعات التغيرات المستقبلية في السوق.

بناءً على التحليل الذي تم إجراؤه ، فإن المبلغ القابل للاسترداد يتجاوز القيمة الدفترية، وبالتالي لا يتم الاعتراف بأي انخفاض في القيمة في بيان الربح أو الخسارة الموحد.

تم تخصيص القيمة الدفترية للشهرة إلى وحدات توليد النقد ذات الصلة.

تحليل الحساسية

أجرت المجموعة تحليل الحساسية لتدني القيمة إلى التغييرات في الافتراضات الرئيسية المستخدمة لتحديد القيمة القابلة لإسترداد لكل مجموعة من الوحدات المنتجة للنقد التي تم تخصيص الشهرة لها. تعتقد الإدارة أن أي تغيير محتمل معقول في الافتراضات الأساسية التي يعتمد عليها المبلغ القابل للإسترداد لوحدات توليد النقد هذه لن يتسبب في تجاوز القيمة الدفترية للمبلغ القابل للإسترداد من وحدات توليد النقد ذات الصلة.

٩- إستثمار في شركات زميلة

تمتلك المجموعة حصص في شركات زميلة جميعها في قطر، وبنسب من الأرباح والخسائر تتراوح ما بين ٢٠% و ٥٠%. وبالرغم من إمتلاك أكثر من ٥٠% من نسبة المساهمة في هذه الشركات، ووفقاً لترتيبات تعاقدية ، فإن المجموعة لا تملك حق السيطرة وإتخاذ القرارات على السياسات المالية والتشغيلية ، وبالتالي فإنها تملك فقط تأثير كبير على الشركات الزميلة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

تعمل الشركات الزميلة في خدمات الشحن والتصنيع وغيرها.

فيما يلي تفاصيل الحركة في رصيد حساب الاستثمارات الشركات الزميلة خلال السنة:

	٢٠٢٥	٢٠٢٤
	ريال قطري	ريال قطري
الرصيد كما في ١ يناير	٢١,٢٧٤,٨٦٣	٢٩,٠٩٤,٣٥٥
الحصة من الربح / (الخسارة) للسنة	١٦,٦٤٢,٢٠٥	(٤,١٢١,٩٠٣)
توزيعات أرباح مستلمة	(٧,٥٠٥,٠٤٩)	(٣,٦٩٧,٥٨٩)
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر	٣٠,٤١٢,٠١٩	٢١,٢٧٤,٨٦٣

تتم المعاملة المحاسبية لكافة الشركات الزميلة بإستخدام طريقة حقوق الملكية في هذه البيانات المالية الموحدة.

إيضاحات حول

البيانات المالية الموحدة (تتمه)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

	٢٠٢٥	٢٠٢٤
	ريال قطري	ريال قطري
اجمالي الموجودات	٣١٠,٦٥٨,١١٨	٣١٣,٤٤٤,٥٦٥
اجمالي المطلوبات	٢٠٨,٠٥٩,٨٢٨	٢٤٤,٢٢٣,١٨٩
حقوق الملكية	١٠٢,٥٩٨,٢٩٠	٦٩,٢٢١,٣٧٦
الإيرادات	٢١٦,٩٥١,٣١٥	١٩٥,٣٤٦,٣٣٩
صافي ربح السنة	٣٥,٣٦٦,٥٠١	٢,٩٢٤,٣٥٥
الحصة من الربح / (الخسارة)	١٦,٦٤٢,٢٠٥	(٤,١٢١,٩٠٣)
الحصة من الدخل الشامل الاخر	--	--
حصة المجموعة من إجمالي الدخل / (الخسارة) الشاملة	١٦,٦٤٢,٢٠٥	(٤,١٢١,٩٠٣)

* تم احتساب حصة الربح / (الخسارة) من الاستثمارات في الشركات الزميلة استنادًا إلى الحسابات الإدارية وتشمل التعديلات فيما يتعلق بالتأخر في التقارير المالية للشركات المستثمرة وتمثل الفروقات بين الأرقام المتاحة في وقت إعداد البيانات المالية النهائية للمجموعة والنتائج الفعلية للشركات الزميلة كما هو مذكور في بياناتها المالية المراجعة. ولا تتوقع إدارة المجموعة أي فروق جوهرية نتيجة التأخر في إعداد التقرير.

١٠- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر

كما في ٣١ ديسمبر، كانت الاستثمارات في الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر تتضمن ما يلي:

	٢٠٢٥	٢٠٢٤
	ريال قطري	ريال قطري
استثمارات حقوق ملكية غير مدرجة	٩,٦٧٠,٥٠٣	٨,٩٦٤,٥٧٦

*استثمارات حقوق ملكية غير مدرجة يتم ادراجها بالقيمة العادلة كما تم الإفصاح عنه بالايضاح ٣٦.

هذه الإستثمارات هي إستثمارات حقوق ملكية محتفظ بها ليس بهدف للمتاجرة. بل هي محتفظ بها لأغراض إستراتيجية قصيرة وطويلة الأجل. بناء عليه ، إختارت إدارة المجموعة تصنيف هذه الإستثمارات في أدوات حقوق الملكية على أنها إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر حيث تعتقد بأن الاعتراف بالتقلبات قصيرة الأجل في القيمة العادلة لهذه الإستثمارات في الربح أو الخسارة لن يتماشى مع إستراتيجية المجموعة للإحتفاظ بهذه الإستثمارات لأغراض طويلة الأجل والتحقق من إمكانية أدائها على المدى الطويل.

إن احتياطي القيمة العادلة للإستثمارات يمثل الربح أو الخسارة المتراكمة الناتجة عن إعادة تقييم الإستثمارات في أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، بالصافي المحول من المكاسب /الخسائر المتراكمة الي الأرباح المدورة عند الاستبعاد.

١١- موجودات مالية مشتقة

	٢٠٢٥	٢٠٢٤
	ريال قطري	ريال قطري
موجودات مالية مشتقة		
المشتقات المصنفة كأدوات تحوط		
تبادل أسعار الفائدة – تحوطات التدفقات النقدية	٣٢,٧٩٢,٨١٩	٦٤,٤٦٩,٢١٢

أبرمت المجموعة اتفاقيات تبادل على أسعار الفائدة مع مؤسسات مالية. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ ، بلغت القيمة الاسمية القائمة لهذه الاتفاقية مبلغ ٦٤٥,٥٥٤,٥٢٧ ريال قطري (١٧٦,٨٦٤,٢٥٤ دولار أمريكي) (٢٠٢٤: ٣٩,١١٦,٨٠٢ ريال قطري (٢١٩,٧٥٧,٨١٩ دولار امريكي)).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمه)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

II – موجودات مالية مشتقة (تتمه)

تم تصنيف موجودات مالية مشتقة في بيان المركز المالي الموحد كما يلي:

٢٠٢٥	٢٠٢٤
ريال قطري	ريال قطري
٩,٣٦٩,٣٧٦	١٤,٣٢٦,٤٩٢
٢٣,٤٢٣,٤٤٣	٥٠,١٤٢,٧٢٠
٣٢,٧٩٢,٨١٩	٦٤,٤٦٩,٢١٢

II – موجودات العقد

٢٠٢٥	٢٠٢٤
ريال قطري	ريال قطري
٤,٠٦٨,٢٢٦	٢,٨٢٦,٧٨٣
(١,٠٥٠,٦٦٦)	(٣٨٢,٤٦٢)
٣,٠١٧,٥٦٥	٢,٤٤٤,٣٢١
٢٠٢٥	٢٠٢٤
ريال قطري	ريال قطري

التغير في مخصص الخسائر الائتمانية كما هو موضح أدناه:

الرصيد كما في ١ يناير	٤٥٤,٨٨١
مخصص / (عكس مخصص) خلال السنة	٦٦٨,١٩٩
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر	١,٠٥٠,٦٦٦

تقوم إدارة المجموعة دائماً بقياس مخصص الخسارة على موجودات العقد بمبلغ يعادل الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدار عمر الأصل. مع الوضع في الاعتبار الخبرة التاريخية والتوقعات المستقبلية للصناعة. نظراً لأن تجربة الخسارة الائتمانية السابقة للمجموعة لا تُظهر أنماط خسارة مختلفة بشكل كبير بالنسبة لقطاعات مختلفة من العملاء ، فإن مخصص الخسارة بناءً على حالة الإستحقاق السابقة لا يميز بشكل أكبر بين قاعدة العملاء المختلفة للمجموعة؛ لا يوجد تغيرات جوهرية في إجمالي مبالغ موجودات العقد التي أثرت على تقدير مخصص الخسارة.

III – المخزون

٢٠٢٥	٢٠٢٤
ريال قطري	ريال قطري
٣,٨١٨,٧٩٤	٣,٣٨٢,١٨٩
٢٣٥,٢٤٣,٥٧٨	٢٣٩,٠٨٣,٩٥٥
٢٢,٩٥٧,٥١٨	١٨,٥٩٨,٨٦٨
٦٣٤,٠٠٤	١٤٥,٣٧٦
٥٣,٠٧١,٩٤٩	٦١,٥٥١,٠٩٢
٣١٥,٧٢٥,٨٤٣	٣٢٢,٧٦١,٤٨٠
(٢,١٢٧,٠٤٧)	(٢,٤٨٢,١٤٣)
٣١٣,٥٩٨,٧٩٦	٣٢٠,٢٧٩,٣٣٧

ناقصاً: مخصص المخزون بطيئ الحركة

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمه)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

III – المخزون (تتمه)

كانت الحركة في مخصص المخزون بطيئ الحركة على النحو التالي:

٢٠٢٥	٢٠٢٤
ريال قطري	ريال قطري
٢,٤٨٢,١٤٣	٣,٥٤٢,٦٦٢
(٣٥٥,٠٩٦)	(١,٠٦٠,١١٩)
٢,١٢٧,٠٤٧	٢,٤٨٢,١٤٣

II – أرصدة مدفوعة مقدماً وأرصدة مدينة أخرى

٢٠٢٥	٢٠٢٤
ريال قطري	ريال قطري
٤,٦١٣,٤١٦	٤,٢٦٨,١٧١
٤,٣٣٥,٩٩٥	٤,٣٣٧,٢٣٦
٢٨,٣٨٦,٧٧٧	٢٨,٥٦٩,٩٨٥
١,٦٥٧,١٣٩	١,٧٥١,٨٦١
١٧,٥١٦,٠٤٨	٢٥,٩٨٧,٠٨٩
٥٦,٥٠٩,٣٧٥	٦٤,٩١٤,٣٤٢

* يتضمن هذا الرصيد بشكل أساسي المبلغ بدلاً من الفائدة المستحقة القابلة للاسترداد نتيجة للتحوط.

II – دفعات مقدمة لمقاولين وموردين

٢٠٢٥	٢٠٢٤
ريال قطري	ريال قطري
٨,٥٦٦,٨٤٣	٩,٣٤٧,٥٤٥
(٦,٠٠٣,٨٧٤)	(٦,٣٧٩,٧٨٨)
٢,٥٦٢,٩٦٩	٢,٩٦٧,٧٥٧

الرجاء الرجوع إلى الإيضاح رقم ٣٦ للحصول على التفاصيل حول جودة الائتمان لموجودات المجموعة المالية. تم الاعتراف بالحركة في خسارة الائتمان المتوقعة على مدى العمر لمدفوعات مقدمة لمقاولين و الموردين والتي تم الاعتراف بها وفقاً للنهج المبسط المنصوص عليه في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩).

٢٠٢٥	٢٠٢٤
ريال قطري	ريال قطري
٦,٣٧٩,٧٨٨	٩,٩٢٢,٥٢٩
(٣٧٥,٩١٤)	(٣,٥٤٢,٧٤١)
٦,٠٠٣,٨٧٤	٦,٣٧٩,٧٨٨

الرصيد في ١ يناير

عكس مخصص خلال السنة

الرصيد كما في ٣١ ديسمبر

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمه)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

١٦- المعاملات والأرصدة مع الأطراف ذات العلاقة

الأطراف ذات العلاقة كما هي معرفة في معيار المحاسبة الدولي رقم (٢٤): الإفصاحات عن الأطراف ذات العلاقة. تمثل المساهمين الرئيسيين وأعضاء مجلس الإدارة وكبار موظفي الإدارة العليا للمجموعة والمنشآت التي يسيطرون عليها أو يكون لهم عليها سيطرة مشتركة أو تؤثر عليها هذه الأطراف بصورة هامة. وقد تم إستبعاد الأرصدة والمعاملات بين الشركة والشركات التابعة لها، والتي هي أطراف ذات علاقة للشركة في البيانات المالية الموحدة. إن تفاصيل المعاملات بين المجموعة والأطراف الأخرى ذات العلاقة موضحة أدناه. يتم إعتماـد سياسات التسعير وبنود هذه المعاملات من قبل إدارة المجموعة .

(أ) مطلوب من أطراف ذات علاقة

٢٠٢٥ ريال قطري	٢٠٢٤ ريال قطري
شركات تحت السيطرة المشتركة:	
شركة المسند (ش.م.م)	٨٩٠,٠٩٨
شركة فودافون قطر (ش.م.ق.ع)	٣,٥٦٩,٥٨٣
الشركة الوطنية لخدمات الطيران (ذ.م.م)	٢٠٠,٠٠٠
شركات زميلة:	
شركة ايفيرسانداي (ذ.م.م)	١,٦٩٦,٧٩٥
شركة ميدلوج لوجيستيكس (ذ.م.م)	٣,٩٦٨,٣٩٧
شركات شقيقة:	
أخرى	١,٤٥٢,٧١٨
	١١,٧٧٧,٥٩١

(ب) مستحق إلى أطراف ذات علاقة

٢٠٢٥ ريال قطري	٢٠٢٤ ريال قطري
شركات تحت السيطرة المشتركة	
الشركة الوطنية لخدمات الطيران (ذ.م.م)	١٦٤,٦٩٧
شركات زميلة	
شركة ميدلوج لوجيستيكس (ذ.م.م)	٣٥٠,٢٧٠
مجموعة ريسا المالية	١,٢٨٣,٦٧٣
شركات شقيقة	
شركة فيرست لأمن المعلومات (ذ.م.م)	٦٠,١١٩
الجزيرة للصرافة (ذ.م.م)	٥٩,٥٥٠
أخرى	٨٧٠,٨٩٣
	٢,٧٨٩,٢٠٢

(ج) معاملات مع أطراف ذات علاقة

طبيعة المعاملة	٢٠٢٥ ريال قطري	٢٠٢٤ ريال قطري
طبيعة العلاقة		
شركة زميلة		
الخليج المتحدة للأسمنت (ذ.م.م)	٣٢,٠٥١,٧٣٨	٣١,٣٥١,٢٩٢
الخليج المتحدة للأسمنت (ذ.م.م)	٣,٢٥٥,٩٩٨	٢,٦٣٥,٧٦٣
الخليج المتحدة للأسمنت (ذ.م.م)	٢,٠٧٦,٠٤٠	١,١٦٦,٤٧٤
سيطرة مشتركة		
فودافون قطر (ش.م.ق.ع)	١١,٧٢١,٩٧٠	١٠,٦٦٢,٢٠٤
عائدات ايجار		

إيضاحات حول

البيانات المالية الموحدة (تتمه)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

١٧- ذمم مدينة

٢٠٢٥ ريال قطري	٢٠٢٤ ريال قطري
ذمم مدينة من أنشطة صناعية	٨٩,٩٢٩,٤٣٦
ذمم مدينة من أنشطة المقاولات	١١,٤٢٠,١٤٧
ذمم مدينة من الأنشطة البحرية واللوجستية	١٦,٦٠٩,٦٢٩
ذمم مدينة من أنشطة تأجير السيارات	٦,٤٠٠,٢٩٧
ناقصاً: مخصص خسارة الائتمان المتوقعة	١٢٤,٣٥٩,٥٠٩
	(١٥,٣٨٥,٦٦٢)
	١٠٨,٩٧٣,٨٤٧
	١٣٦,٣٨٨,٠٤٤

لا يتم احتساب اي فائدة على الذمم المدينة المستحقة.

تقوم المجموعة دائماً بقياس مخصص خسارة الذمم المدينة بمبلغ يعادل الخسارة الإئتمانية المتوقعة على مدى العمر. يتم تقدير الخسائر الإئتمانية المتوقعة من الذمم المدينة بإستخدام مصفوفة المخصص بالرجوع إلى تجربة العجز عن السداد السابقة للمدينين وتحليل المركز المالي الحالي للمدين ، بتعديل العوامل الخاصة بالمدينين والظروف الاقتصادية العامة للصناعة التي يعمل المديون فيها وتقييم كل من الاتجاه الحالي وكذلك توقعات الظروف في تاريخ التقرير.

لم يحدث أي تغيير في تقييـمات التقدير أو الافتراضات الهامة التي تمت خلال فترة التقرير الحالية.

تقوم المجموعة بشطب الذمم المدينة عندما تكون هناك معلومات تشير إلى أن المدين يعاني من ضائقة مالية حادة وليس هناك احتمال واقعي تكوين احتياطي كامل او، على سبيل المثال ، عندما يكون المدين قد وضع تحت التصفية أو دخل في إجراءات الإفلاس. ، أيهما أسبق. لا يخضع أي من الذمم التجارية المدينة التي تم شطبها لأنشطة الإنفاذ مبكراً.

يوضح الجدول التالي تفاصيل مخاطر الذمم المدينة استناداً إلى مصفوفة مخصص المجموعة. نظراً لأن الخبرة التاريخية للخسائر الائتمانية للمجموعة لا تُظهر أنماط خسارة مختلفة بشكل كبير بالنسبة لقطاعات مختلفة من العملاء، فإن مخصص الخسارة بناءً على وضع المستحقات السابقة غير مميز بشكل أكبر بين قاعدة العملاء المختلفة للمجموعة:

كما في ٣١ ديسمبر كانت أعمار الذمم المدينة كما يلي:

معدل الخسائر الإئتمانية المتوقعة ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	١,٨٣٪ أقل من ٩٠ يوماً	٢,٧٦٪ ٩١ إلى ١٨٠ يوماً	٢,٥١٪ ١٨١ إلى ٢٧٠ يوماً	١٠,٩٩٪ ٢٧١ إلى ٣٦٥ يوماً	١٠,٠٪ أكثر من ٣٦٥ يوماً	المجموع ريال قطري
إجمالي القيمة الدفترية المقدر عند التعثر	٨٥,٢٩٠,٤٣٩	١٥,٦٧٤,٩٠٣	٧,٤٩٥,٩٩٢	٣,٠٢٥,٥٤٠	١٢,٨٧٢,٦٣٥	١٢٤,٣٥٩,٥٠٩
ناقصاً: الخسائر الإئتمانية المتوقعة على مدى العمر	١,٥٦٠,٠٤٦	٤٣٢,١١٤	١٨٨,٣١٩	٣٣٢,٥٤٨	١٢,٨٧٢,٦٣٥	١٥,٣٨٥,٦٦٢
	٨٣,٧٣٠,٣٩٣	١٥,٢٤٢,٧٨٩	٧,٣٠٧,٦٧٣	٢,٦٩٢,٩٩٢	-	١٠٨,٩٧٣,٨٤٧
معدل الخسائر الإئتمانية المتوقعة ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	١,٦٤٪ أقل من ٩٠ يوماً	٨,٧٨٪ ٩١ إلى ١٨٠ يوماً	٨,٣٪ ١٨١ إلى ٢٧٠ يوماً	٢٣,٢٩٪ ٢٧١ إلى ٣٦٥ يوماً	١٠,٠٪ أكثر من ٣٦٥ يوماً	المجموع ريال قطري
إجمالي القيمة الدفترية المقدر عند التعثر	١٠٥,٥٧٩,١٧٤	٢٠,٣٩٣,٢٨٩	١١,١٢٥,١٦٢	٤,٨٧٣,٧٦٦	١٨,٦٨٩,٨٢٧	١٦٠,٦٦١,٢١٨
ناقصاً: الخسائر الإئتمانية المتوقعة على مدى العمر	١,٧٣٤,٩٩٥	١,٧٩٠,٣٢٦	٩٢٣,١١٢	١,١٣٤,٩١٤	١٨,٦٨٩,٨٢٧	٢٤,٢٧٣,١٧٤
	١٠٣,٨٤٤,١٧٩	١٨,٦٠٢,٩٦٣	١٠,٢٠٢,٠٥٠	٣,٧٣٨,٨٥٢	--	١٣٦,٣٨٨,٠٤٤

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمه)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

١٧- ذمم مدينة (تتمه)

يوضح الجدول التالي الحركة في الخسائر الإئتمانية المتوقعة على مدى العمر المدرجة للذمم المدينة وفقاً للمنهج المبسط الوارد في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم(٩)، على أساس تجميعي:

٢٠٢٥ ريال قطري	٢٠٢٤ ريال قطري
الرصيد كما في ١ يناير (عكس مخصص)/ مخصص لخسارة الائتمان المتوقعة	٢٤,٢٧٣,١٧٤ (٨,٨٨٧,٥١٢)
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر	٢٤,٢٧٣,١٧٤

١٨- النقد و أرصدة لدى البنوك

٢٠٢٥ ريال قطري	٢٠٢٤ ريال قطري
نقد في الصندوق أرصدة لدى البنوك: حسابات جارية حسابات توفير ودائع لأجل*	٥٤١,٤٤٥ ١٢٥,٨٥٤,٤٦٦ ١٣,٢٦٩,١١٣ ٢٦٨,٦٦٣,١١٥
النقد وشبه النقد غير المقيد النقد المقيد **	٣٢٧,١٨٢,٣٠٢ ٢٣٥,٣٩٦,٣٠٤
النقد وأرصدة لدى البنوك	٨٧٤,٩٣٣,٨٨٣

* الودائع قصيرة الأجل وحسابات التوفير مودعة لدى بنوك محلية مختلفة وتحقق معدل ربح فعال يتراوح ما بين ٠.٨% إلى ٥.٨% سنوياً (٢٠٢٤: ما بين ٠.٨٠% إلى ٦% سنوياً). تمتلك الودائع الثابتة فترة استحقاق ٣ أشهر أو أقل.

** يتكون النقد المقيد بصفة رئيسية من توزيعات الأرباح التي يجب دفعها إلى المساهمين (إيضاح ٢٧)، ويحتفظ بها في حساب بنكي مخصص لها بالإضافة الى الهامش المصرفي المحتفظ به كحساب مرهون لتأمين الضمانات المصرفية و خطابات الإعتماد.

يتم تقييم الأرصدة لدى البنوك بأن لها مخاطرة تعثر ائتمانية منخفضة نظراً لأن هذه البنوك تخضع لرقابة شديدة من من قبل مصرف قطر المركزي. عليه, تقوم إدارة المجموعة بعدد التقييم عدم وجود أي تدني في القيمة جوهري , وبالتالي لم تسجل أي مخصصات خسائر على هذه الأرصدة.

١٩- رأس المال

٢٠٢٥ ريال قطري	٢٠٢٤ ريال قطري
رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل ١,٢٤٣,٢٦٧,٧٨٠ سهماً (٢٠٢٤ : ١,٢٤٣,٢٦٧,٧٨٠) بقيمة ريال قطر واحد لكل سهم	١,٢٤٣,٢٦٧,٧٨٠

توزيعات الأرباح المقترحة

بتاريخ ٣ فبراير ٢٠٢٦, إقترح مجلس إدارة المجموعة توزيعات أرباح نقدية بنسبة ١٠% من رأس المال المدفوع بمبلغ ١٢٤,٣٢٦,٧٧٨ ريال قطري للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥, وهي خاضعة لموافقة المساهمين في إجتماع الجمعية العمومية للمساهمين.

تم تجميد أرباح الأسهم الخاصة ببعض المساهمين بموجب البلاغ الصادر عن نيابة الجرائم الإقتصادية و غسيل الأموال. تم تضمين مبلغ هذه الأرباح ضمن النقد المقيد كما هو مشار اليه في إيضاح رقم ١٨.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمه)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٢٠- الاحتياطي القانوني

حسب متطلبات قانون الشركات التجارية القطري والنظام الأساسي للشركة يجب تحويل نسبة ١٠% كحد أدنى من صافي ربح السنة إلى الاحتياطي القانوني في كل سنة إلى أن يعادل رصيد هذا الاحتياطي نسبة ٥٠% من رأس المال المدفوع. هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع فيما عدا في الظروف المنصوص عليها في القانون أعلاه.

٢١- احتياطي التحوط

يمثل احتياطي التحوّط حصة المجموعة في الجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات التي تم تصنيفها كأداة تحوط للتدفقات النقدية المسجلة من قبل شركاتها التابعة.

إن احتياطي التحوط الذي يظهر بقيمة موجبة يمثل قيد محاسبي من إعادة التقييم إلى القيمة العادلة لمبادلات أسعار الفائدة .

يتوقع أن ينخفض احتياطي التحوط مع مرور الوقت وذلك مع سداد القروض وانخفاض المبلغ الأساسي لمبادلات أسعار الفائدة.

لا يتوقع أن يؤثر الاحتياطي الذي يخص هذا التحوط على بيان الدخل الموحد أو الأرباح المدورة. إن التغير للاحتياطي نشأت من مبادلات أسعار الفائدة التي تعود إلى قروض تحمل فوائد متغيرة.

فيما يلي الحركة الملحوظة في احتياطي التحوط خلال السنة:

٢٠٢٥ ريال قطري	٢٠٢٤ ريال قطري
الرصيد كما في ١ يناير	٨٥,٨٦٤,٥٠٠
صافي الحركة في تحوطات التدفقات النقدية المعترف بها من خلال الدخل الشامل الآخر	(٢١,٣٩٥,٢٨٨)
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر	٦٤,٤٦٩,٢١٢

٢٢- قروض بنكية

٢٠٢٥ ريال قطري	٢٠٢٤ ريال قطري
تسهيلات (١)	٦,٩٤٨,٨٨٧
تسهيلات (٢)	٨٠٢,٤٦١,٧٥٥
	٩٣٣,٥٥٢,٩٧٠

٢٠٢٥ ريال قطري	٢٠٢٤ ريال قطري
كما تظهر في بيان المركز المالي الموحد:	
الجزء المتداول - إجمالي	١٨٦,٣٢٤,٦٩٧
ناقصاً: رسوم مؤجلة	(٥١,١٨٥,٤٧٣)
الجزء المتداول - بالصافي	١٣٥,١٣٩,٢٢٤
الجزء غير المتداول - إجمالي	٧٥٦,١٥٠,٠٥٦
ناقصاً: رسوم مؤجلة	(٨١,٨٧٨,٦٣٨)
الجزء غير المتداول - بالصافي	٦٧٤,٢٧١,٤١٨
	٩٣٣,٥٥٢,٩٧٠

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمه)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٢٢- قروض بنكية (تتمه)

(١) دخلت المجموعة في اتفاقية تسهيل قرض مشترك لأجل مع بنكين محليين. تبلغ قيمة التسهيلات ٤٠٧,٩ مليون دولار أمريكي بمعدل فائدة فعال يبلغ حالياً ٣,٣٥٪ سنوياً (٢٠٢٤: ٣,٣٥٪). تاريخ الاستحقاق النهائي لهذا التسهيل هو ١٠ سنوات من تاريخ السحب الأول ، وتسدد المبالغ المدفوعة على ١٩ قسط نصف سنوي بقيمة ٢٥ مليون دولار أمريكي تبدأ من ٢ يناير ٢٠٢٠ مع تسوية نهائية لقيمة قرض الرصيد في يوليو ٢٠٢٩.

يتم تأمين التسهيلات الائتمانية من خلال رهن حيازي على مصنع الأسمنت ، وتوجيه عائدات مصنع الأسمنت إلى الحسابات البنكية . وتوجيه تأمين على مصنع الأسمنت ، وتعيين حق الاستخدام على أرض مستأجرة للمصنع لصالح البنك لتغطية الحدود بما في ذلك ضمانات مؤسسي وضمان أرباح من مجموعة المستثمرين القطريين (ش.م.ع.ق) وشركة تابعة.

(٢) دخلت المجموعة أيضاً في اتفاقية تسهيل من خلال بنك محلي وتبلغ قيمته ٤٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال قطري لتمويل ٧٥٪ من التكلفة الكلية لشراء المركبات والتي يتم استخدامها جزئياً. يحمل القرض معدل فائدة يتراوح بين ٤,٦٪ الى ٨٪ ويتم ضمان القرض بالمركبات المشتركة. قيمة القرض سوف يتم سدادها عن طريق ٤٨ قسط شهري متساوي لكل عملية سحب بعد فترة سماح مدتها ٦ اشهر.

تسوية المطلوبات الناشئة عن أنشطة تمويلية

يوضح الجدول أدناه تفاصيل التغيرات في مطلوبات المجموعة الناشئة عن أنشطة التمويل، بما في ذلك التغيرات النقدية وغير النقدية. إن المطلوبات الناتجة عن أنشطة التمويل هي تلك التي يتم تصنيف التدفقات النقدية أو التدفقات النقدية المستقبلية لها في بيان التدفقات النقدية الموحد للمجموعة كتدفقات نقدية من أنشطة التمويل.

	كما في ١ يناير ٢٠٢٢ ريال قطري	تدفقات نقدية تمويلية ريال قطري	تغيرات غير نقدية ريال قطري	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ ريال قطري
قروض	٩٣٣,٥٥٢,٩٧٠	(١١٥,١٨١,٤١١)	(٨,٩٦٠,٩١٧)	٨٠٩,٤١٠,٦٤٣
مطلوبات الإيجار	١١١,٣٨٥,٤٩٠	(١٥,٧٥٤,٥٨٣)	(٦٦,٩٨٦,٤٩٠)	٢٨,٦٤٤,٤١٧
أوراق دفع دائنة	٢,٦٤٥,٧٢٥	١,٨٤٩,٩٩٠	—	٤,٤٩٥,٧١٥
توزيعات ارباح مستحقة الدفع	٢٣٠,٥٤٥,١٠٣	(١٦١,٦٢٤,٨١١)	١٩٧,٠٩٦,٨٠٥	٢٦٦,٠١٧,٠٩٧

	كما في ١ يناير ٢٠٢١ ريال قطري	تدفقات نقدية تمويلية ريال قطري	تغيرات غير نقدية ريال قطري	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ ريال قطري
قروض	١,٠٤٤,٠٥٣,٨٨٦	(١٠٦,٤٠٦,١٣٥)	(٤,٠٩٤,٧٨١)	٩٣٣,٥٥٢,٩٧٠
مطلوبات الإيجار	١٣٢,٥٠٦,٧١٨	(٢١,٨٩١,٩٥٨)	٧٧٠,٧٣٠	١١١,٣٨٥,٤٩٠
أوراق دفع دائنة	٦,٦٧٤,٦٥٥	(٤,٠٢٨,٩٣٠)	—	٢,٦٤٥,٧٢٥
توزيعات ارباح مستحقة الدفع	١٧٤,٥٧٠,١١١	(١٨٦,٤٩٠,١٦٧)	٢٤٢,٤٦٥,١٥٩	٢٣٠,٥٤٥,١٠٣

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمه)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٢٣- مطلوبات الإيجار

	٢٠٢٥ ريال قطري	٢٠٢٤ ريال قطري
كما في ١ يناير	١١١,٣٨٥,٤٩٠	١٣٢,٥٠٦,٧١٨
اضافات خلال السنة	١,٢١٦,٨١٥	٤٦٩,٤٣٢
إلغاء الاعتراف	(٧٢,٧٤٤,٨٥٠)	—
مصاريف فوائد مطلوبات الإيجار	٤,٥٤١,٥٤٥	٨,٣٠١,٢٩٨
مددفعوات مطلوبات الإيجار	(١٥,٧٥٤,٥٨٣)	(٢٩,٨٩١,٩٥٨)
كما في ٣١ ديسمبر	٢٨,٦٤٤,٤١٧	١١١,٣٨٥,٤٩٠

	٢٠٢٥ ريال قطري	٢٠٢٤ ريال قطري
معروض في بيان المركز المالي الموحد:		
الجزء المتداول		
مستحق الدفع خلال سنة	٦,٠٠٩,١١٧	٢٩,٢٩٤,٨٠٣
ناقص: مصاريف الفوائد المؤجلة	(١,٩٠٦,٨٣١)	(٦,٨١٠,٣٧٦)
الجزء المتداول – بالصافي	٤,١٠٢,٢٨٦	٢٢,٤٨٤,٤٢٧
الجزء غير المتداول		
مستحق الدفع بعد سنة ولكن أقل من ٥ سنوات	٢٧,١٧٣,٨٥٨	٩٣,٢٢٦,٥٥٧
مستحق الدفع بعد ٥ سنوات	٢,٥٢٨,٦٣٠	٩,٣٥٦,٦٩٣
ناقصاً: مصاريف الفوائد المؤجلة	(٥,١٦٠,٣٥٧)	(١٣,٦٨٢,١٨٧)
الجزء غير المتداول – بالصافي	٢٤,٥٤٢,١٣١	٨٨,٩٠١,٠٦٣
	٢٨,٦٤٤,٤١٧	١١١,٣٨٥,٤٩٠

٢٤- مكافأة نهاية خدمة الموظفين

	٢٠٢٥ ريال قطري	٢٠٢٤ ريال قطري
الرصيد كما في ١ يناير	١,٥١٦,٧٨٣	١,٦٣٩,١٣٣
المخصص خلال السنة	١,٤٤٠,٣٥٢	١,٩٤٢,٨٢١
المدفوع خلال السنة	(١,٨٣٤,١٧١)	(٢,٠٦٥,١٧١)
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر	١,١٢٢,٩٦٤	١,٠١٦,٧٨٣

٢٥- ذمم دائنة

	٢٠٢٥ ريال قطري	٢٠٢٤ ريال قطري
المقاولين/ الموردین المحليين	٢١,٥٧٣,٩٥٤	٢٨,٧٠٨,٠٤٢
المقاولين/ الموردین الخارجيين	٨,٨٩٠,١١٢	٥,٤٧٨,٩٧٩
	٣٠,٤٦٤,٠٦٦	٣٤,١٨٧,٠٢١

تشتمل الذمم الدائنة بشكل أساسي على المبالغ المستحقة للمشتريات التجارية والتكاليف الجارية. لدى المجموعة سياسات إدارة مخاطر مالية سارية لضمان سداد جميع المبالغ الدائنة ضمن شروط الائتمان المتفق عليها مسبقاً. يعتبر المديرين أن القيمة الدفترية للذمم التجارية الدائنة تقارب قيمتها العادلة.

إيضاحات حول

البيانات المالية الموحدة (تتمه)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٢٦- أوراق دفع دائنة

٢٠٢٥	٢٠٢٤
ريال قطري	ريال قطري
٤,٤٩٥,٧١٥	٢,٦٤٥,٧٢٥

تمثل أوراق الدفع شيكات آجلة بغرض شراء السيارات.

٢٧- مستحقات ومطلوبات أخرى

٢٠٢٥	٢٠٢٤
ريال قطري	ريال قطري
توزيعات أرباح مستحقة الدفع	٢٦٦,٠١٧,٠٩٧
مصاريف انتاج مستحقة	٨٤,٨١٣,١٠٤
ضريبة الدخل المستحقة الدفع	١٧,٧٧٤,٠٠٣
دفعات مقدمة من عملاء	١٣,٤٤١,٣٢٥
مواد إستهلاكية وقطع غيار مستحقة	١٢,٣٥٢,٣٩٤
مخصصات موظفين	٨,٧٢١,٨٠٩
مستحقات خدمات بحرية و ولوجستية	٤,٦٩٢,٥٩٤
مستحق مساهمة صندوق الدعم الإجتماعي والرياضي (إيضاح ٣٣)	٣,٦١٠,٦٧٢
مستحقات المقاولين وغيرهم	٢,١٦٠,٧٦٧
الأتعاب مستحقة	٤٦٩,٥٢٦
مستحقات وأرصدة دائنة أخرى	٣٠,١٩٤,٥٥٠
	٤٤٤,٢٤٧,٨٤١
	٤١٥,٥٩٠,١٨٨

٢٨- الايرادات

تستمد المجموعة إيراداتها من العقود المبرمة مع العملاء لنقل البضائع و الخدمات مع مرور الوقت و في نقطة زمنية معينة في خطوط الانتاج الرئيسية التالية.

٢٠٢٥	٢٠٢٤
ريال قطري	ريال قطري
الإيرادات في نقطة زمنية معينة	
ايرادات من النشاط الصناعي	٣٦٩,٥٧٦,٨٧٣
الايرادات مع مرور الوقت	
إيرادات مقاولات	٢٠,٤١٢,٨٩٧
إيرادات خدمات – صيانة و خدمات أخرى	٣٥,٦٤٦
إيرادات خدمات – خدمات بحرية و لوجيستية	٢٣,٧٣٤,٥٦٩
إيرادات خدمات – خدمات تأجير السيارات	٤٠,٤٣٩,٥١٦
إيرادات الايجار من الاستثمارات العقارية	٢٩,٨٥٠,٣٤٢
	٥٠١,٣٥٨,٩٢٨
	٥٥٢,٤٧٩,٢١١

٢٩- تكلفة الإيرادات

٢٠٢٥	٢٠٢٤
ريال قطري	ريال قطري
تكلفة الأنشطة الصناعية	١٧٨,٦١٨,٥٦٤
تكلفة إيرادات المقاولات	٢٧,٣١٢,٢٢٦
تكلفة إيرادات الخدمات – الخدمات البحرية واللوجستية	١٢,٩٩٢,٧٤٣
تكلفة ايرادات خدمات تأجير السيارات	٣١,٧٤٧,٩١٧
تكلفة إيرادات التأجير	٥,٩٠٢,٠٧٥
	٢٥٣,٠٤٠,٧٢٢
	٣٣٨,٩٧٣,٢٧٩

إيضاحات حول

البيانات المالية الموحدة (تتمه)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣٠- إيرادات أخرى

٢٠٢٥	٢٠٢٤
ريال قطري	ريال قطري
ربح من بيع الممتلكات والمصانع والمعدات	٢,٢٧٣,٣٥٥
ربح من إلغاء عقد الإيجار	٤,٥٣٨,٣٢٦
إيرادات أخرى	١٩,٧٩١,٣٠٥
	٢٦,٦٠٢,٩٨٦
	٢٠,٥٧٣,٩٤٤

٣١- مصاريف بيع وتوزيع

٢٠٢٥	٢٠٢٤
ريال قطري	ريال قطري
إصلاح وصيانة	١,١١٨,٦١٨
رواتب وأجور	١,٥٢٩,٦٥٤
إستهلاك ممتلكات، مصانع ومعدات (إيضاح ٥)	٥٣,٧٥١
مصاريف بيع وتسويق	٧٤٠,٢٩٨
مصاريف تأمين	٢٧,٣٤٣
مصاريف تصدير	٥,٧٦٩
مصاريف أخرى	٣,١٣٣,٠٢٤
	١١٨,٤١٥
	٦,٣١٩,٩٠١
	٣,٧٣٩,٦٦٢

٣٢- مصاريف إدارية وعمومية

٢٠٢٥	٢٠٢٤
ريال قطري	ريال قطري
رواتب وأجور	٦٠,٨٧٧,٩٣٧
أتعاب قانونية ومهنية*	٢,٧٣٩,٥٣٠
رسوم واشتراكات	٢,٩٣٤,٢١٥
إستهلاك ممتلكات، مصنع ومعدات (إيضاح ٥)	٩,٩٢٥,٢٦٣
اطفاء حق استخدام موجودات (إيضاح ٦)	١,٢٤٦,٧١٣
إصلاحات وصيانة	٦,٣٧٥,٥٣٤
مصاريف إيجار	١,٠٠٢,٢١١
مصاريف تأمين	٧٣٧,٧٣١
مصاريف سفر وضيافة	٢٨٠,٥٨٨
مصاريف إتصالات	١,٧٦٨,٨٩٣
خسائر ائتمانية متوقعة	٦٤٧,٣٦٣
مصاريف أخرى	٣,٣٣١,٦٨٣
	٩١,٨٦٧,٦٦١
	٨٧,٦٥٩,٣٥١

* تشمل الأتعاب القانونية والمهنية أتعاب خدمات التدقيق و التأكيد بمبلغ ١,٥٥٨,٥٠٠ ريال قطري (٢٠٢٤: ١,٤٥٠,٠٠٠ ريال قطري) و أتعاب خدمات أخرى بقيمة ١٦٣,٥٠٠ ريال قطري (٢٠٢٤: ١٥٩,٥٠٠ ريال قطري)

إيضاحات حول

البيانات المالية الموحدة (تتمه)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣٣- مصروف ضريبة الدخل

ضريبة الدخل تمثل القيمة المعترف بها في كل شركة تابعة للمجموعة. المكون الرئيسي لمصروف ضريبة الدخل يتكون كالاتي:

	٢٠٢٥	٢٠٢٤
	ريال قطري	ريال قطري
ضريبة الدخل الحالية	٣,٣٣٦,٧٥٦	٤,١٠٩,٨٧٠
ضريبة الدخل المؤجلة	٣٦٥,٦٦٦	١,٠٢٠,١٩٠
مصاريف ضريبة الدخل العائدة للسنة السابقة	(٢٨٠,٢٥٧)	(١,٦٩٩)
	٣,٤٢٢,١٦٥	٥,١٢٨,٣٦١

٣٤- المساهمة في صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية

وفقاً للقانون رقم (٢٠٠٨/١٣) قامت المجموعة بتخصيص مبلغ مخصص لصندوق دعم الأنشطة الرياضية والاجتماعية والثقافية والأنشطة الخيرية بنسبة ٢,٥% من صافي ربح المجموعة. وفقاً للتوجيهات الصادرة خلال سنة ٢٠١٠ من وزارة المالية تمت معاملة هذه المساهمة الاجتماعية على أنها توزيع من الأرباح المدورة للمجموعة. تم تكوين مخصص بقيمة ٣,٦١٠,٦٧٢ ريال قطري (٢٠٢٤: ٤,١٣٢,٠١٤ ريال قطري) على أساس صافي ربح السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

٣٥- العائد الأساسي والمخفف على السهم

يحتسب العائد الأساسي والمخفف على السهم بقسمة صافي الربح المنسوب إلى مساهمي المجموعة للسنة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة.

لا توجد أسهم عادية محتملة مخففة. إن المعلومات الضرورية لحساب العائد الأساسي والمخفف على السهم المعتمد على أساس متوسط العدد المرجح للأسهم القائمة خلال السنة كانت كما يلي:

	٢٠٢٥	٢٠٢٤
	ريال قطري	ريال قطري
صافي ربح السنة بعد ضريبة الدخل لمساهمي الشركة بالريال القطري	١٤٤,٤٢٦,٨٨٠	١٦٥,٢٨٠,٥٦٥
المتوسط المرجح لعدد الأسهم	١,٢٤٣,٢٦٧,٧٨٠	١,٢٤٣,٢٦٧,٧٨٠
العائد الأساسي للسهم الواحد (ريال قطري)	٠,١٢	٠,١٣

إيضاحات حول

البيانات المالية الموحدة (تتمه)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣٦- الأدوات المالية

السياسات المحاسبية الجوهرية

تم توضيح تفاصيل السياسات والأساليب الجوهرية المتبعة بها في ذلك معايير الاعتراف على أساس القياس فيما يتعلق بكل فئة من الموجودات المالية والمطلوبات المالية في الايضاح ٣ على البيانات المالية الموحدة.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥				القيمة العادلة	
		من خلال الدخل	التكلفة	الإجمالي	التسلسل
		الشامل الآخر	المطفأة	ريال قطري	الهرمي
		ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	للقيمة العادلة
الموجودات المالية					
إستثمار في موجودات مالية بالقيمة العادلة					
من خلال الدخل الشامل الآخر (إيضاح ١٠)		٩,٦٧٠,٥٠٣	—	٩,٦٧٠,٥٠٣	مستوى ٣
موجودات مالية مشتقة (إيضاح ١١)		٣٢,٧٩٢,٨١٩	—	٣٢,٧٩٢,٨١٩	مستوى ٢
موجودات العقد (إيضاح ١٢)		—	٣,٠١٧,٥٦٥	٣,٠١٧,٥٦٥	
مطلوب من أطراف ذات علاقة (إيضاح ١٦ أ)		—	٨,٧٨٩,٢٥٧	٨,٧٨٩,٢٥٧	
ذمم مدينة (إيضاح ١٧)		—	١٢٤,٣٥٩,٥٠٩	١٢٤,٣٥٩,٥٠٩	
النقد والأرصدة لدى البنوك (إيضاح ١٨)		—	٥٩٤,٥٤٠,٢٠٥	٥٩٤,٥٤٠,٢٠٥	
المطلوبات المالية					
مستحق إلى أطراف ذات علاقة (إيضاح ١٦ ب)		—	١,٢٢٤,٠٥٦	١,٢٢٤,٠٥٦	
قروض بنكية (إيضاح ٢٢)		—	٨٠٩,٤١٠,٦٤٣	٨٠٩,٤١٠,٦٤٣	
مطلوبات الايجار (إيضاح ٢٣)		—	٢٨,٦٤٤,٤١٧	٢٨,٦٤٤,٤١٧	
ذمم دائنة (إيضاح ٢٥)		—	٣٠,٤٦٤,٠٦٦	٣٠,٤٦٤,٠٦٦	
اوراق قبض دائنة (إيضاح ٢٦)		—	٤,٤٩٥,٧١٥	٤,٤٩٥,٧١٥	
محتجزات دائنة		—	٥,٠٢٥,٧٧٢	٥,٠٢٥,٧٧٢	
مصاريف مستحقة و أرصدة دائنة اخرى (إيضاح ٢٧)		—	٤٤٤,٢٤٧,٨٤١	٤٤٤,٢٤٧,٨٤١	

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمه)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣٦- الأدوات المالية (تتمه)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ريال قطري	التكلفة المطفأة ريال قطري	الإجمالي ريال قطري	التسلسل الهرمي للقيمة العادلة
إستثمار في موجودات مالية بالقيمة العادلة				
من خلال الدخل الشامل الآخر (إيضاح ١٠)	٨,٩٦٤,٥٧٦	---	٨,٩٦٤,٥٧٦	مستوى ٣
موجودات مالية مشتقة (إيضاح ١١)	٦٤,٤٦٩,٢١٢	---	٦٤,٤٦٩,٢١٢	مستوى ٢
موجودات العقد (إيضاح ١٢)	---	٢,٤٤٤,٣٢١	٢,٤٤٤,٣٢١	
مطلوب من أطراف ذات علاقة (إيضاح ١٦ أ))	---	١١,٧٧٧,٥٩١	١١,٧٧٧,٥٩١	
ذمم مدينة (إيضاح ١٧)	---	١٦٠,٦٦١,٢١٨	١٦٠,٦٦١,٢١٨	
النقد والأرصدة لدى البنوك (إيضاح ١٨)	---	٦٤٣,٧١٥,٥٦٤	٦٤٣,٧١٥,٥٦٤	
المطلوبات المالية				
مستحق إلى أطراف ذات علاقة (إيضاح ١٦ ب))	---	٢,٧٨٩,٢٠٢	٢,٧٨٩,٢٠٢	
قروض بنكية (إيضاح ٢٢)	---	٩٣٣,٥٥٢,٩٧٠	٩٣٣,٥٥٢,٩٧٠	
مطلوبات الإيجار (إيضاح ٢٣)	---	١١١,٣٨٥,٤٩٠	١١١,٣٨٥,٤٩٠	
ذمم دائنة (إيضاح ٢٥)	---	٣٤,١٨٧,٠٢١	٣٤,١٨٧,٠٢١	
اوراق قبض دائنة (إيضاح ٢٦)	---	٢,٦٤٥,٧٢٥	٢,٦٤٥,٧٢٥	
محتجزات دائنة	---	٧,١٠٨,٣٦٥	٧,١٠٨,٣٦٥	
مصاريف مستحقة و أرصدة دائنة اخرى (إيضاح ٢٧)	---	٤١٥,٥٩٠,١٨٨	٤١٥,٥٩٠,١٨٨	

أ. قياس القيمة العادلة

تحدد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية كما يلي:

- القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية بينود وشروط قياسية والمتاجر بها في سوق نشط ، تحدد بالرجوع إلى الأسعار المدرجة في السوق عند الإقفال في تاريخ التقرير.

- القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية الأخرى تحدد وفقاً لنموذج التسعير المطبق عادة بناء على تحليل التدفقات النقدية المخصومة بإستخدام أسعار من تعاملات السوق الحالية الملحوظة لأدوات مماثلة.

القيمة العادلة هي السعر المتوقع إستلامه أو دفعه لبيع أصل أو لتحويل إلتزام في إطار معاملة نظامية بين المشاركين في السوق بتاريخ القياس ، بغض النظر عما إذا كان السعر ملحوظ مباشرة أو مقدّر بإستخدام أساليب التقييم. عند تقدير القيمة العادلة لأصل أو إلتزام ، تضع المجموعة في الإعتبار خصائص الأصل أو الإلتزام إذا كان المشاركون في السوق سوف يضعون تلك الخصائص في إعتبارهم عند تسعير الأصل أو الإلتزام في تاريخ القياس.

تعتبر الإدارة بأن القيمة الاجمالية للموجودات والمطلوبات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة في البيانات المالية تقارب قيمها العادلة.

تقنيات التقييم والأفتراضات المطبقة لأغراض قياس القيمة العادلة.

- قياس القيمة العادلة المدرجة في بيان المركز المالي الموحد

بعض الموجودات المالية للمجموعة تقاس بالقيمة العادلة في نهاية فترة التقرير. يظهر الجدول التالي معلومات حول كيفية تحديد القيمة العادلة لتلك الموجودات المالية:

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمه)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

الموجودات/ المطلوبات المالية	القيمة العادلة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٢٠٢٤	التسلسل الهرمي للقيمة العادلة	التقنيات التقييم والمدخلات الرئيسية	المدخلات الهامة غير الملحوظة وعلاقتها بالقيمة العادلة
الاستثمارات في الموجودات المالية الغير المدرجة (الايضاح ١٠)	٩,٦٧٠,٥٠٣	٨,٩٦٤,٥٧٦	المستوى ٣	القيمة العادلة	خبرة الادارة ومعرفتها بأوضاع السوق الخاصة بالصناعات المحددة
مشتقات الموجودات المالية (إيضاح ١١)	٣٢,٧٩٢,٨١٩	٦٤,٤٦٩,٢١٢	المستوى ٢	القيمة العادلة	الأسعار الحالية المدرجة. تقييم الأصول الأساسية وسياسة السوق ونماذج المبادلة والافتراضات

ب- إدارة المخاطر المالية

تقوم إدارة الخزينة للمجموعة بتقديم الخدمات الى الأعمال وتنسق الوصول الى الأسواق المالية ومراقبة المخاطر المالية المتعلقة بعمليات المجموعة من خلال تقارير المخاطر الداخلية التي تحلل التعرضات حسب درجة وحجم المخاطر. وتشمل هذه المخاطر على مخاطر السوق (بما في ذلك مخاطر العملة ومخاطر معدلات هامش الربح ومخاطر أسعار أدوات الملكية) ومخاطر الإئتمان ومخاطر السيولة.

مخاطر السوق

مخاطر سعر السوق هي المخاطر المتمثلة في تغير أسعار السوق مثل صرف العملات الأجنبية ومعدلات الفائدة وسعر أدوات الملكية بالصورة التي تؤثر على ربح المجموعة أو قيمة ما تحتفظ به من الأدوات المالية. إن الهدف من إدارة مخاطر سعر السوق هو الإدارة والتحكم في التعرض لمخاطر سعر السوق داخل حدود مقبولة وتحسين العائد في نفس الوقت. إن أنشطة المجموعة تعرضها بشكل رئيسي للمخاطر المالية الناجمة عن التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية ومعدلات الربح وأسعار السلع.

مخاطر العملات الأجنبية

تتعرض المجموعة لمخاطر العملة إلى حد أنه يوجد عدم تطابق بين العملات التي يتم التعامل بها في المبيعات والمشتريات والقروض بين العملات الوظيفية لكل من شركات المجموعة. العملة الوظيفية لشركات المجموعة هي الريال القطري. العملات التي يمارس بها هذه المعاملات في المقام الأول هي الدولار الأمريكي واليورو. ترى الإدارة أن تعرض المجموعة لمخاطر العملات الأجنبية ضئيل، حيث أن المعاملات الهامة للمجموعة بالريال القطري والدولار الأمريكي ، حيث أن الريال القطري مثبت على الدولار الأمريكي.

مخاطر معدّل الفائدة

تتعرض المجموعة لمخاطر معدّل الفائدة عندما تقترض وتستثمر الأموال بمعدلات ربح ثابتة ومتغيرة. تدير المجموعة هذه المخاطر من خلال الإحتفاظ بربح مناسب بين الدين وحقوق الملكية.

تحليل الحساسية للأدوات ذات السعر المتغير

حالياً، لدى المجموعة قروض لمؤسسات مالية ذات معدّل فائدة مما تعرض المجموعة لمخاطر معدّل الربح للتدفقات النقدية. في حال زيادة / نقص ٥٠ نقطة أساس من سعر هامش الربح في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة، فإن صافي موجودات ودخل المجموعة ستتغير كما يلي:

إيضاحات حول

البيانات المالية الموحدة (تتمه)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣٦- الأدوات المالية (تتمه)

ب- إدارة المخاطر المالية (تتمه)

مخاطر معدّل الفائدة (تتمه)

نسبة الزيادة / (النقصان) في نقطة الأساس	التأثير على الربح
ريال قطري	ريال قطري
٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
المطلوبات	
٥٠	٤٠,٤٧,٠٥٠
(٥٠)	(٤٠,٤٧,٠٥٠)
٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	
المطلوبات	
٥٠	٤,٦٦٧,٧٦٥
(٥٠)	(٤,٦٦٧,٧٦٥)

ضمن عقود تبادل معدلات الفائدة، اتفقت المجموعة على مقايضة الفرق بين معدلات الفائدة الثابتة والمتغيرة والمحسوبة على مبالغ أساسية متفق عليها. تمكن مثل هذه العقود المجموعة من تقليل مخاطر تغير معدلات الفائدة وتأثيرها عل تعرضات التدفقات النقدية للديون التي تحتسب عنها فوائد متغيرة. تحتسب القيمة العادلة لمبادلات معدلات الفائدة على القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من قبل الأطراف الأخرى لعقود التبادل .

عقود تبادل معدلات الفائدة

يبيّن الجدول التالي المبالغ الأساسية والفترات المتبقية لعقود تبادل أسعار الفائدة القائمة كما في تاريخ التقرير:

فائدة متغيرة مقابل	متوسط أسعار الفائدة	المبلغ الافتراضي	فائدة ثابتة
فائدة ثابتة	الثابتة المتفق عليه	الأساسي القائم	القيمة العادلة
٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٤
%	%	ريال قطري	ريال قطري
٣,٣٥	٣,٣٥	٨٠٢,١١٦,٠٣٩	٦٤,٤٦٩,٢١٢
أكثر من ٣ سنوات		٦٤٥,٥٥٤,٥٢٧	٣٢,٧٩٢,٨١٩

تتم تسوية فروق تبادل أسعار الفائدة بشكل نصف سنوي. إن سعر الفائدة المتغيرة على عقود تبادل أسعار الفائدة هو سعر سعر الفائدة على المعاملات البنكية بين بنوك لندن على الودائع / سعر الليلة الواحدة المضمون. وسوف تقوم المجموعة بتسوية الفروق بين سعر الفائدة الثابتة وسعر الفائدة المتغيرة بالصافي .

تم تصميم معظم عقود التبادل بأسعار الفائدة المتغيرة إلى أسعار الفائدة الثابتة كتحوط للتدفقات النقدية بغرض تقليل مدى تعرّض المجموعة لمخاطر التدفقات النقدية الناتجة عن اختلاف أسعار الفائدة على القروض. إن تبادل أسعار الفائدة وسداد الفائدة على القرض تتم بشكل متزامن.

مخاطر سعر أدوات الملكية

مخاطر سعر الأسهم أو أداة الملكية هو خطر تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية وذلك بسبب التغيرات في أسعار السوق (عدا تلك الناتجة عن مخاطر هامش الربح أو مخاطر العملات) ، سواء كانت هذه التغيرات ناتجة عن عوامل محددة للأداة المالية المفردة أو مصدرها أو عوامل تؤثر على جميع الأدوات المالية المماثلة المتداولة في السوق.

أسهم المجموعة المدرجة معرضة لمخاطر سعر السوق الناشئة من عدم اليقين حول القيم المستقبلية للإستثمارات في أوراق مالية. تقوم المجموعة بإدارة خطر سعر حقوق الملكية من خلال التنويع. تقدم التقارير عن محفظة أدوات الملكية لمجلس إدارة المجموعة على أساس منتظم. يقوم مجلس الإدارة بالمراجعة والموافقة على جميع قرارات الإستثمار في أدوات الملكية.

الإنخفاض بنسبة ١٠% في القيمة العادلة للأسهم المدرجة لن يؤثر بشكل كبير على أرباح وحقوق مساهمي المجموعة.

إيضاحات حول

البيانات المالية الموحدة (تتمه)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

مخاطر الائتمان

تشير مخاطر الائتمان إلى مخاطر تعثر الطرف المقابل في التزامات التعاقدية مما يؤدي إلى خسارة مالية للمجموعة. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ ، فإن أقصى تعرض للمخاطر الائتمانية للمجموعة دون الأخذ بعين الاعتبار أي ضمانات محتفظ بها أو أي تحسينات ائتمانية أخرى، والتي سوف تتسبب في خسارة مالية للمجموعة بسبب عدم الوفاء بالتزام من جانب الأطراف المقابلة والضمانات المالية التي تقدمها المجموعة تنشأ من:

- القيمة الدفترية للموجودات المالية المعترف بها كما هو مبين في بيان المركز المالي الموحد. و
- أقصى مبلغ يمكن للشركة دفعه في حالة المطالبة بالضمان المالي ، بغض النظر عن احتمالية استخدام الضمان ومخصص الخسارة ذو الصلة كما تم الإفصاح عنه في إيضاح (١٧).

في إطار تقليل مخاطر الائتمان ، وجهت المجموعة إدارتها لتطوير والإحتفاظ على تصنيف المخاطر الائتمانية للمجموعة لتقسيم التعرضات وفقاً لدرجة مخاطر التخلف عن السداد. يتم توفير معلومات التصنيف الائتماني من قبل وكالات تصنيف مستقلة في حين تواجهها ، وفي حال عدم مواجهها ، تستخدم الإدارة المعلومات المالية الأخرى المتاحة للعامة وسجلات التداول الخاصة بالمجموعة لتقييم عملائها الرئيسيين والمدينين الآخرين. يتم مراقبة تعرض المجموعة والتصنيفات الائتمانية لأطرافها بشكل مستمر ويتم توزيع القيمة الإجمالية للمعاملات المبرمة بين الأطراف المعتمدة.

يتكون إطار تصنيف مخاطر الائتمان الحالي للمجموعة من الفئات التالية:

الفئة	الوصف	أسس الاعتراف
مؤدية	لدى الطرف المقابل مخاطر منخفضة للتخلف عن السداد وليس لديه أي مبالغ متأخرة	الخسارة الإئتمانية المتوقعة لـ ١٢ شهراً
مشكوك فيها	عندما يكون هنالك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الاولي	الخسارة الإئتمانية المتوقعة على مدى العمر غير متدنية القيمة الإئتمانية
متعثرة	عندما يكون هناك دليل يشير إلى أن الأصل تدني ائتمانيا	الخسارة الإئتمانية المتوقعة على مدى العمر متدنية القيمة الإئتمانية
مشطوبة	هناك أدلة تشير إلى وجود صعوبات مالية شديدة وليس لدى المجموعة أي احتمال واقعي للاسترداد	تم شطب المبلغ

يوضح الجدول أدناه الجودة الإئتمانية للموجودات المالية للمجموعة ، موجودات العقد وعقود الضمانات المالية ، إلى جانب اقصى تعرض للمجموعة لمخاطر الإئتمان من خلال درجات تصنيف مخاطر الإئتمان:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	إيضاح	الخسائر الإئتمانية المتوقعة لـ ١٢ شهراً أو على مدى العمر	إجمالي القيمة الدفترية	مخصص الخسارة	صافي القيمة الدفترية
		ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري
موجودات العقد	١٢	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر	٤٠,٦٨,٢٢٦	(١,٠٥٠,٦٦١)	٣٠,١٧,٥٦٥
دفعات مقدمة لمقاولين وموردين	١٥	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر	٨,٥٦٦,٨٤٣	(٦,٠٠٣,٨٧٤)	٢,٥٦٢,٩٦٩
مطلوب من أطراف ذات علاقة	١٦ (أ)	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر	٨,٧٨٩,٢٥٧	—	٨,٧٨٩,٢٥٧
ذمم مدينة	١٧	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر	١٢٤,٣٥٩,٥٠٩	(١٥,٣٨٥,٦٦٢)	١٠٨,٩٧٣,٨٤٧

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمه)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣٦- الأدوات المالية (تتمه)

ب- إدارة المخاطر المالية (تتمه)

مخاطر الائتمان (تتمه)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	إيضاح	الخسائر الإئتمانية المتوقعة لـ ١٢ شهراً أو على مدى العمر	إجمالي القيمة الدفترية ريال قطري	مخصص الخسارة ريال قطري	صافي القيمة الدفترية ريال قطري
موجودات العقد	١٢	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر	٢,٨٢٦,٧٨٣	(٣٨٢,٤٦٢)	٢,٤٤٤,٣٢١
دفعات مقدمة لمقاولين وموردين	١٥	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر	٩,٣٤٧,٥٤٥	(٦,٣٧٩,٧٨٨)	٢,٩٦٧,٧٥٧
مطلوب من أطراف ذات علاقة	١٦ (أ)	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر	١١,٧٧٧,٥٩١	---	١١,٧٧٧,٥٩١
ذمم مدينة	١٧	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر	١٦٠,٦٦١,٢١٨	(٢٤,٢٧٣,١٧٤)	١٣٦,٣٨٨,٠٤٤

بالنسبة للذم المدينة والمبالغ المدفوعة مقدماً لمقاولين وموردين وموجودات العقد والمطلوب من أطراف ذات علاقة ، قامت المجموعة بتطبيق النهج المبسط في المعيار الدولي التقارير المالية رقم ٩ لقياس مخصص الخسارة للخسائر الإئتمانية المتوقعة على مدى العمر. تحدد المجموعة خسائر الإئتمان المتوقعة على هذه البنود باستخدام مصفوفة مخصصات. تم تقديرها إستناداً إلى الخبرة السابقة لخسارة الإئتمان إستناداً إلى حالة استحقاق المدين السابقة ، تم تعديلها حسب الإقتضاء لتعكس الظروف الحالية والتقديرات للظروف الإقتصادية المستقبلية. وبناءً على ذلك ، يتم عرض موجز مخاطر الائتمان لهذه الموجودات وفقاً لحالة استحقاقها السابقة من حيث مصفوفة المخصص.

مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة المجموعة على الوفاء بالتزاماتها المالية عند إستحقاقها. إن منهج المجموعة لإدارة مخاطر السيولة هو أن تضمن بقدر الإمكان أن يكون لديها دائماً سيولة كافية لسداد التزاماتها عند استحقاقها في الظروف العادية والمشددة ، ودون أن تتكبد خسائر غير مقبولة أو المخاطرة بسمعه المجموعة.

تقع المسؤولية النهائية على عاتق مجلس الإدارة الذي أنشأ إطار مخاطر السيولة المناسبة لإدارة المجموعة متطلبات التمويل وإدارة السيولة على المدى القصير والمتوسط والطويل. وتقوم المجموعة بإدارة مخاطر السيولة من خلال الحفاظ على إحتياطيات كافية، تسهيلات مصرفية وتسهيلات الإقتراض الإحتياطي من خلال المراقبة المستمرة المتوقعة وللتدفقات النقدية الفعالة ومطابقة تواريخ إستحقاق الموجودات والمطلوبات المالية.

يحلل الجدول التالي المطلوبات المالية غير المشتقة للمجموعة على أساس الفترة المتبقية من تاريخ البيانات التعاقدية. المبالغ الموضحة في الجدول في التدفقات النقدية التعاقدية الغير مخصومة. إن الأرصدة المستحقة خلال ١٢ شهراً تساوي الأرصدة الدفترية. حيث أن أثر الخصم غير جوهري.

إيضاحات حول

البيانات المالية الموحدة (تتمه)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣٦- الأدوات المالية (تتمه)

ب- إدارة المخاطر المالية (تتمه)

مخاطر السيولة (تتمه)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	القيم الدفترية ريال قطري	التدفقات النقدية التعاقدية ريال قطري	أقل من سنة ريال قطري	أكثر من سنة ريال قطري
قروض بنكية	٨٠٩,٤١٠,٦٤٢	٩٤٢,٤٧٤,٧٥٤	١٨٦,٣٢٤,٦٩٧	٧٥٦,١٥٠,٠٥٧
مطلوبات الايجار	٢٨,٦٤٤,٤١٧	٣٥,٧١١,٦٠٥	٦,٠٠٩,١١٧	٢٩,٧٠٢,٤٨٨
ذمم دائنة	٣٠,٤٦٤,٠٦٦	٣٠,٤٦٤,٠٦٦	٣٠,٤٦٤,٠٦٦	---
مستحق إلى أطراف ذات علاقة	١,٢٢٤,٠٥٦	١,٢٢٤,٠٥٦	١,٢٢٤,٠٥٦	---
ذمم محتجزة دائنة	٥,٠٢٥,٧٧٢	٥,٠٢٥,٧٧٢	٥,٠٢٥,٧٧٢	---
مستحقات وأرصدة دائنة أخرى	٤٤٤,٢٤٧,٨٤١	٤٤٤,٢٤٧,٨٤١	٤٤٤,٢٤٧,٨٤١	---
أوراق دفع دائنة	٤,٤٩٥,٧١٥	٤,٤٩٥,٧١٥	٤,٤٩٥,٧١٥	---
	١,٣٢٣,٥١٢,٥٠٩	١,٤٦٣,٦٤٣,٨٠٩	٦٧٧,٧٩١,٢٦٤	٧٨٥,٨٥٢,٥٤٥

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	القيم الدفترية ريال قطري	التدفقات النقدية التعاقدية ريال قطري	أقل من سنة ريال قطري	أكثر من سنة ريال قطري
قروض بنكية	٩٣٣,٥٥٢,٩٧٠	١,١٣١,٠٥٩,٤٧٠	١٨٨,٧١٦,٨٦٣	٩٤٢,٣٤٢,٦٠٧
مطلوبات الايجار	١١١,٣٨٥,٤٩٠	١٣١,٨٧٨,٠٥٣	٢٩,٢٩٤,٨٠٣	١٠٢,٥٨٣,٢٥٠
ذمم دائنة	٣٤,١٨٧,٠٢١	٣٤,١٨٧,٠٢١	٣٤,١٨٧,٠٢١	---
مستحق إلى أطراف ذات علاقة	٢,٧٨٩,٢٠٢	٢,٧٨٩,٢٠٢	٢,٧٨٩,٢٠٢	---
ذمم محتجزة دائنة	٦,٩٤٢,٧٦٥	٦,٩٤٢,٧٦٥	٦,٩٤٢,٧٦٥	---
مستحقات وأرصدة دائنة أخرى	٤١٥,٥٩٠,١٨٨	٤١٥,٥٩٠,١٨٨	٤١٥,٥٩٠,١٨٨	---
أوراق دفع دائنة	٢,٦٤٥,٧٢٥	٢,٦٤٥,٧٢٥	٢,٦٤٥,٧٢٥	---
	١,٥٠٧,٠٩٣,٣٦١	١,٧٢٥,٠٩٢,٤٢٤	٦٨٠,١٦٦,٥٦٧	١,٠٤٤,٩٢٥,٨٥٧

يوضح الجدول التالي استحقاق المجموعة المتوقع لموجوداتها المالية غير المشتقة. تم إعداد الجدول بناءً على الاستحقاقات التعاقدية غير المخصومة للموجودات المالية. إن إدراج معلومات عن الموجودات المالية غير المشتقة أمر ضروري لفهم إدارة مخاطر السيولة لدى المجموعة حيث تتم إدارة السيولة على أساس صافي الموجودات والمطلوبات.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمه)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣٦- الأدوات المالية (تتمه)

ب- إدارة المخاطر المالية (تتمه)

مخاطر السيولة (تتمه)

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥			
أقل من سنة	أكثر من سنة	الإجمالي	
ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	
١٠٨,٩٧٣,٨٤٧	--	١٠٨,٩٧٣,٨٤٧	ذمم مدينة - صافي من مخصص خسائر الائتمان المتوقعة
٣,٠١٧,٥٦٥	--	٣,٠١٧,٥٦٥	موجودات العقد
--	٩,٦٧٠,٥٠٣	٩,٦٧٠,٥٠٣	إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
١١١,٩٩١,٤١٢	٩,٦٧٠,٥٠٣	١٢١,٦٦١,٩١٥	

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤			
أقل من سنة	أكثر من سنة	الإجمالي	
ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	
١٣٦,٣٨٨,٠٤٤	--	١٣٦,٣٨٨,٠٤٤	ذمم مدينة - صافي من مخصص خسائر الائتمان المتوقعة
٢,٤٤٤,٣٢١	--	٢,٤٤٤,٣٢١	موجودات العقد
--	٨,٩٦٤,٥٧٦	٨,٩٦٤,٥٧٦	إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
١٣٨,٨٣٢,٣٦٥	٨,٩٦٤,٥٧٦	١٤٧,٧٩٦,٩٤١	

إدارة مخاطر رأس المال

الهدف الرئيسي من إدارة رأس مال المجموعة هو ضمان أن تحافظ على تصنيف ائتماني قوي ونسب رأسمالية جيدة لدعم الأعمال التي تقوم بها وتعظيم قيمة حقوق ملكية المساهمين.

تقوم المجموعة بمراقبة وإدارة هيكل رأس المال وإجراء التعديلات عليه، في ضوء التغيرات في الظروف الاقتصادية. للمحافظة على أو تعديل هيكل رأس المال، قد تقوم المجموعة بتعديل مدفوعات توزيعات الأرباح على المساهمين، بعد الوفاء بالتزامات الديون الأكثر أهمية، بإعادة رأس المال إلى المساهمين أو إصدار أسهم جديدة. لم يتم إجراء أية تغييرات في الأهداف والسياسات والإجراءات خلال السنوات المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ و ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

تراقب المجموعة رأس المال بإستخدام نسبة مديونية، وهي قسمة الديون على رأس المال.

كانت نسبة المديونية في نهاية السنة على النحو التالي:

		٢٠٢٥	٢٠٢٤
		ريال قطري	ريال قطري
الديون (أ)		٨٠٩,٤١٠,٦٤٢	٩٣٣,٥٥٢,٩٧٠
ناقصاً: النقد و أرصدة لدى البنوك (إيضاح ١٨)		(٣٢٧,١٨٢,٣٠٢)	(٤٠٨,٣١٩,٢٦٠)
صافي الديون		٤٨٢,٢٢٨,٣٤٠	٥٢٥,٢٣٣,٧١٠
حقوق ملكية (ب)		٣,٠٠٢,٥٨٦,٢٣١	٣,٠٤٢,٠٩٣,٩٩٧
نسبة الديون إلى حقوق الملكية		١٦%	١٧%

(أ) يتم تعريف الديون على أنها قروض بنكية.

(ب) تشمل حقوق الملكية رأس مال المجموعة والإحتياطيات التي تدار كرأسمال.

إيضاحات حول

البيانات المالية الموحدة (تتمه)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣٧- الالتزامات المحتملة والإرتباطات الرأسمالية

		٢٠٢٥	٢٠٢٤
		ريال قطري	ريال قطري
خطابات ضمان بنكي		٣١,٤٧٤,٣٤٩	٣٥,٠٧٣,٢١٧
خطابات اعتمادات مستندية		١,٣٢٩,٤٠٠	١,٣١٨,٨١١
شيكات بضمانات		٦,٨٠٦,٠٢٧	٨,٨٥١,٦٦٣

٣٨-ذمم الإيجار المستقبلية

المجموعة كمؤجر

كما هو وارد في إيضاح رقم ٧ ، كانت إيرادات إيجار العقارات المكتسبة خلال السنة ٣٤,٥٤١,٩٥٥ ريال قطري (٢٠٢٤: ٣٣,٩٢٦,٨٠٢ ريال قطري). يتم تسجيل دخل الإيجار على مدار فترة الإيجار. تتضمن جميع عقود الإيجار التشغيلية بنوداً لمراجعة السوق في حال ممارسة المستأجر خيار التجديد. لا يحق للمستأجر شراء العقار عند انتهاء فترة الإيجار.

إن التزامات الإيجار المستقبلية فيما يتعلق باتفاقية إيجار العقارات المذكورة أعلاه كما يلي:

		٢٠٢٥	٢٠٢٤
		ريال قطري	ريال قطري
أقل من سنة		٢٦,٨٣٣,٠٥٦	٢٣,٠٧٨,٩٣٣
أكثر من سنة وأقل من خمسة سنوات		٥٩,٧٧١,٤٦٧	٥٢,٧٤٦,٤٦٧
أكثر من خمس سنوات		٦٣,٥٢٢	٨,٣٢٥,٢١٦
		٨٦,٦٦٨,٠٤٦	٨٤,١٥٠,٦١٦

٣٩- المعلومات القطاعية

لدى المجموعة الأقسام الاستراتيجية التالية، والتي تمثل قطاعاتها التي تصدر التقرير عنها. تقدم هذه الأقسام منتجات وخدمات مختلفة، ويتم إدارتها بشكل منفصل لأنها تتطلب تقنيات واستراتيجيات تسويق مختلفة. يصف الملخص التالي عمليات كل قطاع:

القطاع الصادر عنه التقرير	العمليات التشغيلية
العقارات	شراء وإنشاء، وتأجير الأراضي والمباني
الخدمات البحرية	الشحن واللوجستيات والخدمات البحرية والجوية
الصناعي	النشاط الصناعي العام
المقاولات والتكنولوجيا	توريد وتركيب أنظمة الأمن
أخرى*	الاستثمار في الوكالات وأسهم الرعاية وتأجير السيارات وأنشطة تجارية مختلفة وأعمال الهندسية

يقوم الرئيس التنفيذي للمجموعة بمراجعة التقارير الداخلية لكل قسم بشكل ربع سنوي على الأقل.

* لم تحقق هذه القطاعات الحد الأدنى للإفصاح عنها في البيانات المالية الموحدة في ٢٠٢٤ أو ٢٠٢٥.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمه)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣٩- المعلومات القطاعية (تتمه)

(أ) المعلومات حول القطاعات الصادر عنها التقرير

المعلومات المتعلقة بمثل هذه القطاعات التي يصدر عنها التقرير كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ وارد أدناه. تم استخدام ربح القطاع، حسبما هو مدرج ضمن تقارير الإدارة الداخلية التي تمت مراجعتها من قبل الرئيس التنفيذي للمجموعة لقياس الأداء، حيث أن الإدارة تعتقد بأن مثل هذه المعلومات ذات صلة أكثر في تقييم نتائج القطاعات المعنية بالمقارنة مع المنشآت الأخرى العاملة في نفس المجال

العقارات ريال قطري	الخدمات البحرية ريال قطري	الصناعي ريال قطري	المقاولات والتكنولوجيا ريال قطري	قطاعات أخرى ريال قطري	الرصيد الموحد ريال قطري
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥					
إجمالي الموجودات	٨٨٨,١٣٤,٥٥٩	٧٣,٦٣٩,٤٦٤	٢,٨٧٧,٢٠٦,٨٨٢	٤١,٦٦١,٥٩٨	٤٤٦,٥٣٤,٨٧١
إجمالي المطلوبات	(١٣,٨١٩,٤٢٨)	(٢٤,٣٢٩,٦٦٨)	(٩٩٧,٩٦٨,٣٩١)	(١٦,١٠٨,٤٠٩)	(٢٨١,٤٠٩,٥٧٧)
الإيرادات	٢٩,٦١٥,٢٧٤	٢٣,٧٣٤,٥٦٩	٤٢١,٩٠٣,٨٤٣	٣٦,٧٨٦,٠٠٩	٤٠,٤٣٩,٥١٦
إيرادات أخرى	٣,٦٩٥,٢١٤	١١,٣٦٨,٦٥٤	٢١,٢٣٥,١٢٨	٢,٣٢٣,٦٢٩	٢٤,٩٦٥,٢١٤
صافي الربح (الخسارة)	١٧,٣٧٦,٠٢٦	٢,٣٦٨,٨٧٧	١٣٢,٦٠٢,١٨٥	٦,٩٧٩,٠٣٣	(١٤,٨٧٨,٢٧٨)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤					
إجمالي الموجودات	٩٢١,٧٤٨,٢١٠	١٤١,٩٣١,٥٥٥	٣,٠٤٨,٣٨٨,٢٨٧	٤١,٩٦٦,٨٣١	٤٠٠,٢١٤,٦٣٧
إجمالي المطلوبات	(١٨,٧١٦,٦٣٩)	(٨٩,٨٠٧,٢١٣)	(١,١٤٢,٧٥٤,٨٠٣)	(١٤,١١٠,٦٥٤)	(٢٥٢,٢٢٠,٨٣٥)
الإيرادات	٢٨,٥٨٢,٤٨٧	٤١,٦٣٩,٧٩٣	٣٧٠,٩٥٥,٨٦٠	٢٠,٠٣٠,٨٨٥	٤٠,١٧٦,٩٠٣
إيرادات أخرى*	١١,٠٧٢,٧٠٣	٧,٩٩٥,٨٧١	٤,٣٤٣,٩٥٤	١,٥٣٣,١٣٧	١٥,٨٩٩,٢٨٥
صافي الربح (الخسارة)	٢٨,١١٦,٦٩١	٢,٨٥٢,٠٣٧	١٤١,٣٣٩,٩٣٩	٤,٤٠١,٥٧٩	(١١,٧٦٨,١٤٥)

* تتضمن الإيرادات الأخرى إيرادات من ودائع قصيرة الأجل وحسابات التوفير وإيرادات أخرى وإيرادات الاستثمار وحصة من الربح / (الخسارة) من استثمار في شركات زميلة.

٤٠- دعاوى قضائية

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، لا توجد دعاوى قضائية جارية من شأنها أن تؤثر سلبًا أو ماليًا على المجموعة.

٤١- الأحداث اللاحقة

لم تكن هناك أحداث مهمة بعد تاريخ التقرير ، والتي لها تأثير على هذه البيانات المالية الموحدة.

٤٢- الموافقة على البيانات المالية الموحدة

تمت الموافقة على البيانات المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة وتم إصدارها في ٣ فبراير ٢٠٢٦.